٩٢

اليمن

في الصحافة العربية

في القرن العشرين

١٩٩٣

٧

بسم الله الرحمن الرحيم

(٩٢)

اليــمــن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد السابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993
العنوان

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
الحكومة اليمنية فى موقف صعب بعد رفض بعض الوزراء أداء اليمين				
عبد السلام المثيل	اليمن	العرب	93-06-12	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
"الشفاء" تتلقى طلبات تصدير إلى اليمن وسيريلانكا وباكستان				
	اليمن	العالم اليوم	93-06-13	3
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
اليمن : خلافات تؤجل بت الاصلاحات الدستورية				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-06-13	4
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
اليمن : على صالح والعطاس يركزان على الهم الاقتصادى				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-06-13	6
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
خلافاتنا مع الحكومة حول الحقائب الوزارية لا تدعو للقلق				
محمد على الديلمى	اليمن	العالم اليوم	93-06-13	8
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
صالح والعطاس يدعوان لمواجهة التسيب الأمنى والوضع الاقتصادى				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-06-13	9
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
على صالح يدعو لاستكمال دمج الجيش ومعالجة الاختلالات الامنية والمشكلات الاقتصادية				
	اليمن	الخليج	93-06-13	11
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
إضراب فى عدن وتلويح بعصيان حضرموت				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-06-14	12
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
اليمن : حكومة المرحلة الجديدة				
عفاف زين	اليمن	الوسط	93-06-14	13
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
اليمن والمسيرة نحو الديمقراطية				
محمد مصطفى	اليمن	الاهرام	93-06-14	16
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				
الانتخابات اليمنية تخطو نحخو الديمقراطية تحت رعاية دولية				
ميدل ايست	اليمن	القبس	93-06-15	17
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993				

فهرس/ فصاصات الصحف

الجراد يهدد باكتساح الجزيرة العربية			
حمود منصر اليمن	الشرق الاوسط	93-06-15	20
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
السعدون يتحفظ على تطبيع العلاقات مع اليمن			
وكالات الانباء اليمن	العرب	93-06-16	21
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
لسعدون يرفض عودة العلاقات مع اليمن قبل بحث متأن من السلطات الكويتية			
وكالات الانباء اليمن	الخليج	93-06-16	23
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
اليمن يوقع اتفاقا لشراء رزاميركى			
رويتر اليمن	الحياة	93-06-16	24
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
جحافل الجراد تهدد زراعات المنطقة			
محمد على الديلمى اليمن	العالم اليوم	93-06-16	25
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
عدن :ضبط شبكة لتزوير جوازات سفر بعد اختفاء لاجئين صوماليين			
اقبال على عبد الله اليمن	الحياة	93-06-16	26
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
معارض دولية فى اليمن			
اليمن	العالم اليوم	93-06-16	27
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
صنعاء : تشكيل لجنة وزارية لاعداد مشروع بيان الحكومة			
عبد الرحمن الحيدرى اليمن	الحياة	93-06-17	28
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
اتصالات بين بغداد وصنعاء لتقويم العلاقات بين البلدين			
محاسن الحواتى اليمن	العرب	93-06-18	29
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
الكويت ليست مستعجلة لإعادة علاقاتها مع اليمن			
وكالات الانباء اليمن	الشرق	93-06-18	31
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
خطة الأوقاف اليمنية فى الحكومة الجديدة			
حسام عبد الحميد اليمن	المسلمون	93-06-18	32
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
اللجنة المركزية للاشتراكى اليمنى تبحث خيارات التحالف والاندماج مع الشعبى			
حمود منصر اليمن	الشرق الاوسط	93-06-19	33
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			
اليمن : الحكومة الجديدة تواجه مشكلة "المصداقية" السياسية والاقتصادية			
اليمن	المجلة	93-06-19	34
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993			

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	البلد	الصحيفة	التاريخ	الصفحة
الوضع مأساوى .. والعالم منشغل بالازمات الاخرى		اليمن	القبس	93-06-20	40
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
صنعاء : بدء دورة الاشتراكى بخلاف على التوحيد مع المؤتمر	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-06-20	41
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
لا جديد .. فى صنعاء	فيصل الزامل	اليمن	القبس	93-06-20	43
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
بالنقاط أم بالضربة القاضية ؟	جوزيف سماحة	اليمن	الحياة	93-06-21	45
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
اليمن : الحزب الاشتراكى يناقش الوحدة مع المؤتمر		اليمن	الاهالى	93-06-22	46
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
خلافات فى البرلمان اليمنى حول رئاسة اللجان التخصصية		اليمن	الشرق الاوسط	93-06-22	47
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
اضراب عام بشل حضرموت	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-06-23	48
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
اكتشاف آثار يمنية من الالف الرابع قبل الميلاد	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-06-23	49
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
خلافات ترجئ الثقة بالحكومة اليمنية ولقاء ودى بين البيض والاحمر	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-06-23	50
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
اسراب جديدة من الجراد من الدول المجاورة فى طريقها لليمن	محمد العريقى	اليمن	الشرق	93-06-24	51
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
انقسام داخل الحزب الاشتراكى اليمنى	وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	93-06-24	52
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
خلاف حول مدى التعديلات الدستورية اليمنية	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-06-24	53
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					
عدن تهدد باضراب شامل وتدعو محافظها الجديد لتحسين اوضاعها		اليمن	الشرق الاوسط	93-06-24	54
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993					

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

الحكومة اليمنية تنجز اعداد بيانها الوزارى استعدادا لتقديمه
اليمن | الشرق الاوسط | 93-07-01 | 79
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

الشماليون سيطروا على آبار المياه
وكالات الانباء - | اليمن | القبس | 93-07-01 | 80
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

بلجيكا تدعم السلام فى اليمن
احمد رجب | اليمن | القبس | 93-07-01 | 82
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

بجلس الامن دعا لوقف النار وسحب الاسلحة الثقيلة من محيط عدن
خزلة نزال | اليمن | القبس | 93-07-01 | 83
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

محافظ عدن يحذر النقابات وقياداتها تتخوف من مواجهة
اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 93-07-01 | 85
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

وصول سفينة الصليب الاحمر تحت القصف لاصلاح ابار المياه
ا.ف.ب | اليمن | القبس | 93-07-01 | 86
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

الرئاسة اليمنية تقربيا الحكومةالى البرلمان
اليمن | الحياة | 93-07-02 | 87
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

صنعاء تتوقع بن علوى الثلاثاء وباسندوه يزور البحرين بعد غد
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 93-07-02 | 88
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

تحقيق الامن يتطلب تحسين الاقتصاد وتضافر الجهود
عبد الله حموده | اليمن | الشرق الاوسط | 93-07-03 | 89
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

الاشتراكى اليمنى يناقش التحالف
اليمن | الوسط | 93-07-04 | 94
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

البيان الوزارى لحكومة العطاس مزيج من برامج الأحزاب المؤتلفة
عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | 93-07-04 | 95
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

استقالة مجاهد ابو شوارب من حزب البعث اليمنى
اليمن | الشرق الاوسط | 93-07-05 | 96
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

بناء قاعدى للهيكل التنظمى واهتزاز مصداقية التوحيد مع الاشتراكى
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 93-07-05 | 97
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1993

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف



الحوار متواصل بين الائتلاف الثلاثي

الحكومة اليمنية فى موقف صعب بعد رفض بعض الوزراء أداء اليمين

صنعاء من مراسل (**العرب**)
عبد السلام المثيل

مايزال الحوار مستمرا بين اطراف الائتلاف الحكومى فى اليمن (المؤتمر الشعبى العام ـ الحزب الاشتراكي ـ تجمع الاصلاح) للوصول الى صيغة نهائية ومقبولة من الجميع حول التشكيل الوزارى الجديد.

وتواجه حكومة المهندس ابو بكر العطاس موقفا صعبا منذ اعلان تشكيلها قبل اسبوع بسبب رفض بعض الوزراء المعينين فى التشكيل الجديد اداء اليمن الدستورية والتوجه الى اعمالهم.

فقد رفض جميع الوزراء المعينين فى حزب الاصلاح تادية اليمين الدستورية وهم محمد دماج وزير الادارة المحلية والدكتور نجيب غانم وزير الصحة وغالب القرشي وزير الاوقاف والدكتور عبد الرحمن بافضل وزير التموين .. ويرجع الرفض الى ان حزب الاصلاح كان قد اتفق مع



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٣

الحزبين الحاكمين (المؤتمر) و(الاشتراكي) باعطائه (٦) حقائب وزاريه بالاضافة الى منصب نائب رئيس الوزراء وليس اربع حقائب فقط.

بينما رفض من (الاشتراكي)تادية اليمين الدستورية كلا من السيد جاد الله عمر وزير الثقافة الذي رفض منصب حكومي ومحمد سعيد عبد الله وزير الاسكان بحجة ان وزارة الاسكان من الوزارات التى طغى عليها الفساد المالى والاداري اثناء الفترة الانتقالية لذلك فهو يريد وزارة اخرى.

اما من المؤتمر الشعبي فقد رفض كلا من يحيى العرشي وزير الخدمة المدنية ومحمد علي هيثم وزير التامينات تادية اليمين .

هذا ولايزال الحوار جاريا بين الاحزاب الثلاثة فى محاولة للخروج بحلول ترضي جميع الاطراف والبدء فى المهام الموكلة الى كل وزارة خاصة وان البلاد تواجه ازمة اقتصادية خانقة وفساد اداري ومالي لم يشهد له مثيل فى تاريخ اليمن.

من ناحية اخرى يسود الشارع اليمنى جوا من الارتياح والتفاؤل بعد تصريحات نائب رئيس الوزراء الكويتي وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد الجابر والذي رحب بتصريحات وزير الخارجية اليمنى محمد سالم باسندوه بشان العلاقات اليمنية الخليجية.

ويذكر ان باسندوه قد اعلن فى حديث صحفي لصحيفة كويتية انه يضع مسالة استئناف العلاقات بين اليمن والكويت ودول مجلس التعاون الخليجى على رأس جدول اعماله.

واشار الى استعداد اليمن لإزالة سوء الفهم الذي نجم عن اللبس فى المواقف والارتباك السياسي الذي كان سائدا خلال الازمة.

تبدأ إنتاجها في يوليو

«الشفاء» تتلقى طلبات تصدير إلى اليمن وسيريلانكا وباكستان

□ الدمام – «العام اليوم»:

يبدأ مصنع شركة «الشفاء» للمستلزمات الطبية ـ ماليزيا المحدود ـ إنتاجه التجارى خلال شهر يوليه القادم بعد اتمام كافة التجهيزات وعمل التجارب على إنتاج المصنع من الحقن الطبية.

الجدير بالذكر أن مصنع ماليزيا للحقن الطبية شراكة بين شركة «الشفاء» للإبر الطبية بالمنطقة الشرقية السعودية وتملك ٧٠٪ وبين مستثمرين ماليزيين ويملكون ٣٠٪، وكانت شركة «الشفاء» قد اشترت مصنع (ابكس فيسا) الماليزى ودفعت مبلغ ٧,٥ مليون ريال ودفع المستثمرون الماليزيون ٥ ملايين رنجت ماليزى.

وعاد هذا الأسبوع سالم عبدالجواد رئيس مجلس إدارة شركة الشفاء للإبر الطبية من ماليزيا بعد أن تفقد منشآت المصنع وحدد موعد الافتتاح، وصرح عبدالجواد لـ«العالم اليوم» بأن المصنع تلقى طلبات من اليمن وسيريلانكا وباكستان وبعض الدول الافريقية لتزويدها بالحقن الطبية وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع الماليزى ١٠٠ مليون حقنة في السنة والتي تستخدم للمرة الواحدة.

وأضاف عبدالجواد أن هذا المصنع سيعمل على تلبية احتياجات بعض الدول الافريقية والآسيوية صاحبة القوة الشرائية الضعيفة وأن هذا المصنع يمكن أن ينافس إنتاج دول شرق آسيا. أما مصنع «الشفاء» للإبر الطبية السعودى فإنه يمكنه أن ينافس الإنتاج الأمريكي والأوروبي في الجودة والسعر ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٣

هل يخرج الاشتراكي من مجلس الرئاسة؟

اليمن: خلافات تؤجل بت الاصلاحات الدستورية

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في صنعاء امس ان اعضاء الكتلة البرلمانية للاحزاب الرئيسية الثلاثة المتحالفة عقدوا اجتماعاً ناقشوا فيه موضوع التعديلات الدستورية المقترحة. واقر الاجتماع تاجيل بت أي تعديلات دستورية ووقف الحوار في شانها على اساس استمرار العمل بالدستور الحالي، وانتخاب مجلس جديد للرئاسة. وتوقعت هذه المصادر ان يؤدي ذلك الى فقدان الحزب الاشتراكي مقعدين في مجلس الرئاسة الذي يضم خمسة اعضاء ذلك ان حزب المؤتمر الشعبي العام يتمتع بأكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب. لكن مصادر اخرى قالت ان الوضع الجديد قد يؤدي الى اتفاق بين الاحزاب الرئيسية الثلاثة يشغل بموجبه ممثل لحزب الاصلاح احد المقاعد الخمسة في مجلس الرئاسة. ومن ابرز مرشحي الاصلاح لتولي هذا المنصب الشيخ عبدالمجيد الزنداني والدكتور عبدالوهاب الديلمي.

وتقول المصادر نفسها ان الغاء منصب نائب الرئيس بات احتمالاً وارداً اذ ان الدستور الحالي لا ينص على ذلك، وان منصب نائب الرئيس استحدثته اتفاقات الوحدة التي توصل اليها الحزبان الحاكمان (المؤتمر والاشتراكي) قبيل اعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠.

وتتهم عناصر في المؤتمر الحزب الاشتراكي اليمني بتخليه عن التزاماته اجراء التعديلات التي سبق الاتفاق



عليها في وثيقة التنسيق والتحالف نحو الدمج الكامل بين الحزبين ووثيقة الائتلاف الحكومي بين الاحزاب الرئيسية الثلاثة. (تفاصيل اخرى عن الوضع اليمني ص ٤)

وفي عدن قال السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ان «الدورة الثلاثين للجنة المركزية للحزب التي انعقدت اواخر حزيران (يونيو) الماضي تميزت بخصوصية اتخاذ قرارات مهمة على صعيد الحياة الداخلية للحزب وهي قرارات ظلت موضع تباين وليس موضع خلاف في قيادة الحزب. ومسالة حسمها في هذه الدورة جسد قدرة (الأشتراكي) على فهم الديموقراطية بما يتلاءم وخصوصية الواقع اليمني وظروف مرحلة الائتلاف الجديدة».

وكان سالم صالح الذي تغيب عن اعمال الدورة لأسباب رفض تحديدها التقى امس في محافظة عدن قيادة الحزب وكوادره لشرح خلاصة ما توصلت اليه اللجنة المركزية في دورتها الثلاثين من اتجاهات وقرارات ازاء العديد من المواضيع المهمة في حياة الحزب.

واوضح في لقائه الاول مع قيادات الاشتراكي وكوادره في عدن منذ انتهاء الدورة ان «قرار تحديد موعد انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب الذي تاجل طويلاً يعتبر انتصاراً حقيقياً للحزب في حل كل المعضلات والتباينات خصوصاً تلك التي برزت بشكل قوي لدى طرح قضية التوحيد او الدمج مع المؤتمر الشعبي العام كذلك وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد مع المؤتمر التي وقعت من الامينين العامين للحزبين الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي والسيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي الى جانب قضية الائتلاف والحوار مع حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب».

الوزراء المتخلفون أدوا اليمين الدستورية

اليمن: علي صالح والعطاس يركزان على الهم الاقتصادي

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عقد مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء اليمنيان اول اجتماع مشترك لهما أمس بعدما ادى اليمين الدستورية جميع الوزراء باستثناء السيد جار الله عمر وزير الثقافة الموجود في الولايات المتحدة. وحضر الاجتماع الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب. وطغى الهمّ الاقتصادي على كلمتين ألقاهما في المناسبة الرئيس علي عبدالله صالح ورئيس الحكومة السيد حيدر ابو بكر العطاس.

وأعرب علي صالح في كلمته عن «تمنياته لها بالنجاح وانجاز المهمات التي تضمنتها البرامج الانتخابية»، لكنه قال: «نامل بان تتحول تلك البرامج الى مرحلة التطبيق العملي، وألا تكون مجرد شعارات لا يلمس منها المواطن شيئاً. فالمهم ان تجد طريقها الى التطبيق العملي».

وأضاف «ان هناك مهمات عاجلة وضعت في برامج الاحزاب في طليعتها التخفيف من معاناة المواطنين نتيجة غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار والعمل على معالجة ما تبقى من الاختلالات الامنية والادارية واستكمال دمج القوات المسلحة ووضع سياسة اقتصادية واضحة وان تكون الحكومة واضحة مع الشعب وان تواجهه بكل الحقائق ولا داعي لاخفاء اي شيء في المجال الاقتصادي والاجتماعي حتى يكون الشعب على دراية بهذه التجربة المؤتلفة الجديدة... ونحن متاكدون انها تجربة ستنجح مثلما نجح شعبنا في اعادة وحدة الوطن وارساء التجربة الديموقراطية على قاعدة التعددية الحزبية والسياسية وحقق الانتخابات النيابية».

السياسة الخارجية

وعن السياسة الخارجية لليمن في عهد الحكومة الجديدة، قال: «بالنسبة الى السياسة الخارجية، فان سياستنا ثابتة وسنراجع ما يمكن مراجعته بما لا يضر مصلحة الوطن ولا يحني هامات اليمنيين امام المتغيرات».

وقال المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء في كلمة القاها في المناسبة، «ان الحكومة تتطلع الى تقديم برنامجها طامحة الى الحصول على الثقة في هذا البرنامج لارساء اسس قوية ومتينة من التعاون البناء بين مجلس النواب والحكومة لكي نستطيع ان ننجز المهمات الكبيرة على طريق تعزيز الممارسة الديموقراطية ومواصلة بناء أسس الدولة اليمنية وقواعدها. ربما من حسن الصدف او من سوئها ان يترافق قيام الجمهورية اليمنية مع مواجهة صعوبات جديدة بسبب الاحداث والتطورات التي حدثت في الوطن العربي والتي كانت لها انعكاسات كبيرة على بلادنا. ومن سوء الحظ انها وضعت مشكلات كبيرة امام شعبنا اليمني، وقد نفذ من خلالها الذين لا ثقة لهم بمستقبل اليمن واستغلوا الاوضاع القائمة لمصالحهم الذاتية ولطرح المزيد من المشكلات امام مسيرة الجمهورية اليمنية. كما انه من حسن الصدف ان تلك المشاكل وضعت القيادة السياسية والحكومة امام مسؤوليتهما، وكشفت حقيقة الاوضاع الاقتصادية التي تعيشها الجمهورية اليمنية، ما جعل الحكومة تستفيد من كل ذلك لوضع خططها، اذ ان الصعوبات تمثل عاملاً مشجعاً لتحقيق الاصلاحات المطلوبة».



واكد ان الحكومة ستضطلع بمسؤولياتها من اجل حل قضايا الشعب الاقتصادية والمالية والادارية ومعالجة القضية الامنية، وان الحكومة ستوقف كل الاعمال المخلة بالامن والتي تحاول ان تسيء الى اليمن.

وكان ادى اليمين الدستورية امس امام رئيس مجلس الرئاسة اليمني كل من السيد عبدالوهاب احمد علي الآنسي نائب رئيس مجلس الوزراء وهو الامين العام لحزب الاصلاح والسيد محمد علي هيثم وزير التاميينات والشؤون الاجتماعية والعمل والسيد صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط والثروة المعدنية والسيد محمد سعيد عبدالله (محسن) وزير الاسكان والتخطيط الحضري والسيد يحيى حسين العرشي وزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري والمهندس احمد محمد الآنسي وزير المواصلات والدكتور نجيب غانم وزير الصحة، والدكتور غالب عبدالكافي القرشي وزير الاوقاف والارشاد والسيد عبدالسلام خالد كرمان، وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب والدكتور عبدالرحمن عبدالقادر بافضل وزير التموين والتجارة.

وادى اليمين الدستورية ايضاً السيد صالح منصر السييلي محافظ محافظة عدن الجديد.

ويذكر ان وزراء تخلفوا عن اداء اليمين بسبب وجودهم في الخارج كما ان وزراء الاصلاح رفضوا تادية اليمني قبل حصولهم على حقيبة ومنصب نائب رئيس الوزراء الذي شغله الامين العام للحزب.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

أمين عام التجمع اليمني للإصلاح:

خلافاتنا مع الحكومة حول الحقائب الوزارية لا تدعو للقلق

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

فى تصريح خاص لـ «العالم اليوم» قال عبدالوهاب الأنسى أمين عام «التجمع اليمنى للاصلاح» فى معرض اجاباته على تساؤلاتنا حول وجود خلافات بين حزبه والحكومة بسبب توزيع الحقائب الوزارية.

ان الاختلاف وارد وخاصة وانها أول تجربة لقيام حكومة ائتلافية وان تقع بعض التجاوزات والاختلاف فى وجهات النظر والأخذ والرد فى بعض المواقف، ولكن ليس هناك ما يدعو للقلق إزاء تلك الاختلافات.

وأضاف الأنسى قائلا: انه حصلت بعض التجاوزات من قبل الحكومة بشأن ما تم الاتفاق عليه معها فى السابق، ومع هذا نحن نعتبر ان ما حصل يدخل فى اطار حسن النوايا ولا نقول ان الخطأ الذى حصل ووقع من قبل الحكومة كان متعمدا أو مقصودا أو ينطوى على سوء النية.

واسترسل قائلا لقد خالفت الحكومة عندما أعلنت التشكيل الحكومى قبل ان تستكمل الموافقة من قبلنا، وقد عبرنا عن وجهة نظرنا بكل موضوعية وبعيدا عن رد الفعل وبادراك منا بأهمية البناء لأول تجربة ديمقراطية يشارك فيها التجمع اليمنى للاصلاح والحوار جار على تلافى الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة.

وأضاف أمين عام الاصلاح «لم نتعامل مع توزيع الحقائب الوزارية على أساس مبدأ التقاسم، ولكننا نريد أن ندخل هذا الائتلاف الحكومى بعيدا عن أى مزايدة فى المستقبل. وقال «لسنا على استعداد للمزايدة على بعضنا البعض بعد التشكيل الحكومى وهو ما يتنافى مع قناعاتنا على ان تعمل الحكومة القادمة بروح الفريق الواحد، ولهذا يجب ان تحل جميع الأمور المتعلقة بتشكيل الحكومة الجديدة بشكل مباشر وبأقصر الطرق».

وأوضح أمين عام الاصلاح بأن الوثيقة الائتلافية الموقعة من قبل الأحزاب الثلاثة قد نصت على أن هناك عددا من الأسس الواجب توافرها بين الأحزاب الموقعة على الوثيقة، وقال ان التجمع متمسك بما جاء فى تلك الوثيقة التى يعتبرها ليست منجزا يحسب فقط للأحزاب الثلاثة ولكنها «أى الوثيقة» بمثابة خطوة مهمة لترسيخ العمل السياسى فى اليمن.. مشيرا الى أن الوثيقة تتضمن توزيع المواقع التنفيذية داخل الحكومة الائتلافية بشكل يعكس نسبة كل طرف للأطراف الأخرى من أطراف الائتلاف.

ونفى أمين عام التجمع اليمنى للاصلاح ان حزبه كان يسعى للحصول على عدد من الوزارات بعينها، وقال بالنسبة لنا ليست العقبة اننا كنا نطمع للوصول الى وزارة معينة أو موقع معين، ولكن ما تم الاتفاق عليه قبل اعلان الحكومة هو ان كل حزب من الأحزاب الثلاثة يقدم مقترحا أو مشروعا للوزارات التى يمكن أن ينجح فيها.

وقد توصل التجمع اليمنى للاصلاح الى الحصول على أربع حقائب وزارية هى وزارة الصحة ووزارة التموين والتجارة ووزارة الادارة المحلية ووزارة الأوقاف، ونسعى للحصول على حقيبتين وزاريتين لكى يتم تصحيح الخطأ غير المقصود من الحكومة.

وفى ختام تصريحه أشار أمين عام التجمع اليمنى للاصلاح الى ان الوزراء التابعين لحزبه لم يؤدوا اليمين الدستورية أمام الرئيس اليمنى حرصا منهم على إرساء قاعدة التفاهم وحل الخلاف أولا وحتى يحسم الموضوع سيكون بامكانهم بعد ذلك أداء القسم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

في اجتماع مشترك للرئاسة والحكومة بحضور الأحمر

صالح والعطاس يدعوان لمواجهة التسيب الأمني والوضع الاقتصادي والحكومة اليمنية الجديدة يكتمل عقدها وتستعد لوضع برنامجها

صنعاء: من حمود منصر

اكتمل عقد الحكومة اليمنية الجديدة رسمياً أمس بعد أن أدى نائب رئيس الوزراء وتسعة وزراء آخرين اليمين الدستورية أمام رئيس مجلس الرئاسة علي عبد الله صالح وبحضور رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس.

كما عقد مجلس الرئاسة والحكومة اجتماعاً مشتركاً حضره رئيس مجلس النواب الجديد الشيخ عبد الله حسين الأحمر. وتحدث في الاجتماع الرئيسان صالح والعطاس فحددا مهمات رئيسية في عمل الحكومة داخليا وخارجيا. وأشار الرئيس اليمني الى امكانية مراجعة ما يمكن مراجعته في السياسة الخارجية، فيما أشاد العطاس بالتجربة الائتلافية الثلاثية في اطار الحكومة.

وعبر الرئيس اليمني عن أمله في ان تنجح الحكومة الائتلافية برئاسة العطاس والتي تتكون من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح، في مهامها.

وقال في الاجتماع المشترك والموسع: نأمل ان يتحول برنامج الائتلاف الى مرحلة التطبيق العملي، وان لا يبقى مجرد شعارات لا يلمس المواطن منها

٥٠٠٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
الدولية

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٣

شيئاً.

وأشار الرئيس صالح الى ان هناك مهمات عاجلة وضعت في برامج الأحزاب، وفي طليعتها التخفيف من معاناة المواطنين نتيجة غلاء المعيشة، وارتفاع الأسعار، والعمل على معالجة ما تبقى من الاختلالات الأمنية، واستكمال دمج القوات المسلحة، ووضع سياسة اقتصادية واضحة.

وشدد على ضرورة الوضوح، وان تكون الحكومة صريحة مع الشعب، وان تواجهه بكل الحقائق. وقال «لا داعي لاخفاء اي شيء في المجال الاقتصادي والاجتماعي حتى يكون الشعب على دراية بهذه التجربة المؤتلفة الجديدة».

واعرب الرئيس اليمني عن ثقته بانها تجربة سيحالفها النجاح، كما نجح شعب اليمن في اعادة وحدة وطنه، وإرساء التجربة الديمقراطية على قاعدة التعدد الحزبي والسياسي، وحقق الانتخابات النيابية. وقال «يجب علينا ان ننظر بتفاؤل، وان لا نتشاءم».

وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية اليمنية قال الرئيس صالح بانها ثابتة، وسنراجع ما يمكن مراجعته بما لا يضر بمصلحة اليمن، وبما لا يحني هامات اليمنيين أمام المتغيرات».

وأكد ان مجلس الرئاسة سيكون دعماً وسنداً للحكومة في تنفيذ برنامجها ومهماتها.

هذا وقد تحدث العطاس في الاجتماع حيث اشار الى ان الحكومة الجديدة تتطلع لتقديم برنامجها، داعية في ان تحدث على الثقة في هذا البرنامج. وقال رئيس الحكومة «ان الحكومة تتطلع الى ارساء أسس قوية ومتينة من التعاون البناء بين مجلس النواب وبينها، لكي تستطيع ان تنجز المهام الكبيرة»، واضاف «وبهذا التشكيل الوزاري الجديد الذي تاتلف فيه، ولأول مرة، الأحزاب الرئيسية الثلاثة، نضع تجربة جديدة».

وعبر العطاس عن أمله وثقته بان يتعاون الجميع لكي تكون تجربة رائدة ونموذجية، وعاملا مساعدا لتعزيز الوحدة الوطنية التي هي قاعدة يقف عليها الجميع لمواصلة السير على طريق التقدم والازدهار، والوقوف صفا واحدا، وراية واحدة وعزيمة واحدة لانجاز المهام».

واشار رئيس الوزراء اليمني الى أن اليمن بهذه الحكومة الائتلافية الجديدة يدخل مرحلة جديدة بعد انتهاء الفترة الانتقالية، يتمكن الشعب اليمني من خلالها من تثبيت قيام الجمهورية اليمنية.

وأشار العطاس الى ان الحكومة ستعرض برنامجها على مجلس الرئاسة بعد الانتهاء من انجازه، ومن ثم على مجلس النواب. وأوضح بان البرنامج سيتضمن بنودا اساسية للمهمات الحكومية المقبلة وفي مقدمتها تصحيح الأوضاع الادارية والمالية، وانهاء التسيب الذي حدث خلال الفترة الماضية، وسيكون انهاء التسيب المالي والاداري والقضاء عليه من أولى المهام للحكومة الجديدة.

وشدد العطاس على ان تكون القيادة السياسية والحكومة القدوة حتى تستطيع ان تقود الآخرين وتدفعهم الى الطريق الصحيح. وقال «ان الفترة الماضية اتسمت بالكثير من الممارسات السلبية، وبالازدواجية والاتكالية وبالاتصالات الجانبية».

وطالب بأن تنتهي تلك العلاقات في عمل الحكومة الجديدة لتكون التزام جميع اعضاء الحكومة التزاما محددا لمجلس الوزراء باعتباره هيئة مسؤولة مسؤولية تضامنية أمام مجلس الرئاسة، ومجلس النواب.

وأكد بان الحكومة ستضطلع بمسؤولياتها خاصة لجهة وقف كل الأعمال المخلة بالأمن.

وقد أدى اليمين الدستورية اعضاء الحكومة الباقون بعد ان حلت عقدة الخلاف باعطاء التجمع اليمني للاصلاح وزارة جديدة، وهؤلاء الاعضاء هم من «الاصلاح»: عبد الوهاب أحمد علي الآنسي: نائب رئيس الوزراء، وعبد السلام خالد كرمان: وزير الشؤون القانونية لمجلس النواب، والدكتور نجيب غانم: وزير الصحة، وعبد الرحمن عبد القادر بافضل: وزير التموين والتجارة، والدكتور غالب عبد الكافي القرشي: وزير الأوقاف والارشاد.

ومن المؤتمر محمد علي هيثم: وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل، ويحيى حسين العرشي: وزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري، والمهندس احمد محمد الآنسي: وزير المواصلات. ومن الاشتراكي صالح ابو بكر بن حسينون: وزير النفط والثروة المعدنية، ومحمد سعيد عبد الله: وزير الاسكان والتخطيط الحضري.

من جانب آخر تلقى الرئيس صالح رسالة من بريان مالروني رئيس وزراء كندا هنأه فيها بنجاح الانتخابات. واشارت الرسالة التي سلمها له السفير الكندي أمس الى تطلع كندا للتعاون مع الحكومة اليمنية الجديدة، وتوسيع آفاق العلاقات الثنائية بين اليمن وكندا.



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/٦/١٣

علي صالح يدعو لاستكمال دمج الجيش ومعالجة الاختلالات الامنية والمشكلات الاقتصادية

عقد مجلسا الرئاسة والوزراء في اليمن اجتماعا موسعا امس برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح وحضور الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب.

وقد حث الرئيس اليمني في كلمة له في بداية الاجتماع اعضاء الوزارة الجديدة على العمل من اجل التخفيف من معاناة المواطنين الناجمة عن غلاء المعيشة.. ومعالجة ما تبقى من الاختلالات الامنية والادارية.. واستكمال دمج القوات المسلحة.. ووضع سياسة اقتصادية واضحة.

وطالب الحكومة بان تكون واضحة مع الشعب وان تواجهه بكل الحقائق دون اخفاء اي شيء في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنسبة للسياسة الخارجية لليمن قال علي صالح انه ستتم مراجعة ما يمكن مراجعته من هذه السياسة «بما لا يضر بمصلحة الوطن وبما لا يحني هامة بلاده امام المتغيرات».

وكانت الحكومة اليمنية الجديدة قد استكملت امس اجراءات عملها باداء باقي الوزراء اليمين الدستورية امام الرئيس علي عبدالله صالح.

من جانب آخر تلقى الرئيس علي عبدالله صالح رسالة من برايان مالروني رئيس وزراء كندا وذلك خلال استقباله امس آلن ليفر سفير كندا لدى صنعاء.

واشارت الرسالة الى تطلع كندا للتعاون مع الحكومة اليمنية الجديدة لتوسيع آفاق العلاقات الثنائية وايجاد فرص جديدة لتشجيع التعاون في مجالات الطاقة والمواصلات والتقنية العالية.

وتم خلال المقابلة بحث جوانب العلاقات ومجالات التعاون المشترك بين البلدين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ١٤ يوليو ١٩٩٣

إضراب في عدن وتلويح بعصيان في حضرموت

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ شهدت أمس محافظة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن، اضراباً عن العمل في العديد من المؤسسات والمرافق الحكومية، تسبب في إحداث خسائر مادية كبيرة خاصة في قطاع الفنادق والمنشآت السياحية.

وعلمت «الحياة» من مصادر نقابية ان الاضراب نفذ احتجاجاً على عدم تسلم العاملين في هذه المؤسسات والمرافق رواتبهم لشهر أيار (مايو) الماضي، وبعضهم لم يتسلم رواتبه لثلاثة اشهر الى جانب علاوتي غلاء المعيشة والمواصلات اللتين أقرتهما الحكومة اعتباراً من كانون الثاني (يناير) الماضي. وأشارت المصادر الى أن الاضراب «الحق خسائر مادية كبيرة بالاقتصاد الوطني خاصة إضراب نحو ٥٠٠ عامل وعاملة في الفنادق والمنشآت السياحية في المحافظة».

وكانت النقابات حذرت الحكومة اليمنية والسلطات المحلية في المحافظة من «اضرابات عمالية تهدد بالعصيان المدني احتجاجاً على الأوضاع المتردية في عدن واستمرار تأخر صرف رواتب العاملين وتجاهل حقوقهم المهنية».

الى ذلك حذر المجلس العمالي في محافظة حضرموت (٦٢٠ كلم شرق عدن) من «عصيان مدني في المحافظة» بسبب التدهور الذي تشهده هياكل الخدمات الأساسية وعدم صرف مستحقات العمال في هيئات ومؤسسات ومكاتب الدولة في المحافظة التي توجد فيها أكبر مشاريع الاستكشافات البترولية في اليمن.

وأشار المجلس في رسالة وجهت أمس الى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض ورئيس الحكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس الى ان «أي إبطاء او تسويف لن يقود الا الى اتخاذ مواقف احتجاجية من قبل ابناء المحافظة لنيل حقوقهم واصلاح الأوضاع المتردية التي تعيشها منذ منتصف العام الماضي».

ورأى مراقبون ان تجدد الاضرابات في عدد من المحافظات اليمنية خاصة الجنوبية والشرقية يعتبر «ناقوس خطر» أمام الحكومة الائتلافية الجديدة التي شكلت في ٣٠ أيار (مايو) الماضي بعد اول انتخابات اشتراعية اجريت اواخر نيسان (ابريل). و

اشاروا الى ان «ادعاء عدم وجود سيولة نقدية «مسألة مدبرة لايجاد العراقيل أمام الحكومة». وكان العطاس تعهد أمام مجلس الرئاسة «محاربة الفساد المالي والاداري والعمل لاخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية وتامين الاستقرار المعيشي والأمني والاجتماعي للمواطنين».

كوليرا في تعز

على صعيد آخر ذكر آخر الاحصاءات الطبية في محافظة تعز (٢٠٠ كلم شمال عدن) ان «وباء الكوليرا الذي بدأ بالانتشار في المحافظة ادى الى وفاة ٢٠ شخصاً من بينهم اطفال». وقالت مصادر مسؤولة ان «الوباء اصبح يهدد المحافظة التي تهطل عليها امطار منذ نحو شهر، ما تسبب في اضرار كبيرة في المباني السكنية والمزروعات».

وعلمت «الحياة» من مصادر في صنعاء ان «اجراءات وقائية اتخذت لضمان عدم انتشار الوباء الى المحافظات القريبة، وارسلت فرق طبية وأدوية لانقاذ السكان» في تعز.



المصدر : الوسط
لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ ١ يونيو ١٩٩٣

اليمن: حكومة المرحلة الجديدة

تحقيق بقلم عفاف زين
شارك فيه من صنعاء
عبدالوهاب المؤيد

تميزت حكومة «المرحلة الجديدة» في اليمن التي تشكلت يوم ٣٠ ايار (مايو) الماضي برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس وعضوية ٢٨ وزيراً بالأمور الرئيسية الآتية.

١ - للمرة الأولى تتألف حكومة في اليمن بالاتفاق بين الاحزاب الرئيسية الثلاثة التي فازت بأغلبية المقاعد في مجلس النواب الجديد الذي يضم ٣٠١ مقعد، وهي: حزب المؤتمر الشعبي العام (بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح) والحزب الاشتراكي (بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض) وحزب التجمع اليمني للاصلاح (بزعامة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر).

ولحزب المؤتمر ١٢٣ نائباً في مجلس النواب يضاف اليهم ٢٢ نائباً مستقلاً اعلنوا انضمامهم الى صفوفه، اما الحزب الاشتراكي فلديه ٥٦ نائباً يضاف اليهم ١٦ نائباً مستقلاً يريدون الانضمام الى صفوفه، في الوقت الذي فاز حزب التجمع بـ ٦٢ مقعداً نيابياً. اضافة الى ذلك قررت هذه الاحزاب الثلاثة تشكيل كتلة نيابية واحدة في المجلس.

٢ - تقاسمت الاحزاب الثلاثة الحقائب الوزارية بما يتناسب مع وزن كل منها ومع نتائج الانتخابات النيابية. وعلى هذا الأساس حصل حزب المؤتمر على ١٥ حقيبة وزارية، وحصل الحزب الاشتراكي على ٩ حقائب وزارية، وحصل حزب التجمع على ٤ حقائب وزارية، فيما تم تعيين السيد مجاهد ابو شوارب، وهو من الشخصيات الوطنية، نائباً لرئيس مجلس الوزراء. ولم يتمثل المستقلون او ممثلو الاحزاب الاخرى في هذه الحكومة.

٣ - توزعت الحقائب الوزارية الرئيسية بين الحزبين الحاكمين (سابقاً) وهما، المؤتمر الشعبي العام (الذي حصل على المناصب الرئيسية بما في ذلك منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ووزارتا الخارجية والداخلية) والاشتراكي (الذي احتفظ بمنصب رئيس الحكومة ومنصب وزير الدفاع). اما حزب التجمع اليمني للاصلاح فلم يحصل الا على اربع حقائب وزارية تقنية احداها وزارة الاوقاف.

وقد تشكلت الحكومة اليمنية الجديدة على الشكل الآتي:

حيدر ابو بكر العطاس رئيساً لمجلس الوزراء (الاشتراكي)، حسن محمد مكي نائباً اول لرئيس مجلس الوزراء (المؤتمر)، مجاهد يحيى ابو شوارب نائباً لرئيس مجلس الوزراء، محمد حيدره مسدوس نائباً لرئيس مجلس الوزراء (الاشتراكي)، محمد علي هيثم وزيراً للتامينات والشؤون الاجتماعية والعمل (المؤتمر)، عبدالله حسين الكرشمي وزيراً للانشاءات والتعمير (المؤتمر)، عبدالكريم علي الارياني وزيراً للتخطيط والتنمية (المؤتمر)، يحيى محمد المتوكل وزيراً للداخلية (المؤتمر)، صالح عبيد احمد وزيراً للنقل (الاشتراكي)، محمد سعيد العطار وزيراً للصناعة (المؤتمر)، صالح ابو بكر حسينون وزيراً للنفط والثروات المعدنية (الاشتراكي)، فضل محسن عبدالله وزيراً للثروة السمكية (الاشتراكي)، محمد سعيد عبدالله وزيراً للاسكان والتخطيط الحضري (الاشتراكي)، محمد سالم باسندوه وزيراً للخارجية (المؤتمر)، يحيى حسين العرشي وزيراً للخدمة المدنية والاصلاح الاداري (المؤتمر)، عبدالله احمد غانم وزيراً للعدل (المؤتمر)، احمد محمد الانسي وزيراً للمواصلات (المؤتمر)، حسن احمد اللوزي وزيراً للاعلام (المؤتمر)، محمد احمد الكباب وزيراً للشباب والرياضة (المؤتمر)، علوي صالح السلامي وزيراً للمال (المؤتمر)، صادق امين ابو راس وزيراً للزراعة (المؤتمر)، هيثم قاسم طاهر وزيراً للدفاع (الاشتراكي)، محمد حسن دماج وزيراً للادارة المحلية (الاصلاح)، جارالله عمر الكهالي وزيراً للثقافة (الاشتراكي)، ابو بكر القربي وزيراً للتربية والتعليم (المؤتمر)، احمد علي السلامي وزيراً للكهرباء والمياه (الاشتراكي)، عبدالرحمن عبدالقادر بافضل وزيراً للتموين والتجارة (الاصلاح)، نجيب غانم وزيراً للصحة (الاصلاح)، غالب عبدالكافي القرشي وزيراً للأوقاف والارشاد (الاصلاح).

وضمت الحكومة ١١ وزيراً جديداً هم:

١ - محمد علي هيثم، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي، وزير التامينات والشؤون الاجتماعية والعمل. وقد انضم الى المؤتمر بعد الوحدة، وهو شخصية سياسية معروفة في

قيادة جبهة التحرير في الجنوب قبل الاستقلال وترأس احدى الحكومات بعد الاستقلال.

٢ – يحيى محمد المتوكل، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي وزير الداخلية. وكان متفرغاً للعمل السياسي في قيادة المؤتمر. شغل هذا المنصب في عام ١٩٧٤ وتنقل في مناصب وزارية عدة وعين سفيراً في اكثر من عاصمة عربية واجنبية ومنها القاهرة ولندن وواشنطن.

٣ – محمد سالم باسندوة، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي وزير الخارجية. كان عضواً في مجلس النواب بعد الوحدة وهو سياسي وديبلوماسي لامع شغل مناصب عدة في صنعاء قبل الوحدة منها منصبا وزير الاعلام ووزير الخارجية كما عين سفيراً لليمن لدى الأمم المتحدة.

٤ – عبدالله احمد غانم، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، وزير العدل. كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ووزيراً للوحدة في الجنوب. وانتقل الى صنعاء مع جناح الرئيس السابق علي ناصر محمد عقب احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ وانضم للمؤتمر الشعبي بعد الوحدة. وكان منذ اوائل العام الحالي رئيساً لتحرير صحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر.

٥ – محمد حسن دماج، عضو الهيئة العليا للاصلاح، وزير الادارة المحلية. عين بعد الوحدة محافظاً لمحافظة صنعاء ثم محافظاً لمحافظة حضرموت. وهو من الشخصيات التي يجمع عليها المؤتمر والاصلاح.

٦ – جار الله عمر الكهالي، عضو المكتب السياسي للاشتراكي، وزير الثقافة. وهو من ابرز قيادات الاشتراكي، ويتميز بثقافته السياسية، وظل متفرغاً للتنظيم السياسي في الحزب، وكان احد اعضاء اللجنة العليا للانتخابات.

٧ – ابو بكر القربي، عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر، وزير التربية والتعليم، كان لما يقرب من عشر سنوات مضت يعمل في جامعة صنعاء استاذاً في كلية العلوم والطب، ونائباً لمدير الجامعة، وهو طبيب.

٨ – احمد علي السلامي، عضو اللجنة المركزية للاشتراكي، وزير الكهرباء والمياه. وهو من ابرز القادة العسكريين في الحزب الاشتراكي (قبل الوحدة).

٩ – عبدالرحمن عبدالقادر بافضل، عضو اللجنة المركزية للاشتراكي، وزير التموين والتجارة.

١٠ – نجيب غانم، عضو التجمع اليمني للاصلاح، وزير الصحة.

١١ – غالب عبدالكافي القرشي عضو التجمع اليمني للاصلاح، وزير الاوقاف.

ابرز ما في التشكيلة الحكومية الجديدة حركة تنقلات منها، انتقال عبدالكريم الارياني من وزارة الخارجية الى وزارة التخطيط والتنمية. وكان الارياني، نقلاً عن مصادر وثيقة الاطلاع في صنعاء، ابدى رغبة واضحة للرئيس علي عبدالله صالح كي يتسلم حقيبة وزارية «تمنحه بعض الراحة».

الوجوه التي غادرت الحكومة، ابرزها محمد احمد جرهوم (الاشتراكي) ومحمد سلمان (الاشتراكي)، عكست رغبة اكيدة لدى رئيس الوزراء العطاس بتحاشي الطابع الصدامي لحكومته. فوزير الاعلام السابق محمد احمد جرهوم (عضو اللجنة المركزية في الاشتراكي) على خلاف مع حزبه، وتردد انه انتقل الى حزب المؤتمر قبل الانتخابات، وهو تفرغ للتدريس الجامعي. ووزير الاسكان السابق محمد سلمان (عضو اللجنة المركزية في الاشتراكي)، اتهمه حزب التجمع اليمني للاصلاح ببيع احد مدافن عدن لرجل اعمال لبناء فندق، ما ادى الى نشوء علاقة صدامية بينه وبين الاصلاح.

في صنعاء اجمعت مصادر ديبلوماسية على ان حكومة العطاس تشكل مؤشراً واضحاً على الرغبة في تثبيت الوفاق الوطني للانطلاق نحو مرحلة جديدة. فالمهام التي تصدت لها حكومة العطاس، خلال الفترة الانتقالية، لم تستكمل ولا يمكن ولوج مرحلة الشرعية الدستورية من دون انجاز هذه المهام، وهي توحيد القوات المسلحة والقضاء والتعليم. ويرى العطاس ان مشاركة حزب التجمع اليمني للاصلاح، «هو عنصر استقرار وثبات داخلي وخارجي، بما يمكن اليمن من انجاز مشروعه الذي هدفت اليه الوحدة اليمنية».

وقالت صحيفة «الثورة» اليمنية ان معالجة القضايا الامنية تجيء في طليعة اولويات الحكومة الائتلافية الجديدة في البلاد، انه لا يمكن معالجة النواحي الاقتصادية واجتذاب رؤوس اموال اجنبية اذا لم يكن هناك امن واستقرار في كل انحاء اليمن.




لكن بعد تشكيل الحكومة بدات ترتفع اصوات تبدي اعتراضات عليها.

الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح ورئيس المجلس النيابي، قال لـ «الوسط» هاتفياً: «الاصلاح يطالب بخمس حقائب وزارية على الاقل بما يتناسب وعدد نوابه الـ ٦٥ في المجلس النيابي. فالاشتراكي اعطي ٨ وزارات وكتلته البرلمانية هي عبارة عن ٦٨ نائباً».

جارالله عمر وزير الثقافة (الاشتراكي) رفض ايضاً تولي حقيبة وزارة الثقافة. وحين اعلنت التشكيلة الوزارية كان جار الله عمر يتنقل في الولايات المتحدة الاميركية بين واشنطن واتلانتا تلبية لدعوة رسمية. ومن اتلانتا صرح جارالله عمر هاتفياً لـ «الوسط»: «هذا ليس تكبراً على المنصب الرسمي فانا ارغب في التفرغ للعمل الحزبي والفكري ولا احب المسؤوليات الحكومية». محمد

علي هيثم رفض ايضاً الانضمام الى الحكومة الجديدة بعد تعيينه وزيراً للتامينات والشؤون الاجتماعية، وهو يردد ان تعيينه تم من دون استشارته. وشغل هيثم رئاسة الحكومة في الشطر الجنوبي اليمني في منتصف السبعينات.

وزير الخارجية اليمني الجديد محمد سالم باسندوه دشن منصبه الوزاري بالحديث عن «التضامن العربي وفتح صفحة جديدة مع الدول الشقيقة». وباسندوه يتميز بميله الى الاستقلالية عن حروفية الالتزام الحزبي، علماً انه عضو اللجنة الدائمة (لجنة مركزية) في المؤتمر الشعبي، وتكليفه بحقيبة الخارجية جاء نظراً الى تجربته السابقة في تمثيل بلاده لدى الأمم المتحدة في السبعينات. وتولى باسندوه منصب نائب رئيس حزب الشعب الاشتراكي ثم اصبح عضواً في جبهة التحرير في جنوب اليمن. وبعد استقلال الجنوب عام ١٩٦٧ نزح الى الشطر الشمالي حيث تولى مناصب حكومية عدة. وفي ١٩٨٥ – ١٩٨٨ تولى رئاسة البعثة اليمنية لدى الأمم المتحدة. وعاد عام ١٩٨٨ ليصبح عضواً في المجلس الاستشاري وعضواً في مجلس الشورى (البرلمان) في الشطر الشمالي. وبعد اعلان الوحدة كان باسندوه عضواً في المجلس الاستشاري في صنعاء وعضواً في مجلس النواب.

ثمة اسئلة كثيرة في صنعاء لا تجد اجوبة دقيقة لها، منها: ما هو مصير اقطاب السياسة اليمنية مثل سالم صالح محمد نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام المساعد في الحزب الاشتراكي اليمني؟ كذلك عبدالعزيز عبدالغني الامين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي ورئيس الوزراء السابق في شمال اليمن قبل الوحدة لأكثر من مرة؟ كذلك القاضي عبدالكريم العرشي احد اقطاب مرحلة الاستقلال في اليمن ورئيس اللجنة العليا للانتخابات؟

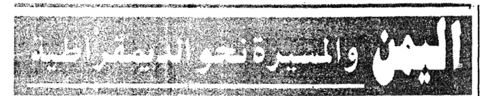
التصريحات الصحافية للرئيس علي عبدالله صالح، بعد اعلان الحكومة اليمنية الجديدة، تحمل على الاعتقاد ان هذه الحكومة لن تعمر طويلاً بعد انجاز مهمتها الرئيسية: تعديل الدستور بحيث تقتصر مؤسسة الرئاسة على الرئيس ونائبه فحسب.

ويتردد في صنعاء ان سالم صالح محمد سيتفرغ للعمل الحزبي الى جانب مسؤوليات محددة في المجلس الاجتماعي الاقتصادي الذي سيشكل قريباً في صنعاء، بحيث يسند لهذا المجلس مهام التخطيط لتنمية البلاد. ويتكون من كوادر مهنية وتكنوقراط، ويتوقع ان يرأس هذا المجلس عبدالعزيز عبدالغني. اما القاضي عبدالكريم العرشي فهو في طليعة المرشحين لتولي رئاسة مجلس الشورى الذي سيشكل بعد فترة قصيرة من تقديم الحكومة اليمنية الجديدة برنامجها في مجلس النواب اليمني. اما الدكتور ياسين سعيد نعمان، رئيس المجلس النيابي السابق، فيبقى التدريس الجامعي من ابرز خياراته ■



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٣



اليمن والمسيرة نحو الديمقراطية

يبدأ مجلس النواب المنتخب فى اليمن غدا اولى دوراته البرلمانية وسط إجماع القوى السياسية على أن المرحلة القادمة ستشهد نقلة ديمقراطية غير مسبوقة فى اليمن . فلأول مرة يشهد اليمن انتخابات نيابية على أساس التعدد الحزبى أجمع المراقبون الدوليون على نزاهتها ، ولم يحقق فيها حزب بمفرده الاغلبية المطلقة بما لا يعطيه حق الانفراد بالحكم، ولأول مرة ايضا يدخل التيار الاسلامى مجلس النواب اليمنى بل ويحتل المرتبة الثانية (٦٢ مقعدا) بعد حزب المؤتمر الشعبى الذى حصل على ١٢٠ مقعدا من مقاعد المجلس الـ ٣٠١ مقابل ٥٦ مقعدا للحزب الاشتراكى اليمنى . وهذه ظاهرة جديدة على المجتمع اليمنى ستفرض على الحزبين الحاكمين منذ قيام الوحدة عام ١٩٩٠ . المؤتمر الشعبى ، والاشتراكى - تعديل صيغة المجلس الرئاسى، وصيغة المناصفة فى الوزارات بينهما، وقد بدأ الرئيس على عبدالله صالح بعد اعلان نتائج الانتخابات فى عقد اجتماعات مع قيادات الحزبين الاشتراكى والاصلاح للاتفاق على صيغة التحالف بين الاحزاب الثلاثة الكبرى ، بما يضمن الاستمرارية للحكومة الجديدة لأطول فترة ممكنة . والملاحظ ان الحزب الاشتراكى يطالب بتمثيل قوى فى الحكومة، ويلومه بأن استمرار مسيرة الوحدة تتطلب ذلك بعد ان فاز الحزب بـ ٩٠٪ من الدوائر الانتخابية فى المحافظات الجنوبية والشرقية، مما يعنى ان رواسب التشطير لم تنته بعد .

وثمة اجماع بين مختلف القوى السياسية فى اليمن على ان هناك عددا من القضايا ستحتل المرتبة الاولى فى جدول اعمال الحكومة القادمة ومجلس النواب اهمها:

استمرار مسيرة الوحدة حتى يتحقق الدمج الكامل بين مؤسسات الشطرين الشمالي والجنوبى خاصة توحيد الجيش وإعادة بنائه ، وإلغاء الازدواجية فى هيئات ومؤسسات الدولة، وهو مطلب عام لجميع القوى السياسية فى اليمن ، مما يدل على ان الوحدة أصبحت واقعا رسميا وشعبيا لايمكن التراجع عنها تحت أي ظرف .

الحفاظ على عملية الانفتاح السياسى والديمقراطية التى بدأت مع إعلان الوحدة وأفرزت نحو ٤٠ حزبا وتنظيما سياسيا يمثلون كافة اتجاهات المجتمع بالاضافة الى ١٤٠ صحيفة يومية واسبوعية .



على عبدالله صالح

يأتى بعد ذلك معالجة الأزمة الاقتصادية التى اولتها الاحزاب أهمية كبرى فى برامجها بسبب شدة وطأتها على المجتمع والركود الاقتصادى وارتفاع معدل البطالة . وتتفق الاحزاب اليمنية على ضرورة تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية خاصة في مجال البترول حيث يعتقد الخبراء وجود إحتياطى من النفط على حدود اليمن المشتركة مع السعودية . وترى كافة القوى السياسية فى اليمن ان تحسين العلاقات مع دول الخليج العربية والغرب سيساعد بلادهم على تجاوز أزمتها الاقتصادية ، وستدفع دول الخليج الى استئناف مساعداتها الاقتصادية الى اليمن والتى تبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنويا، والسماح لأكثر من مليون عامل يمنى بالعمل فى الخليج . وكانت هذه المساعدات قد توقفت على اثر موقف اليمن المؤيد للعراق فى حرب تحرير الكويت ، ومن الملاحظ ان الحكومة الحالية فى اليمن اتخذت عدة خطوات لاعادة الدفء لعلاقاتها مع دول الخليج مثل التوقيع على معاهدة رسم الحدود مع عمان . والدخول فى مفاوضات هادئة



مع السعودية لرسم الحدود المشتركة بين الدولتين . هذه المبادىء سيعمل فى إطارها مجلس النواب والائتلاف الحكومى القادم ، والذى من المرجح ان يضم المؤتمر الشعبى العام صاحب الاغلبية فى البرلمان وحزبى التجمع اليمنى للاصلاح ، والاشتراكى اليمنى . غير ان الخلاف الجوهرى بين الاحزاب الثلاثة ينصب على تطبيق الشريعة الاسلامية . فالتجمع اليمنى الذى يمثل التيار الاسلامى الاصولى يطالب بضرورة تطبيق قوانين الشريعة . وكانت هذه قضيته الاولى فى الانتخابات . فى حين يرى حزبا المؤتمر الشعبى والاشتراكى ان الديمقراطية بمفهومها الغربى الليبرالى هى انسب الوسائل لبناء الدولة الحديثة في اليمن، والتراجع عنها سيعود باليمن الى الوراء ، ومما لا شك فيه ان أداء مجلس النواب الجديد سيختلف عن المجلس الانتقالى السابق بسبب صعوبة المرحلة الحالية التى يمر بها اليمن وحاجته الى تكاتف جميع القوى السياسية لتجاوزها .

محمد مصطفى



المصدر : الوطن الكويتية

التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات اليمنية تخطو نحو الديمقراطية تحت رعاية دولية

لاشك بان الانتخابات اليمنية التي جرت في السابع والعشرين من ابريل الماضي والتي تعتبر اول انتخابات ذات تعددية حزبية في شبه الجزيرة العربية، تشكل نقطة تحول هامة في المستقبل السياسي للمنطقة.

بالنسبة لليمن لم تحمل النتائج الفعلية للانتخابات سوى القليل من المفاجآت حيث لم يحصل اي من الاحزاب المتنافسة على اغلبية مقاعد البرلمان الـ (٣٠١) مقعد.

وقد تم تشكيل حكومة ائتلافية جاءت على نحو غير مفاجىء ايضا، تضم كلا من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وهي الصيغة التقليدية للحكم منذ توحيد اليمن عام ١٩٩٠ ولكن الشيء غير التقليدي ان مجرد ارساء مبدأ انتقال السلطة عبر وسائل ديمقراطية في بلد يعاني من الفقر كاليمن ينطوي على امكانية حدوث الشيء نفسه في اماكن اخرى في المنطقة.

لقد ارتكبت اخطاء كثيرة في النظام الانتخابي اليمني وفي تطبيقه يوم الانتخابات ففي بلد تصل نسبة الجهل فيه الى ٦٠ ـ ٨٠ ٪ من السكان تلعب وسائل الاعلام الحكومية دورا كبيرا في التأثير على خيارات الناخبين، فقد حصل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على نصيب الاسد من الدعاية الاعلامية الرسمية في الفترة التي سبقت الانتخابات.

وقد لعب الجهل دورا رئيسيا ايضا في يوم الانتخابات فكان على الالاف ممن لا يحسنون القراءة وكتابة اسماء المرشحين الذين يفضلونهم الاعتماد على «مساعدين» لهم تم توزيعهم على المراكز الانتخابية.

كذلك، اعتبر الكثيرون ان الايام التسعة المخصصة للحملات الانتخابية، غير كافية للاحزاب الصغيرة والمرشحين غير المعروفين لكي يشرحوا برامجهم للناخبين وبالطبع ثارت الاحتجاجات على عمليات تزوير واكراه على التصويت لمرشحين معنيين وتلاعب في صناديق اقتراع لضمان انجاح بعض المرشحين.

ولكن الحكومة اليمنية بذلت كل جهدها لضمان اشراف مراقبين دوليين وبعثات دبلوماسية ووسائل اعلام عالمية على الانتخابات وقد لاحظ المراقبون الدوليون عيوبا كثيرة في الاجراءات الانتخابية فقد اشتكى زعيم «رابطة ابناء اليمن»، المعارضة «عبدالرحمن علي الجعفري»، في تقرير نقلته صحيفة الفاينانشال



المصدر : الخليج الكويتية

التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تايمز، حول مساوىء العملية الانتخابية قائلا: «لقد شوهد احدهم وهو يمزق لوحاتنا الاعلانية، وكان عقيدا في الجيش ويلبس زيه العسكري ويقود سيارة عسكرية تحمل اللوحة الحكومية».

وورد في تقرير الفايناتشال تايمز قيام افراد بالتصويت لاكثر من مرة في حالات عديدة.

ولكن الفرق الدولية ـ خصوصا المعهد الجمهوري الاميركي الدولي، وجمعية الاصلاح الانتخابي البريطانية ـ سجلت ملاحظاتها حول حالات الفوضى ولكنها اعتبرتها بصورة عامة، غير مؤثرة في نتائج الانتخابات.

ففي بيان اولي للنتائج التي خرجت بها، اشارت جمعية الاصلاح الانتخابي البريطانية الى عدد من العيوب في العملية الانتخابية ولكنها اصرت ان هذه العيوب لم تكن ذات اهمية كبيرة بالنسبة لنتائج الانتخابات وقد ورد في التقرير ما نصه: «قبل الاشارة الى عدد النواقص في العملية الانتخابية، نود الاشارة الى ان الحكم على نوعية عملية انتخابية ما، لا يعتمد بالضرورة على عدد وطبيعة المخالفات لترتيبات يوم اجراء الانتخابات فاذا ما تميز يوم الانتخابات بالتعاون والايجابية، واذا كان التنافس الحزبي قويا ونزيها عندئذ قد لا تشكل الاخفاقات الادارية فشلا للانتخابات ولا تؤثر بصورة كبيرة على نتائج الانتخابات وتشير ملاحظاتنا الى ان هذا هو الحال بالنسبة لليمن».

وقد اتفقت المجموعة الاميركية مع ما ذهب اليه الفريق البريطاني وقالت: «لقد خطت اليمن خطوة رئيسية نحو اقامة حكومة ديمقراطية ففي حين مازالت تعاني من تحديات التوحد والمصاعب الاقتصادية، الا انها شهدت عملية انتخابية تثير الاعجاب وتحت اشراف مراقبين دوليين، فالمعهد الجمهوري الدولي يعرب عن تهانيه للشعب اليمني الذي مارس للمرة الاولى، حقه الحر في اختيار ممثليه الوطنيين».

وبعد وقت قصير من اغلاق صناديق الاقتراع اعربت «وزارة الخارجية بالولايات المتحدة عن تهانيها لشعب وحكومة اليمن على نجاح اول انتخابات تعددية وتتطلع للتعاون مع الحكومة التي سيتم تشكيلها كنتيجة لهذه



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٣

الانتخابات».

ولكن خفت حدة التفاؤل الاميركي شيئا ما بعد اسبوعين عندما وصل نائب مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط «ديفيد ماك» الى صنعاء للتباحث مع المسؤولين اليمنيين ففي الوقت الذي اقر فيه «ماك» تقدم اليمن «خطوة» نحو الديمقراطية مع نجاح هذه الانتخابات الا انه اصر بان ما حصل لا يعدو كونه خطوة ليس الا ، وان امام اليمن طريقا طويلا ليصبح دولة ديمقراطية.

وقال: «المستقبل وحده هو الكفيل بتقرير مدى اهمية ذلك بالنسبة لليمن. فلا يمكنك تحقيق الديمقراطية من خلال انتخابات واحدة»، وحذر «ماك» اليمنيين في الوقت نفسه من التفكير في محاولة فرض «نسختهم» السياسية على الدول المجاورة واضاف في حديث امام مجموعة من الصحافيين اليمنيين «من المهم لكم ان تتذكروا ان دولة ما، لا تملك نسخة للديمقراطية في دولة اخرى. لذلك اعتقد انه لا يتعين عليكم النظر الى ما فعلتموه هنا كنموذج ينبغي على الاخرين ان يحتذوا به».

ونص «ماك» بوضوح ان ايا من دول المنطقة قد عبرت عن قلقها ازاء الانتخابات اليمنية وقال بان حكومات المنطقة لم تفاجأ بدعم الولايات المتحدة للديمقراطية في اليمن، ولكن المصادر الدبلوماسية في صنعاء لم تتفق مع ما ذهب اليه «ماك».

وصرح نائب الرئيس اليمني «علي سالم البيض» لهذه المجلة بقوله: «لن نتدخل في شؤون الدول الاخرى، ولن نحاول تصدير الديمقراطية».

ومهما تخللت الانتخابات اليمنية من اخطاء وعيوب الا انه سيكون لها تأثير كبير على المنطقة دون شك، وذلك ببدء دول اخرى في المنطقة خطوات نحو الديمقراطية من خلال ايجاد شكل من اشكال الحياة البرلمانية ولكن الثقل الان يتمثل في اليمن حيث يوجد اكثر من ٢.٧ مليون شخص يحق لهم الانتخاب مارس ٩٠ ٪ منهم حقهم وحيث خرج عدد من المرشحين وزعماء الاحزاب ليعترفوا بالهزيمة بروح رياضية، اذ يعلق زعيم «رابطة ابناء اليمن» الذي مني بالهزيمة في الانتخابات: «على الاقل بدأنا التقليد (الديمقراطي) والان يجب علينا العمل على انجاحه».

■ عن ميدل ايست ■

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن يطلب المساعدة لمكافحة الآفة في شبوه ومأرب

الجراد يهدد باكتساح الجزيرة العربية

صنعاء: من حمود منصر

اطلق الدكتور محمد يحيى الغشم، مدير عام وقاية النباتات في وزارة الزراعة اليمنية، امس تحذيراته من تحول اسراب الجراد المتكاثرة في محافظتي شبوه ومارب شرقي اليمن الى طوفان يهدد باكتساح بقية مناطق اليمن والنزوح الى دول مجاورة اخرى.

واشار الغشم الى ان طوفان آفة الجراد عم جميع مناطق شبوه ومارب، وتحولت الارض الى بساط اصفر بلون الجراد المنتشر والمتحرك بحيوية يقضي على كل النباتات. وبلغت المساحة الموبوءة التي تم رصدها في تلك المحافظتين اكثر من الفي كيلومتر مربع، إلا ان اضعاف تلك المساحة لم تتمكن فرق المسح والمكافحة من الوصول اليها نتيجة العوائق الرملية المتراكمة في عمق الصحراء باتجاه مناطق صحراء الربع الخالي.

وقال مدير عام وقاية النباتات ان فرق المكافحة والمسوحات تحتاج الى تقنيات وآليات احدث مما تملك الآن، خاصة الاستعانة بوسائل الدفاع الجوي كطائرات الهليكوبتر لمسح واستكشاف بقية المناطق الموبوءة ببيوض الجراد والعمل على مكافحتها.

وأكد أن الحالة الراهنة التي تشهد فيها اسراب الجراد تكاثرا كبيرا في مناطق شبوه ومارب تستدعي سرعة التوجه بالنداءات العاجلة الى المنظمات الدولية والاقليمية المختصة والصديقة لطلب العون والمساعدة السريعة للقضاء عليها قبل ان تتحول الى خطر يعم البلاد وربما المنطقة بأسرها.

وحذر الدكتور الغشم من انه اذا لم يتم بسرعة تقديم المساعدات والمعونات للقضاء على الحشرة الزاحفة في مرحلتها الاولى «الدبا» فإنها سوف تتحول الى اسراب طائرة متحركة في غضون اسبوعين وستنتقل الى المحافظات الاخرى في اليمن والى الدول المجاورة.

واوضح ان عدة اسراب من الجراد الطائر الصحراوي حلق بمناطق شبوه ومارب خلال شهري ابريل (نيسان) ومايو (أيار) الماضيين، وساعد وجود الغطاء النباتي الجيد في هذه المناطق بالاضافة الى الظروف البيئية والمناخية الملائمة على ان يضع الجراد الاصفر بيضه في هذه المناطق ومن ثم الفقس والتكاثر، بالاضافة الى ان استمرار هطول الامطار خلال هذا الموسم على مقاطعة شبوه ومارب والمحافظات اليمنية الشرقية وفر ظروفاً مناخية وبيئة ملائمة للتكاثر السريع للجراد.

يذكر ان منظمة الاغذية والزراعة (فاو) جددت قبل ثلاثة ايام تحذيراتها من امكانيات تكاثر الجراد وانتشارها في منطقة القرن الافريقي.

واوضحت «الفاو» في بيان اصدرته بهذا الخصوص ان الاسراب التي استقرت في شمال الصومال وشرقي اثيوبيا اخيرا ربما تتوغل مستقبلا في منطقة جنوب غرب الجزيرة العربية، وتتكاثر وتنتشر غربا خلال فصل الصيف وذلك باتجاه كل من السودان واريتريا وشمال اثيوبيا، بينما تتحرك اسراب اخرى منها بعد اكتمال نموها باتجاه المناطق الهندية والباكستانية بفعل الرياح الموسمية.

وشهدت امس صنعاء تحركا باتجاه الحصول على مزيد من الدعم والمساعدة لمواجهة آفة الجراد. وقد عقد بهذا الخصوص اجتماع مشترك في مكتب الامم المتحدة بصنعاء ضم ممثلي المنظمات الدولية وممثلي الدول المانحة في صنعاء ومسؤولين من وزارة الزراعة اليمنية تم فيه استعراض تطورات تكاثر الجراد وانتشاره في عدد من المناطق اليمنية ومخاطر تضاعف اعدادها خلال الايام المقبلة.

وطلب اليمن من المانحين سرعة امداده بالمساعدات اللازمة للقضاء على آفة الجراد الصحراوي ككارثة اقليمية تهدد دول المنطقة وتهدد اقتصادياتها.

واكدت مصادر مسؤولة في وزارة الزراعة اليمنية ان اتصالات مكثفة جرت مع وزارة الدفاع اليمنية للتنسيق مع وزارة الزراعة من اجل مكافحة انتشار الجراد في المناطق النائية التي يصعب الوصول اليها بوسائل النقل البرية.



السعدون يتحفظ على تطبيع العلاقات مع اليمن

سعود الصباح : لن نعيد العلاقات مع «دول الضد» دون التشاور مع حلفائنا

عواصم ـ وكالات ـ قال وزير الاعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح في لقاء له مع صحيفة سعودية نشرته أمس أن الكويت لن تعيد علاقاتها مع اي دولة وقفت ضدها أثناء الاحتلال العراقي ـ الا بعد التشاور مع المملكة العربية السعودية والدول الأخرى التي وقفت مع الكويت في فترة الاحتلال العراقي.

وجاء تصريح الوزير الكويتي ردا على سؤال لصحيفة سعودية حول تفكير الكويت في اعادة العلاقات مع الدول التي أيدت العراق في أزمة الخليج.

قائلا ..ان وسائل الاعلام أعطت الموضوع حجما أكبر مما يستحق.

وأشار في هذا الشان إلى تصريحات لوزير خارجية اليمن الجديد حول ندم اليمن على ما اتخذته من موقف مع العراق أو ضد الكويت وقال الشيخ سعود ـ أن الكويت تدرك مغزى هذه الأمور.

وردا على سؤال حول التوجه الجديد والاستراتيجية التي تعمل بها الصحافة الكويتية بعد الأزمة قال وزير الاعلام الكويتي ـ أن الصحافة الكويتية مقبلة على فترة جديدة في ظل ما سيطرأ على قانون المطبوعات من تعديلات مستقبلية .

وأضاف أن المؤسسات الصحفية الكويتية هي مؤسسات خاصة لها حرية مطلقة في التعبير وابداء الرأي وليس للحكومة اي تأثير عليها.

ومن جانبه أبدى رئيس مجلس الأمة الكويتي أحمد السعدون أمس الثلاثاء تحفظات على تطبيع العلاقات بين بلاده واليمن المتهم بالوقوف إلى جانب العراق بعد اجتياح قواته للكويت في أغسطس ١٩٩٠ .

ورفض السعدون في تصريحات نشرتها الصحف الكويتية الحديث عن عودة العلاقات مع اليمن أو أي دولة أخرى من «دول الضد» بدون أخذ رأي مجلس الأمة وقال ان مثل هذا الأمر «يجب ان يكون موضع بحث متان من كافة السلطات في البلاد لأنها علاقات أنظمة مع أنظمة وليس مع أفراد في هذه الأنظمة».

وكانت أنباء وردت من صنعاء تحدثت عن لقاء بين وزير الخارجية اليمني محمد صالح باسندوه ونظيره الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح على هامش مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الانسان المنعقد في فيينا للبحث في تطبيع العلاقات بين البلدين.

يذكر أيضا أن باسندوه قال في بداية يونيو بعد أيام على تعيينه وزيرا للخارجية في اليمن «اليمن ليس مع العراق ونحن حريصون كل الحرص على استئناف علاقاتنا الأخوية مع الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، وقد رحب الشيخ صباح بهذا التصريح.

وانتقد السعدون موقف الرئيس اليمني خلال أزمة الخليج وقال ان



المصدر: العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٣/٦/١٦

علي عبد الله صالح «حاول استمالة بعض رؤساء الدول العربية التي وقفت مع الحق (إلى جانب الكويت) عن طريق دفع أموال مسروقة من الكويت لهم حيث عرض على احدى الدول العربية مبلغ عشرين مليار دولار ابان الازمة».

وفي حديث آخر اكد السعدون ان الحديث عن عودة العلاقات مع الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والسودان سابق لأوانه لان ما قدموه للعراق من دعم يفوق الوصف.

وقال في حديث لمجلة سعودية اسبوعية تنشره اليوم ان التعاون مع اي نظام عراقي قادم يخضع لمدى اثباته الاختلاف عن الانظمة السابقة التي لم تخف مطالبها غير القانونية بالكويت.

ونفى رئيس مجلس الامة الكويتي تخلي الكويت عن موقفها القومي على الرغم من المواقف التي اختارتها بعض الانظمة العربية التي ساندت العراق مشيرا الى ان احدا لا يرغب في ان تستمر الخلافات في الامة العربية.

واعرب السعدون عن امله في ان ياتي نظام عراقي جديد يخالف ما ابدته الانظمة العراقي السابقة تجاه الكويت وقال ان العراقيين لم يكونوا يستهدفون الكويت فقط بل المنطقة كلها.

واضاف ان من لطف الله بنا ان الزلزال وقع على الكويت فقط وبالتالي بقيت المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج بمنأى عن الغزو مما وفر تجمعا بشريا واستراتيجيا وجغرافيا للمواجهة.

وأشاد السعدون بالدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية منذ الساعات الاولى لتعرض الكويت للغزو وخاصة قبولها التقاء جيوش التحالف على ارضها لتحرير الكويت.

وحول العلاقات بين دول المنطقة وايران قال رئيس مجلس الامة الكويتي «ان ايران ستبقى دولة كبرى في المنطقة ولها مصالح لا يمكن انكارها».

ودعا ايران الى المساهمة في استقرار المنطقة وابداء الكثير من المرونة للوصول الى حلول سلمية واجراءات لحل الخلاف على الجزر مع دولة الامارات العربية المتحدة.

—

لتامين توزيع المساعدة الانسانية على سكان المناطق الاشد تضررا من المجاعة.

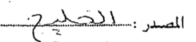
واعتبرت الخرطوم ان اقامة هذه المنطقة المنزوعة من السلاح تشكل تمهيدا لتدخل عسكري دولي في الجنوب الذي تقطنه غالبية من الارواحيين والمسيحيين.

من جانب آخر - رفض السودان أمس استقبال المندوب الذي عينته الأمم المتحدة كمبعوث للشئون الانسانية بالسودان.

ونقلت صحيفة — المسيرة — السودانية الأسبوعية الصادرة أمس عن مصدر سياسي مسئول ان السودان يحتفظ بالحق في الطعن في حيدة الأمين العام للأمم المتحدة.

وأشارت الصحيفة إلى أن المندوب الذي عينه السكرتير العام للأمم المتحدة قام بعد تعيينه مباشرة بزيارة نيجيريا وكينيا.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢/٦/١٩٩٣

انتهاء مناورات «الصولجان المتعطش»

السعدون يرفض عودة العلاقات مع اليمن قبل بحث متأن من السلطات الكويتية

ابدى احمد السعدون رئيس مجلس الامة الكويتي امس تحفظات على تطبيع العلاقات بين بلاده واليمن.

ورفض السعدون في تصريحات نشرتها الصحف الكويتية اجراء اي حوار او عودة العلاقات مع النظام اليمني او اي نظام وقف موقفا معاديا للكويت من دون عرض ذلك على مجلس الامة اولا. وقال ان مثل هذا الامر «يجب ان يكون موضع بحث متأن من السلطات كافة في البلاد لأنها علاقات انظمة مع انظمة وليست مع افراد مع هذه الانظمة».

وقال السعدون ان اليمن وقفت ضد الكويت وايدت الاحتلال العراقي سواء من خلال الموقف الرسمي اليمني او من خلال دور المندوب اليمني في مجلس الامن ابان ازمة الاحتلال.

واشار الى ان اجراء «انتخابات في اليمن لا يعني تغيير نظام الحكم فيها.. فمازال الرئيس نفسه على قمة النظام ولم يصدر اي تغيير معان لموقفه من الكويت».

وانتقد السعدون موقف الرئيس اليمني خلال ازمة الخليج وقال ان علي عبدالله صالح «حاول استمالة بعض رؤساء الدول العربية التي وقفت مع الحق (الى جانب الكويت) عن طريق دفع اموال مسروقة من الكويت لهم حيث عرض على احدى الدول العربية مبلغ عشرين مليار دولار ابان الازمة».

وكانت انباء قد تحدثت عن لقاء بين وزيري خارجية البلدين سيعقد في فيينا للبحث في تطبيع العلاقات.

على صعيد آخر اختتم المشروع النهائي لتمارين «الصولجان المتعطش» امس في منطقة ام الهيمان الكويتية والذي اشتمل على القتال في المناطق السكنية وشاركت فيه وحدات من قوات الجيش الكويتي والحرس الوطني والشرطة والقوات الملكية البريطانية.

وقال رئيس الاركان العامة للجيش اللواء ركن علي محمد المؤمن بعد انتهاء المشروع للصحافيين ان القتال في المناطق السكنية هو احد التمارين التي تحتاج للكثير من الدفع والتركيز وذلك لصعوبة السيطرة عليها ولاحتياجها لقوات كثيرة الامر الذي يتطلب التكثيف في مثل هذا التمرين.

واكد ان الاستفادة من هذه التمارين المشتركة مع الدول الصديقة طوال العامين الماضيين كان له الاثر الكبير في رفع القدرات القتالية للجندي الكويتي مؤكدا على اهمية استمرار هذه التمارين.

من جهة اخرى اجتمع وزير الاعلام الشيخ سعود ناصر الصباح امس مع امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الذي اعرب عن اعتزاز بلاده بتوثيق عرى التعاون الاعلامي بين البلدين في مختلف المجالات مشيدا بالدور الذي يلعبه الاعلام بدول مجلس التعاون لتعزيز مسيرة المجلس لما فيه خير وصالح شعوب العالم.

كما اجرى الوزير الكويتي مباحثات مع نظيره البحريني طارق المؤيد حول التعاون المشترك في مجال التدريب والتبادل الاخباري.

(وكالات)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

اليمن يوقع اتفاقاً لشراء رز اميركي

● واشنطن - رويتر - اعلنت وزارة الزراعة الاميركية ان اليمن وقع اتفاقاً هذا الاسبوع لشراء ما قيمته خمسة ملايين دولار من الرز الاميركي بمقتضى برنامج تمويلي خاص.

وقالت الوزارة امس ان الاتفاق يغطي بيع حوالي ٢٠ الف طن من الرز في السنة المالية ١٩٩٢.

جحافل الجراد تهــــدد زراعات المنطقة

□ صنعاء ـ محمد الديلمي:

طلبت اليمن المساعدة من المنظمات العالمية لمواجهة جحافل الجراد التى دمرت الأراضى الزراعية فى العديد من انحاء البلاد.

ونقلت صحيفة «الثورة» الحكومية عن محمد يحيى الخشيم أحد مسئولى وزارة الزراعة أن اليمن لم تستطع مكافحة ملايين الأعداد من حشرة الجراد التى انتشرت من جنوب البلاد وغربها إلى الشرق.

وحذر الخشيم من انه إذا لم تتم معالجة الوضع خلال الاسبوعين القادمين، فإن جحافل الجراد سوف تنتقل إلى اجزاء أخرى من اليمن وربما تصل إلى البلدان المجاورة.

وكانت منظمة الاغذية والزراعة «الفاو» قد اعلنت يوم الخميس الماضى أن جحافل الجراد كانت تتجمع شمالى الصومال وشرقى أثيوبيا والجزيرة العربية، وأنها قد تنتشر إلى السودان واريتريا والهند إذا لم يتم القضاء عليها.■



عدن: ضبط شبكة لتزوير جوازات سفر بعد اختفاء لاجئين صوماليين

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ اعتقلت قوات الأمن في محافظة عدن أفراد شبكة كانت تزور جوازات سفر يمنية وأوراق عملة اميركية خاصة من فئة مئة دولار.

وقالت مصادر أمنية ان «رجال التحري (الاستخبارات) اكتشفوا جوازات يمنية مزورة في حوزة صوماليين كانوا يستعدون لمغادرة البلاد الأحد الماضي عبر مطار عدن الدولي، واعترفوا خلال التحقيق بشراء هذه الجوازات من عناصر يمنية تنفذ العملية بمساعدة بعض الأجانب». وأضافت ان اعتقال الشبكة «جاء بعد سلسلة من التحريات لمعرفة موقع الشبكة التي اتضح أنها تمتلك أجهزة حديثة خاصة بالتزوير».

وكانت مصادر مطلعة أبلغت «الحياة» أمس ان «رجال الأمن اكتشفوا اختفاء مجموعات كبيرة من الصوماليين اللاجئين في مخيمات الإيواء في عدن، وتبين خلال التحقيق مع عناصر شبكة التزوير ان هؤلاء اللاجئين وبواسطة الجوازات المزورة غادروا البلاد وبعضهم استطاع الانتقال الى العاصمة صنعاء».

يذكر ان السلطات اليمنية منعت مغادرة أي لاجئ صومالي مدينة عدن الى أي محافظة اخرى. وأوضحت المصادر ان «التحقيقات كشفت أيضاً ان الجوازات المزورة يتم تسريبها الى بعض الدول العربية لبيعها لمواطنين حتى يتمكنوا من دخول اليمن».



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

معارض دولية في اليمن

□ الدمام ـ العالم اليوم:

تشهد اليمن خلال العام الحالى عدة معارض دولية من بينها معرض اليمن الدولى الأول للطباعة والتغليف الذى يقام فى عدن فى الفترة من ١٠ إلى ١٦ يوليو القادم.. ومعرض اليمن الدولى للكمبيوتر والاتصالات والاليكترونيات الذى يقام فى صنعاء فى الفترة من ٢٥ ـ ٢٩ سبتمبر.

كما يقام معرض اليمن الدولى لمعدات ومستلزمات الإنتاج الزراعى والسمكى بصنعاء فى الفترة من ١٥ إلى ٢٩ اكتوبر القادم.. بالإضافة إلى معرض اليمن الدولى الثانى للهندسة الكهربائية الذى يقام فى عدن فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ ديسمبر.



صنعاء: تشكيل لجنة وزارية لاعداد مشروع بيان الحكومة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عقد مجلس الوزراء اليمني امس اول اجتماع دوري واقر تشكيل لجنة وزارية برئاسة الدكتور حسن محمد مكي، النائب الاول لرئيس الوزراء لاعداد مشروع بيان الحكومة في ضوء التوجهات الاساسية لبرنامجها وعرضه على المجلس لمناقشته في جلسة استثنائية.

واكد رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس ان تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة بعد الانتخابات من الاحزاب الثلاثة للمرة الاولى في تاريخ اليمن، يمثل منعطفاً مهماً في الحياة السياسية للجمهورية اليمنية. وشدد العطاس امام مجلس الوزراء، على «المسؤولية الكبيرة التي يتحملها المجلس من اجل انجاح تجربة الائتلاف، من خلال العمل كفريق واحد».

ولفت الى «اهمية الالتزام بالمسؤولية التضامنية في العمل والمسؤولية الشخصية بحيث يكون التشاور الحزبي حول الاتجاهات العامة اما الجوانب التنفيذية فهي من مهمات مجلس الوزراء».

وقال ان «الفترة الماضية كانت استثنائية وعلى رغم كل الصعوبات تجاوزناها بانجازات كبيرة وترسيخ دولة الوحدة متوجة بالانتخابات النيابية العامة وتشكيل الحكومة الائتلافية». ووعد بمعالجة «القضايا المرتبطة بحياة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم وتخفيف الاعباء عنهم، لان هذا العمل يمثل مهمة اساسية».

٣٠٠٠٢٨



المصدر : العرب

التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باسندوه : اللقاء مع صباح الأحمد تم تأجيله وليس الغاؤه

اتصالات بين بغداد وصنعاء لتقويم العلاقات بين البلدين

□ الكويت ـ صنعاء من مراسلة **العرب** محاسن الحواتي و ا . ف . ب

كشفت مصادر سياسية يمنية مسؤولة لـ «**العرب**» عن اتصالات رفيعة المستوى تجرى حالياً بين بغداد وصنعاء بعد التصريحات الأخيرة التي أدلى بها مسؤولون يمنيون حول موقف اليمن من احتلال الكويت وحرب الخليج.

وقالت هذه المصادر أن الاتصالات تستهدف تقويم العلاقات بين البلدين ومستقبلها على ضوء هذه التصريحات والتي آخرها تصريح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي قال فيه أن اليمن حكومة وشعباً لم يكن لها موقف مضاد من الكويت وتم تشويه موقفها أثناء الأزمة.

من جانب آخر أبدت الأوساط اليمنية ارتياحا بالغاً لردود الفعل الخليجية الايجابية التي لاقتها تصريحات وزير الخارجية محمد باسندوه والتي قال فيها أن بلاده ليست مع العراق ولم تكن يوما ضد الكويت.

واعتبرت هذه الأوساط إنتخاب رئيس وفد اليمن نائباً لرئيس مؤتمر فيينا لحقوق الانسان عن المجموعة الأسيوية مؤشرا واضحاً لمكانة اليمن بين دول هذه المجموعة خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من جانب آخر أفادت وسائل الاعلام الكويتية أمس أن الكويت خيبت آمال اليمن في التوصل إلى مصالحة سريعة بين البلدين بعد قطع العلاقات بينهما اثر اجتياح العراق للكويت في آب ـ أغسطس ١٩٩٠.

٠٢٠٠٢٩



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٣

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية عن وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح في فيينا أن الكويت «ليست مستعجلة» لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية التي ساندت العراق خلال أزمة الخليج.

وصرح الشيخ الصباح أمس الأول قبل مغادرته فيينا حيث شارك في المؤتمر العالمي حول حقوق الانسان متوجها إلى الرباط انه «لم يتم أي لقاء بين الكويت واليمن».

وأضاف الشيخ الصباح أن «الأنباء والشائعات» التي تحدثت عن احتمال عقد اجتماع بينه وبين وزير خارجية اليمن محمد باسندوه على هامش مؤتمر فيينا «ليست صحيحة».

وكانت أوساط وزير الخارجية اليمني أشارت الأحد الماضي في صنعاء إلى اجتماع بين الوزيرين الكويتي واليمني في العاصمة النمساوية.

وكان وزير الخارجية اليمني صرح مطلع حزيران - يونيو أن بلاده «ليست مع العراق» وانها حريصة على استئناف علاقاتها الأخوية مع الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى . وأعرب الصباح حينها عن «ارتياحه» لهذا التصريح.

لكن صحيفة سعودية نقلت أمس عن باسندوه قوله انه «تم تاجيل اللقاء مع الشيخ الصباح وليس الغاؤه».

وأضاف باسندوه انه «إذا كان في الكويت معارضة لعقد مثل هذا اللقاء فهذا شان داخلي كويتي واليمن لايتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى». وأعلن الوزير اليمني انه سيتوجه قريبا إلى البحرين.

وكان احتمال عقد لقاء بين وزيري خارجية اليمن والكويت أثار معارضة شديدة من قبل رئيس مجلس الأمة الكويتي أحمد السعدون . وقال السعدون انه يجب درس تطبيع العلاقات مع اليمن وأي دولة أخرى

ساندت العراق بدقة مع كافة هيئات البلاد ومن بينها مجلس الامة.

٣٣٦٠٣٠



المصدر : الشرق

التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ صباح الأحمد:

الكويت ليست مستعجلة لإعادة علاقاتها مع اليمن

فيينا - وكالات: أعلن الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت أن بلاده «ليست مستعجلة لإعادة علاقاتها مع اليمن» وقال ان الأنباء والشائعات التي تحدثت عن احتمال عقد اجتماع بينه وبين وزير خارجية اليمن محمد باسندوة على هامش مؤتمر فيينا ليست صحيحة. وتوجه الشيخ صباح أمس إلى المغرب من فيينا لتسليم رسالة من أمير الكويت إلى الملك الحسن الثاني. وفي الوقت نفسه دعت صحيفة «الأنباء الكويتية» إلى اتخاذ مواقف واضحة تجاه الدول والشعوب كما كانت مواقفهم واضحة ضدنا. هذا وقال وزير الخارجية اليمني في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» أنه تم تأجيل اللقاء مع الشيخ صباح وليس إلغاؤه. وأضاف قائلاً: «إنه إذا كانت في الكويت معارضة لعقد مثل هذا اللقاء فهذا شأن داخلي كويتي واليمن لاتتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى».



د. غالب القرشي يوضح لـ« المسلمون »

خطة الأوقاف اليمنية في الحكومة الجديدة

صنعاء - من حسام عبدالحميد:

□ قال الدكتور غالب القرشي وزير الاوقاف والارشاد اليمنى الجديد ان التجمع اليمنى للاصلاح، الذى ينتمي اليه، اختار الاشتراك فى الحكومة الجديدة من اجل المشاركة فى بناء الوطن والسير به الى الامام مع الحفاظ على هويته العربية والاسلامية ومحاولة اصلاح ما فسد في ميادين الحياة المختلفة. اضاف الدكتور غالب فى أول حديث لمطبوعة عربية: اننا فى التجمع اليمنى للاصلاح لا نريد غير الاصلاح المتمثل فى الحفاظ على الخير الموجود واصلاح ما نرى إنه يحتاج الى اصلاح، مؤكدا ان الشعب اليمنى يحكم الشريعة عمليا ولم يبتعد عنها في يوم من الايام.

وعن خطة عمله فى وزارة الأوقاف والارشاد قال الدكتور غالب: اننا من هذا المنطق نحرص على تحقيق الاصلاح فى عدة امور اهمها:

- الاسهام فى نشر الوعى الاسلامى الصافى النقى من خلال قطاعى الوزارة والاوقاف والارشاد.
- الاسهام فى اعداد الكوادر المخلصة الجادة الواعية للمشاركة الفعالة فى تثبيت وحدتنا واستقرارنا والحفاظ على اخلاقنا ومبادئنا الاسلامية.
- تهذيب التشريع الخاص بالاوقاف والتوجيه والارشاد وممارستهما عمليا فى الميدان.
- اخراج المعهد العالى للتوجيه والارشاد الى حيز الوجود.
- المساهمة فى إعداد الأمة ماديا وروحيا.
- العمل على حل المظالم الموجودة فى الوزارة وفروعها.
- تعزيز المسيرة الشورية الديمقراطية.
- ايجاد المناخ الاسلامى العام.
- العمل على التوسع فى بناء المساجد فى الجهات التى فيها نقص.
- العمل على اصلاح المساجد الكبيرة المشهورة المتضررة.
- العمل على تقوية الصلة بين وزارتنا والوزارات المشابهة فى العالم الاسلامى وذلك مساهمة في تقوية الصلة بين الشعوب الاسلامية. ■



المصدر : الشرق الاوسط
الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٣

مراجعة متأنية لنتائج الانتخابات الأخيرة

اللجنة المركزية للاشتراكي اليمني تبحث خيارات التحالف والاندماج مع الشعبي

صنعاء: من حمود منصر

تبدأ اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني دورتها الاعتيادية الثلاثين صباح اليوم في المقر المركزي للاشتراكي في صنعاء وذلك بعد تاجيل عقد هذه الدورة عدة مرات منذ اعلان النتائج النهائية للانتخابات النيابية العامة التي جرت في 27 ابريل (نيسان) الماضي. واوضح محمد احمد سلمان عضو اللجنة المركزية، وعضو مجلس النواب ان اللجنة ستناقش التقرير الخاص بنتائج الانتخابات ومشاركة الحزب الاشتراكي فيها واكد بان هذه الدورة ستبحث قضايا محورية تشكل منعطفاً مهماً في حياة الحزب الاشتراكي واهمها الوثائق الثلاث - وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي والتي وقعها الأمينان العامان (الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض) الشهر الماضي، ووثيقة الائتلاف التي وقعتها قيادات احزاب «الاشتراكي» و«الشعبي» و«الاصلاح» قبل تشكيل الحكومة الائتلافية. والوثيقة الثالثة هي وثيقة ميثاق العمل السياسي للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، حيث كان المؤتمر الشعبي العام أكبر أحزاب الائتلاف، قد أقر الوثائق الثلاث الأسبوع قبل الماضي في اجتماعات الدورة الاستثنائية الـ 13 للجنة الدائمة (المركزية)، برئاسة الفريق علي عبد الله صالح.

كما ستناقش اللجنة المركزية عدداً من القضايا المتعلقة بالجوانب التنظيمية، والسياسية الداخلية للحزب الاشتراكي، وتستعرض الوثائق التحضيرية لعقد المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي الذي تأجل بعد الاعلان عن اعادة تحقيق وحدة شطري اليمن في 22 مايو (ايار) 1990.

وأشار سلمان بهذا الصدد الى ان اللجنة المركزية ستبحث هذا الموضوع بجدية، لتحديد الاجابات النهائية عن التساؤلات المطروحة، وهي هل يمكن عقد المؤتمر العام للحزب، ومتى؟ حيث تفرض المستجدات السياسية على الحزب الاشتراكي أن يحسم موضوع عقد المؤتمر العام باعتباره أعلى هيئة حزبية تمتلك الحق في تحديد المواقف النهائية للحزب الاشتراكي من القضايا والخيارات المطروحة أمامه، وخاصة خيار التوحد مع المؤتمر الشعبي العام في تنظيم سياسي واحد. وقال سلمان: ان اللجنة المركزية ستنظر ايضاً في قضية توحيد الحزب الاشتراكي مع عدد من الاحزاب السياسية الأخرى في اطار تنظيم واحد قبل الدخول في مشروع التوحيد مع المؤتمر الشعبي العام. وفيما رفض تحديد الأحزاب التي ستتحد او تتحالف مع الاشتراكي، اوضحت مصادر مقربة ان من بين الأحزاب المتوقع توحدها مع الاشتراكي، حزب الاحرار الدستوري، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، وحزب جبهة التحرير وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى. وكان الحزب الاشتراكي قد أجرى حوارات مع هذه الأحزاب خلال السنة الماضية. واستبعد سلمان ان يكون لأي مشروع توحيدي بين الاشتراكي والشعبي، أو بين الاشتراكي وأحزاب أخرى أي تاثير على قضية التعددية الحزبية، وقال ان من أهم التزامات هذا التوجه التاكيد على احترام مبدأ التعددية الحزبية والسياسية، والعمل على تعزيز قدرات القوى السياسية في اطار تيارات وتوجهات فاعلة بدل ان تظل ظاهرة التعددية الحزبية عملية «فسيفسائية» عاجزة وغير قادرة على التاثير بالاتجاه الذي تتبناه.



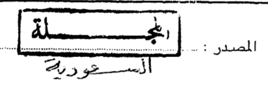
المصدر : المجلة
السعودية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٣

اليمن: الحكومة الجديدة تواجه مشكلة «المصداقية» السياسية والاقتصادية

التأخير فى التشكيل يقع على عاتق عناصر الائتلاف الثلاثة

لابد
من تعديل
قانوني
التعليم
وحمل
السلاح





المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٣

بعد عشرة أيام من المناورات الحزبية ـ في إطار الإئتلاف ـ تزامن اعلان تشكيل الحكومة اليمنية مع عيد الاضحى المبارك، في بادرة لإنهاء حالة القلق والترقب التي سادت بعد الانتخابات، ولكن هذا التطور لم يكن خالياً من الجدل، فقد اعتذر محمد علي هيثم عن تولي وزارة التامينات والشؤون الاجتماعية بحجة عدم مشاورته، وكذلك ترددت تساؤلات حول موقف جار الله عمر وزير الثقافة لوجوده في الولايات المتحدة، كما أن محمد سعيد عبد الله محسن وزير الاسكان والتخطيط الحضري كان يتوقع تولي وزارة النقل، التي تولاها العميد صالح عبيد احمد.

بعد ان فتح الشعب اليمني ابواب مرحلة الشرعية الدستورية يوم الاقتراع في ٢٧ ابريل (نيسان) الماضي، وقف السياسيون على الأعتاب، وترددوا في الدخول. فقد تأخر اعلان تشكيل الحكومة الجديدة فانفسح المجال امام العديد من التكهنات، وتبادلت احزاب الائتلاف الثلاثي (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للإصلاح) الاتهامات حول اسباب التأخير، وعبر الرئيس علي عبد الله صالح عن تلك الحالة بقوله ان «البلاد تسير بدون حكومة، وأجهزة الدولة والمؤسسات تواجه كثيرا من الارباكات».

وقالت مصادر مطلعة ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الحكومة المعين ـ كان يعتزم توجيه اعتذار عن تأخر تشكيل الحكومة، بينما كان الشعب اليمني ينتظر منه اعلان تشكيلها، لكي تبدأ على الفور اصلاح ما افسدته الفترة الانتقالية، والبدء في عملية البناء، حسب ما دعت اليه الأحزاب الثلاثة في برامجها الانتخابية. ولكن يبدو ان قيود واقع الأحزاب السياسية تكبل تطلعات الشعب، وان كثيرا من القضايا لم تحسم بعد.

فالأحزاب اليمنية ـ بالاجماع ـ تتحدث عن الثوابت الوطنية، وتحددها ادبياتها في ثوابت اساسية، هي: الاسلام عقيدة الدولة، والوحدة، والنظام الجمهوري، والتعددية الحزبية، والديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، وبناء دولة النظام والقانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار، وتبني



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٣

نظام الاقتصاد الحر الذي يقوم على السوق والمنافسة. وترى الأحزاب ان هذه الثوابت تمثل «قواسم مشتركة» بينها للعمل الوطني.

اجماع على المبادئ

وعلى الرغم من هذا الاجماع على المبادئ، يبدو ان كل حزب لديه تفسير مختلف لما يحدث. ويذهب بعض المراقبين - عند الحد الأدنى - الى ان الأحزاب السياسية تتحدث عن «القواسم» و«الثوابت» لمجرد حشد التأييد الشعبي، ثم تستخدم ذلك في تعزيز مواقفها في مواجهة الأحزاب الاخرى، ويتهمونها بتفضيل المصالح الحزبية على المصالح الوطنية.

ويقول الآخرون - في تفسير الحد الأقصى - ان التأخر في اعلان الحكومة كان سببه وضع أسس وضوابط العمل في المرحلة المقبلة، لأن التجربة ما زالت جديدة، والجميع يعملون لاكتساب الخبرة وبناء جسور الثقة بينهم، في ظروف من التخوف والشكوك المتبادلة.

واذا كان اليمنيون - حتى على مستوى السياسيين والقادة - «يحبون الجدل، ويستغرقهم الوقت قبل تحقيق الانجازات»، فان ترك المشكلات على حالها، وتأخر صرف الرواتب ومعاشات التقاعد قبل عيد الأضحى المبارك، دفع المحاربين القدامى وعمال المؤسسات الحكومية الى الاضراب والتظاهر في طرقات عدن فأغلقوها اياما. كما احتشدوا داخل قاعة البنك المركزي في صنعاء ثم امام مقره في شارع علي عبد الغني، حتى اضطرت قوات الشرطة الى استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريقهم.

لقد اتفقت احزاب الائتلاف على اقتسام الحقائب الوزارية حسب الوزن البرلماني لكل منها، ولكنها اختلفت في تحديد ذلك الوزن وكيفية حساب عدد النواب المستقلين الذين انضموا الى كتلته كل منهم. فقد فاز المؤتمر الشعبي العام بـ ١٢١ مقعداً ٤٠٪ ثم انضم الى كتلته ٣٠ نائبا مستقلا، فتمكن من الحصول على أغلبية مقاعد مجلس النواب (٣٠١ مقعداً).

وكان نصيب الحزب الاشتراكي ٥٦ مقعداً في نتائج الانتخابات، ولكن انضم اليه مستقلون حقيقيون وآخرون حزبيون فأصبحت كتلته البرلمانية تضم ٨٣ نائبا. بينما فاز التجمع اليمني للاصلاح بـ ٦٢ مقعداً، وانضم اليه مستقل او اثنان. وبقيت ٤ مقاعد اقتسمها حزب البعث (الموالي للعراق) وفصيلان من الأحزاب الناصرية.

ومن ثم فان المؤتمر الشعبي حصل على نصف الحقائب الوزارية، وتوزع النصف الآخر على الحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح، وحصل العميد مجاهد ابو شوارب (احد قيادات البعث) على منصب نائب رئيس الوزراء بصفته الشخصية.

وقبيل اعلان الحكومة ثار الخلاف بين الحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح بشأن نصيب كل منهما، وبشأن رغبة الحزب في الحصول على ٢٧٪ من الوزارات، وترك ٢٠٪ فقط للتجمع.

ولكن اقتسام الحقائب على هذا النحو الحسابي المجرد لم يكن هو المشكلة الوحيدة التي اعترضت تشكيل الحكومة. فقد كانت هناك مشكلتان اخريان، الاولى: تتعلق

٣٦٠٠٣٦



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٣

بالحساب «الاعتباري» للحقائب الوزارية، والثانية: نابعة من تقسيم الوزارات الى «سيادية» و«غير سيادية»، ورغبة المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في الاستئثار بالوزارات السيادية دون تجمع الاصلاح.

فعلى الصعيد الأول احتج الاصلاح عندما قال البعض ان تولي الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئاسة مجلس النواب تعادل ٤ وزارات، وقيل ان نصيب التجمع سيتراوح بين ٣ و٤ حقائب وزارية فقط. وانفتح المجال امام اولئك الذين تساءلوا عن القيمة الوزارية لاحتفاظ المؤتمر الشعبي العام برئاسة الدولة، والحزب الاشتراكي بمنصبي نائب الرئيس ورئيس الوزراء. ثم تجددت المشكلة مرة اخرى عندما اثيرت مسألة تخفيض عدد الحقائب الوزارية الى نحو ٢٣ - ٢٤ من اصل ٣٢ في حكومة الفترة الانتقالية. واصبح السؤال المطروح هو ما اذا كان سيتم توزيع التخفيض حسب الوزن البرلماني، ام ان ذلك سيؤثر على موقف احد او بعض عناصر الائتلاف دون البعض الآخر.

تقسيم الحقائب

وبعد ذلك جاء دور مشكلة الوزارات «السيادية» فطرح البعض تقسيما للحقائب الوزارية تضمن ٤ انواع، سيادية، واقتصادية، و خدماتية، وتوجيهية. وتطرق الأمر الى تحديد الوزارات السيادية بأنها: الدفاع والخارجية والداخلية والمالية والاعلام والتعليم. وقيل ان اياً من تلك الوزارات لن تكون من نصيب الاصلاح. أثار ذلك القرار مشكلة «مستوى المسؤولية» بين عناصر الائتلاف، حتى قبل ان يتحقق.

وفي النهاية يبدو ان «عدالة التقسيم» من حيث العدد تقف عائقا امام اجراءات التقشف، وتطرح امكانية استمرار تعدد الوزارات العاملة في قطاعات معينة، ومشكلة الازدواجية في اختصاصاتها.

ومن الطبيعي ان تتفاقم هذه المشكلة اذا كانت هناك وزارتان يتولاهما وزيران من حزبين مختلفين - في اطار الائتلاف - يشعر احدهما باتساع مجال اختصاصات الآخر على حساب مجال اختصاصه. وقد يجعل ذلك تنسيق عمل الحكومة الجديدة ليس افضل مما كان عليه الحال خلال الفترة الانتقالية.

ولكن المشكلة الأكثر تأثيرا كانت على صعيد موقفي كل من الحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح. وقالت مصادر وثيقة الاطلاع ان موقف الحزب الاشتراكي يعاني من طبيعة تركيبه التنظيمي من ناحية، وأسلوب عمل قيادته من ناحية اخرى.

واضافت ان عناصر اشتراكية طالبت بتقديم وجوه جديدة في التشكيل الحكومي من تلك التي لم يكن لها حظ المشاركة في الحكومات السابقة، وطرحت اسماء مثل الدكتور سيف صائل خالد، وجار الله عمر - عضوي المكتب السياسي للحزب - كما يبدو ان نظام القيادة الجماعية داخل هيئات الحزب يعوق اتخاذ القرارات على مستوى القيادة.

صعوبة الاتصال

وأدى تكرار اجتماعات المكتب السياسي دون التوصل الى نتيجة واضحة في وقت مناسب الى عدم قدرة الرئيس على الاتصال هاتفيا مع نائبه علي سالم البيض - الأمين العام للحزب الاشتراكي - رغم تواجدهما معا في منطقة واحدة

المصدر : المجلة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٣

من العاصمة صنعاء، فاضطر الى الاتصال مع سالم صالح محمد - الأمين العام المساعد - للاتفاق معه على عقد اجتماع مجلس الرئاسة، بمشاركة العطاس، للاتفاق على مخرج من موقف «الشلل الحكومي».

تمثلت حساسية الحزب الاشتراكي للاتهامات التي وجهت اليه في هذا الشأن في تصريحات الدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس مجلس النواب السابق وعضو المكتب السياسي للحزب - لـ «المجلة» بأن «التأخير في تشكيل الحكومة يقع على عاتق احزاب الائتلاف الثلاثة، وليس مسؤولية الحزب الاشتراكي وحده».

ويرى مراقبون محايدون ان دخول الحزب الاشتراكي الى «الساحة اليمنية الواحدة» - بعد الوحدة - وفر لها عنصرا مهما من الديناميكية السياسية، خرج بها من الظروف التقليدية التي كانت سائدة في عهد شمولية التنظيم الواحد على المستوى الشطري - المؤتمر الشعبي العام في الشمال والحزب الاشتراكي نفسه في الجنوب - اضافة الى الدور الذي كانت المؤسسة العسكرية تلعبه في كل من الشطرين، خارج المؤتمر في الشمال، وداخل الحزب في الجنوب.

مصداقية التغيير

ولكن ظلت هناك مشكلة تتعلق بـ «مصداقية» التغيير لدى الحزب الاشتراكي، وتحوله من حزب واحد الى حزب «متميز» ضمن احزاب اخرى - وهو ما ينطبق ايضا على المؤتمر الشعبي العام - اضافة الى جدية التحول عن «نظام التخطيط الشامل» في الاقتصاد الى تطبيق التعددية الاقتصادية، في اطار نظام السوق المفتوح. كذلك وضع ضوابط لتفادي الاحتكار من جانب مؤسسات القطاع العام والحكومة وارثة الوضع المتميز رغم تعرضها للخسارة الاقتصادية، او من جانب مؤسسات جديدة ترتكز على دعائم داخل هيئات السلطة، مع ارساء ضمانات لمحاربة الفساد، الذي يصاحب عملية الانفتاح الاقتصادي عادة.

وليس هناك من حل فوري لمشكلة «المصداقية» على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ومن ثم ليس هناك امام اليمنيين سوى الانتظار والترقب، لأن ممارسات المرحلة المقبلة ستكون هي وحدها المعيار الذي سيصدر على اساسه الحكم بنجاح الحزب او فشله في الاختبار الذي وضعه بنفسه لنفسه كحل لمشكلة البقاء في اطار نظام سياسي جديد.

ومن ناحية أخرى كانت مشكلة تجمع الاصلاح في مواجهة تشكيل الحكومة الجديدة ترتبط بقضايا مختلفة تماماً، لأنه - كتنظيم سياسي - لم يشارك في انجاز الوحدة، ومن ثم لا يلتزم بالوثائق السياسية التي تمخضت عنها، وان كان قبلها ورحب بها وأعلن تمسكه بها كأي تنظيم يمني آخر. ورغم معارضته لنظام «الاقتسام الثنائي» للسلطة، بين الحزب والمؤتمر - خلال الفترة الانتقالية، فان عليه ان يقبل الوضع الحالي كنقطة بداية، ثم يحاول تغييره الى صورة اخرى تناسبه.

وتتفرع مشكلة تجمع الاصلاح الى شقين رئيسيين، الأول: يتعلق بمطالبته التوقيع على «وثيقة التحالف على طريق التوحيد»، التي وقعها الحزب والمؤتمر يوم ٢٧ مارس (آذار) الماضي - قبل شهر من اجراء الانتخابات - كشرط للمشاركة في الحكومة. وكان «الاصلاح» دائما يشعر بمخاوف من التنسيق والتحالف بين الحزب والمؤتمر، وتصل هذه المخاوف الى ذروتها عند الحديث عن التوحيد. وصرح قادته مراراً بأن ذلك يمثل التفافا على الديمقراطية.

ويعتبر توقيع «الاصلاح» على هذه الوثيقة مقدمة لادخاله في عملية التحالف، ويثير تساؤلات حول احتمالات التوحيد. بينما



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

انفصل عن المؤتمر الشعبي بعد الوحدة في تنظيم مستقل، حينما شعر مجموعة من اعضاء المؤتمر ـ كانت تربطهم هوية سياسية واحدة خلال العهد الشمولي ـ بفرصة انفراج التعددية، فأعلنوا تنظيمهم السياسي الخاص بهم.

الشق الثاني

اما الشق الثاني من المشكلة فيرتبط بضرورة توقيع الأحزاب الثلاثة على «برنامج عمل» تلتزم به الحكومة خلال الفترة المقبلة. ويقوم هذا البرنامج على «تراث الانجازات» الذي حققته الحكومة ومجلس النواب خلال الفترة الانتقالية، ويشمل قانونين، طرحت الحكومة مشروعهما، واقرهما المجلس رغم معارضة الاصلاح. هما: قانون التعليم الذي يلغي نظام المعاهد العلمية ـ ذات التعليم الديني ـ ويضمها الى نظام التعليم العام. وقانون تنظيم حمل السلاح.

وقال عبد الوهاب الآنسي ـ الأمين العام لتجمع الاصلاح ـ ان «الاصلاح» التزم في برنامجه الانتخابي بتعديل القانونين، واوضح الدكتور ياسين سعيد نعمان ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ـ ان صياغة برنامج عمل الحكومة الجديدة تعتمد على ما جاء في البرامج الانتخابية لأحزاب الائتلاف الثلاثة، وان هذه «الصياغة ستأخذ بالحد الأقصى بالنسبة لبعض النقاط، وبالحد الأدنى بالنسبة للبعض الآخر».

وعلى الرغم من صعوبة تطبيق قوانين العلوم الطبيعية في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية، فان الوحدة اليمنية حققت اندماجا بين «ذرتين سياسيتين». هما المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي ـ في تفاعل لا يختلف كثيرا عن الاندماج النووي الذي يحدث في سرعة فائقة، وتترتب عليه عملية انشطار وانبعاث طاقة وحرارة هائلتين.

قوة الانشطار

فاما الانشطار فقد حدث في المؤتمر الشعبي العام، الذي يتصف بتنظيم «جماعي غير متماسك»، وخرجت منه احزاب مثل تجمع الاصلاح وحزب البعث وفصائل الأحزاب الناصرية وغيرها. وفي نفس الوقت أدت زيادة الضغط الى حدوث توترات داخل الحزب الاشتراكي في اطار عملية التكيف مع الواقع الجديد، وانجذبت الى الساحة تنظيمات اخرى مثل رابطة ابناء اليمن التي كانت في الخارج، او احزاب معارضة كانت في احد الشطرين، فأخذت مكانها ضمن صفوف احزاب المعارضة، او انضمت الى احد الحزبين وخاصة المؤتمر الشعبي العام.

وأدت الطاقة والحرارة الى حالة من الفوضى في نظام الدولة بوجه عام، فاكتوى بنارها الشعب، وأحس بهزة في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعد الوحدة، فنشأت ازمات اقتصادية بسبب تعطل او عجز الادارة، وخرجت مظاهرات في شهر ديسمبر (كانون الاول) الماضي في عدد من المدن اليمنية، ثم تحولت الى اضطرابات واحداث شغب.

وتعطلت حركة التنمية وعملية الاستثمار والبناء، واهدرت كثير من الامكانيات، وزاد الفارق بين التوقعات الطموحة التي صاحبت الأمل في تحقيق الوحدة، والواقع المر الذي تمخضت عنه بعد تحقيقها، فأصابت الناس حالة من الاحباط، رأوا ان الانتخابات هي المخرج الوحيد منها، ولكن مشكلات الميراث القديم ما زالت تكبل التحرك على الطريق الجديد.

واذا كانت وحدة شطري المانيا ـ التي تزامنت في تحققها مع انجاز الوحدة اليمنية ـ أثارت مشكلات متعددة في واحدة من اكثر الدول الاوروبية تقدما، وأقواها اقتصادا، فانه على اليمنيين ان يتحلوا بالصبر، ويبتهلوا الى الله ان يجعل مسؤوليهم على مستوى الطموحات والآمال المعلقة عليهم.. حتى تتحقق ■

٤٤٠٢٩



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤول لجنة الصليب الاحمر :

الوضع مأساوي .. والعالم منشغل بالازمات الاخرى

قال مسؤول في لجنة الصليب الاحمر الدولية عاد من مهمة في اليمن استمرت ستة اسابيع ان الوضع هناك خطير . ونتائجه ستكون اكبر مالم يكن هناك اهتمام دولي كاف.

وابلغ رئيس البعثة الاقليمية للجنة التي تتخذ الكويت مقرا لها، وكالة الانباء الكويتية لدى عودته من اليمن ان «ضحايا النزاع في اليمن بحاجة ماسة الى مساعدة المجتمع الدولي لهم».

ولاحظ ارنولد ليثولد ان القتال يوقع اليوم عددا كبيرا من الضحايا وقال ان «عدد الضحايا سيكون غدا دون حدود».

واعرب عن اعتقاده بان كثرة النزاعات في انحاء مختلفة من عالم اليوم تحول دون الاهتمام المنشود بالنزاع المتفاقم في اليمن باعتباره «مجرد نزاع آخر على القائمة». وذكر رئيس البعثة التي يغطي نشاطها شبه الجزيرة العربية واليمن انه بامكان المواطنين اليمنيين المقيمين في الكويت مراجعة مقر اللجنة هنا في حالة الرغبة بكتابة رسائل الى ذويهم في اليمن.

وقال ان البعثة ستستمر في هذه الخدمة حتى يتم استئناف الخدمات البريدية العادية.

وذكر ان ٢٤ طنا من الامدادات الطبية وصلت صنعاء يوم السبت عن طريق جسر جوي اقامته لجنة الصليب الاحمر الدولي.

واعلن ان اللجنة تعتزم هذا الاسبوع ان توجه نداء الي المجتمع الدولي يتعلق بالمساعدات والاسهامات المالية المطلوبة بما فيها المعدات الطبية اللازمة لعلاج جرحى النزاع والاستمرار في زيادة المرتهنين، وكذلك ما يلزم لعملية توزيع المياه على السكان .

وقال ليثولد ان بعثة اللجنة في اليمن والمكونة من سبعة افراد في صنعاء ومثلهم في عدن بالاضافة الى طاقم محلي زارت اسرى عسكريين ومدنيين لم يكشف عن عددهم، لكنه قال انه «يتكون من اربعة ارقام».

واوضح ان «السلطات اليمنية طلبت منا عدم الكشف عن مكان الاحتجاز ولا عدد المحتجزين »، مشيرا الى استمرار مثل هذه الزيارات.

وحث ليثولد مع ذلك على اتخاذ اجراءات وقائية دون تاخير لتفادي مخاطر انتشار الاوبئة يساعده ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أعضاء يطالبون بموعد لمؤتمر الحزب وسالم صالح تغيب

صنعاء: بدء دورة الاشتراكي بخلاف على التوحيد مع المؤتمر

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني اولى جلسات دورتها الثلاثية برئاسة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للجنة المركزية للحزب وفي حضور عدد من قيادات منظمات الحزب في المحافظات واعضاء الحزب في مجلس النواب.

وقالت مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي امكن الاتصال بها من عدن ان: «نقاشاً حاداً دار في الجلسة الاولى للدورة بعد كلمة الأمين العام للحزب، تركز على جدول الاعمال، اذ طالب فريق من الاعضاء بالتركيز على القضايا الجوهرية وأهمها تحديد موعد انعقاد المؤتمر العام الرابع واحالة قضية الدمج او التوحيد مع المؤتمر الشعبي العام الحائز على غالبية مقاعد البرلمان الجديد المنتخب في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي الى المؤتمر العام». وأضافت هذه المصادر ان «فريقاً آخر اصر على مناقشة القضية في الدورة الحالية باعتبار ان اللجنة المركزية هي السلطة القيادية للحزب».

وكان السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب وعضو مجلس الرئاسة ابرز الغائبين عن الدورة. وعكس غيابه الخلاف بينه وبين قياديين في الحزب.

وكان السيد البيض افتتح الاجتماع بكلمة قال فيها: «ان امام هذه الدورة مواضيع مهمة تتمثل في الوقوف امام تقويم الدورة الانتخابية النيابية». واعرب عن «افتخاره بدور الحزب مع كل الشرفاء والاحزاب في هذا العمل التاريخي وباشتراكه في تجربة جديدة يعتريها بعض النواقص، وتبرز هنا وهناك جوانب ايجابية فيها». واضاف: «لكننا نعتز ايما اعتزاز بشهادة شعبنا لنا وبالذات في تلك المحافظات التي عشنا فيها ربع قرن من الزمن، نعتز بالشهادة التاريخية التي قدمتها لنا تلك الجماهير التي اعطت ثقة كبيرة لمن قدمناهم للانتخابات في تلك الدوائر».

وتطرق الى عدد من القضايا التي ستقف امامها دورة اللجنة المركزية ومنها «انتخابات مجالس الشعب

التتمة في الصفحة (٤)

صنعاء : بدء دورة الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

المحلية وتقويم دور الحزب في الدولة في الفترة الانتقالية، سواء نشاطه في مجلس النواب او ما قدمه في الحكومة، لكي نقدم على المرحلة التي نشترك فيها الآن في الائتلاف باستخلاصات تساعد الحزب في تحسين ادائه والتخلص من أية سلبيات سادت تلك الفترة، متمنياً ان يكون التقويم موضوعياً ومسؤولاً.

واشار الى جملة الوثائق التي ستقوم ومنها وثيقة التوحد، او ما سمي «وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد» بين الحزب والمؤتمر ووثيقة الائتلاف الثلاثي بين الحزب والمؤتمر والاصلاح والتعديلات الدستورية باعتبارها وثائق مترابطة تمثل موقف الحزب الاشتراكي وتستهدف العمل مع الآخرين من اجل انتصار «مشروعنا الحضاري الذي يجب ان يكبر فوق اي مشروع آخر او اي تطلعات او نزعات اخرى».

على صعيد آخر وجه العميد صالح منصر السييلي الذي عين في ٣٠ ايار (مايو) الماضي محافظاً لعدن خلفاً للمحافظ المستقيل السيد محمود عبدالله عراسي «نقداً شديداً للقيادة السياسية والحكومية لتجاهلها عدن خلال الفترة السابقة التي اعقبت الوحدة في ٢٢ ايار ٩٠، مؤكداً في اول لقاء له مع قيادات المحافظة اول من امس ان «هذا التجاهل جعل المدينة تعيش اوضاعاً ماسوية خصوصاً في الجوانب الصحية والبيئية والمتعلقة بالخدمات الاخرى». وكان السييلي وهو عضو في المكتب السياسي للاشتراكي وزيراً للمغتربين في الحكومة السابقة.

كلام مباشر

لا جديد .. في صنعاء

من المهم ان نفرز في حديثنا عن اعادة العلاقات مع دول الضد، او اليمن بشكل محدد بين مواقف متفرقة وطيبة من افراد في الشعب .. كائنا ما تكون الاعداد .. وبين العلاقة مع النظام الحاكم الذي كانت له ممارساته ولاتزال له القناعات والارتباطات نفسها التي لا تسمح المرحلة الحالية له، الا باخفائها وتلوينها، ففي اليمن وجود قوى لحزب البعث اوصل معه اعضاء الى مجلس الشعب وتعين لهم وزراء تم تحديد اسمائهم في التشكيلة الوزارية الاخيرة.

ان الضائقة الشديدة التي عاشها ولايزال النظام اليمني نتيجة سياساته كانت السبب في سماحه بالانتخابات العامة .. وهي السبب في سعيه لاسترجاع العلاقات و «الدعم» الخليجي.

ان المعارضة لنظام علي عبدالله صالح من بين ابناء الشعب اليمني تدرك هذا كله، وتراقب تصرفاته «الميكافيلية» والتي لا تزيد عن استغفال الشارع اليمني بتلك الانتخابات التي سيطر فيها الحزب الحاكم على اغلبية مطلقة .. صار معها مجلس الشعب احدى واجهات الحكم القديم، ولا جديد في صنعاء

واما تسطير بعض المواقف الشريفة من بين ابناء الشعب اليمني اثناء احداث الكويت، فهذه تكشف جزءا من الحقيقة، وهو وجود شرفاء رفضوا الغدر .. ولكن هؤلاء ليسوا اكثر من افراد، لايمثلون النظام، بل ولا يمثلون قيادات فاعلة ومؤثرة ولايتم رسم سياستنا مع النظام المهترىء في صنعاء على اساس تلك المواقف الفردية.

والحديث عن (مراعاة مصالحنا مع اليمن) هش ولا قوام له .. فهو يفترض اولوية المصالح على المبادىء .. من جهة، ومن جهة اخرى يشيع اوهاما بمصالح لا وجود لها الا في الاتجاه المعاكس، وهو حديث يمكن ان يستخدمه النظام اليمني .. فتداخلت الحجج على محدثنا.



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اذكر اننا في اسوأ ايام الاحتلال وتحت معاناة لا توصف كنا نسمع عبر الاذاعة الى متحدث كويتي يقول
(علاقاتنا مع الشعب العراقي لا تخضع لمعايير العاطفة السائدة الان. ولو تحدثت بالعاطفة لكان كلامي مختلفا. ولكنني اتحدث بالعقل).

لقد شعرنا يومها باهانة للعقل حينما تم تحميله وزر قناعاتنا القائمة على واقع أليم .. ومرّ .. ففي رأي هذا «العاقل» ان ردة فعلنا على العدوان والافتراء الصارخ والتنكيل .. ردة الفعل هذه عمل عاطفي وان العقل يفترض شيئا اخر. يفهمه وهو جالس على اريكة «التنظير».

ان العقل السياسي يقضي بترك علي عبدالله صالح في عزلته والعاطفة الساذجة هي التي تدعو الى فك عزلة هذا النظام. بل .. والادعاء بأن دول المنطقة تعيش في عزلة اذا لم تعد العلاقات مع العقيد صالح!!

لقد كانت اسرائيل تتخذ قراراتها دائما بعد الرجوع الى الشعب. بينما كانت الانظمة العربية تقرر بمعزل عنه .. في كامب ديفيد وغيره. واخيرا في الحج الليبي الى القدس.

ان الرجوع الى الشعب في قرار التعامل مع (انظمة) .. اكرر (انظمة) الضد واستشارة الناس هو ابسط حقوقنا. ومن يدع الى تجريدنا من هذا الحق واتخاذ هذا القرار بشكل منفرد فانه يكرر ماساة الحج الليبي .. ولكن الى صنعاء.

فيصل الزامل



بالنقاط أم بالضربة القاضية؟

■ المعارضة الجدية الوحيدة التي تواجهها الحكومة اليمينية الفرنسية تأتي من... اليمين. لا مشاكل لرئيس الوزراء ادوار بالادور الا مع نواب الغالبية الذين يعتبرون ان الحكومة وسطية وانها لا تعكس جدياً الرسالة التي اراد الناخبون الفرنسيون توجيهها في الانتخابات الاشتراعية الاخيرة.

يقترح وزير الزراعة تسوية ما مع الاوروبيين والاميركيين حول الموضوع الزراعي المعلق فيهب في وجهه النواب اليمينيون القادمون من مناطق فلاحية. يقدم رئيس الوزراء برنامجاً لتحسين وضع الاقتصاد واطلاقه فيتبرم اصدقاؤه من ضعف الاجراءات المتخذة وينتقده ارباب العمل أكثر مما تنتقده النقابات العمالية. تنتهج فرنسا السياسة المعروفة حيال الأزمات اليوغوسلافية فترتفع، معترضة، أصوات اليمين التي وعدت نفسها بنهج آخر.

صحيح ان الخلافات الداخلية للتحالف الحاكم تلعب دورها في تعزيز النقد، وصحيح ايضاً ان معركة الانتخابات الرئاسية المقبلة بدأت منذ الآن وهي تدفع كل طرف الى التمايز. ولكن ذلك لا يلغي الاستقالة شبه الكاملة لليسار من لعب دوره.

ليست استقالة في الواقع. انها عجز عن المعارضة ناجم عن قوة الصدمة اولاً وعن انعدام اي خطاب سياسي ثانياً.

ثمة اسباب تفسر غياب الصوت المعارض اليساري ولو انها لا تعذره، منها، مثلاً، ان عدد النواب الاشتراكيين في البرلمان قليل وان هذا يعقّد عليهم المهمة طالما ان المشاريع الحكومية تضمن، كلها، اكثرية مريحة. ومنها، ايضاً، ان الرئيس فرنسوا ميتران لم يصطدم مع الحكومة حتى الآن بما يوجد فسحة جدية لافتتاح نقاش وطني يستطيع من خلاله «اصدقاء» الرئيس دعم موقفه وبلورة سياستهم. ومنها، اخيراً وليس آخراً، ان الرأي العام الفرنسي يؤيد بحماسة، وهناك من يقول بمازوشية، اجراءات ادوار بالادور بما فيها تلك التي ترفع الضرائب وتتوعد بالمزيد من البطالة وشد الأحزمة.

هذه الاسباب وجيهة من دون شك. غير ان الجوهري في انكفاء الحزب الاشتراكي هو انه لا يملك ما يقوله. لقد اتبع، وهو في الحكم، سياسة تمنعه، لاحقاً، من المعارضة. وعلى هذا الاساس لا يتردد مراقبون كثيرون في القول ان السياسة المتبعة حالياً هي امتداد للسياسات السابقة انما... بأحزاب اخرى (هذا هو، اصلاً، «سر» معارضة نواب يمينيين لها): الدفاع عن الفرنك القوي منعاً للتضخم ولمواكبة المارك حتى لو ادى الامر الى مفاقمة درامية للبطالة، علاجات «اجتماعية» لعدد من المشاكل من دون اتخاذ الاجراءات التي تحول دون انفجار يتوقعه البعض في الخريف.

يمكن البحث عن خلافات سياسية واقتصادية طفيفة بين الحكم الحالي والذي سبقه غير انها خلافات لا تكفي لتأسيس معارضة جديرة بهذا الاسم. وعندما تضاف الى ذلك انقسامات الحزب الاشتراكي، وتلاشي دعوة زعيمه الجديد ميشال روكار الى الـ «بينغ بانغ»، وفشله المدوي في ابراز شخصيته المستقلة واستيعاب تحولاته، يصبح من الطبيعي ان يكون صوته خافتاً.

لقد ادى انتحار بيار بيريغوفوا الى ارتعاشة في هذا الوسط. وبدا معها كأن الحزب الاشتراكي استعاد عذرية فقدها، وانه سيتجاوز أزمته بسرعة. لكن هذا «الامل» خبا بسرعة ليتضح أن الحزب لن يقف على قدميه بسرعة. هل تراه خسر بالنقاط أم بالضربة القاضية؟

جوزيف سماحة

المصدر : الأهالى - القاهرة
التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٣

اليمن : الحزب الاشتراكى يناقش الوحدة مع المؤتمر

تناقش اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني خلال اجتماعات اللجنة المركزية للحزب برئاسة على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب ، قضية دمج او التوحيد مع حزب المؤتمر الشعبى العام الحائز على غالبية مقاعد البرلمان الجديد المنتخب فى ٢٧ ابريل الماضى .

والقى على سالم البيض خطابا فى بداية الاجتماعات اعرب فيه عن افتخاره بدور الحزب مع كل الشرفاء والاحزاب ، واعتزازه بثقة الشعب اليمنى وخاصة فى الجنوب بالحزب الاشتراكي اليمني .

واشار على سالم البيض الى مهام المرحلة المقبلة وتقييم دور الحزب واشار الى ان الحزب يجب ان يناقش بموضوعية الوثائق التى ستقدم اليه وبينها وثيقة التوحيد او ماسمى بوثيقة التنسيق التحالفى على طريق التوحيد بين الحزب والمؤتمر والاصلاح ، والتعديلات الدستورية باعتبارها وثائق مترابطة تمثل موقف الحزب الاشتراكى .

ويشهد الحزب الاشتراكى خلافات فى وجهات النظر حول موضوع الوحدة مع المؤتمر ، ولذلك فمن المنتظر ان يتم إحالة هذا الموضوع الى المؤتمر الرابع للحزب .



يبدأ جلساته اليوم وقد تكون سرية

خلافات في البرلمان اليمني حول رئاسة اللجان التخصصية

صنعاء: «الشرق الاوسط»

يستانف مجلس النواب اليمني (البرلمان) اليوم عقد جلسات دورته العادية الاولى لتشكيل اللجان البرلمانية المتخصصة وسط خلاف على رئاسة تلك اللجان.

كما يناقش المجلس برنامج الحكومة الجديدة الذي تطلب الثقة على اساسه. ويدور جدل حول جلسات البرلمان هل ستكون سرية كما اعلنت وزارة الاعلام ام علنية كما اشار الى ذلك الشيخ عبد الله حسين الاحمر رئيس البرلمان الذي سيترأس جلساته.

وكان البرلمان اليمني قد بدأ الفصل التشريعي الاول من عمله عقب انتخابه منتصف شهر مايو (أيار) الماضي.

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر برلمانية ان البرلمان سيقوم بحسم موضوع تشكيل اللجان البرلمانية المتخصصة والبالغ عددها 17 لجنة، حيث كان قد ارجأ موضوع تشكيلها بسبب خلاف حول رئاسة اللجان. ففي حين تطالب الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي بتمثيل حزبها في قيادات اللجان التخصصية بحسب حجم تمثيله في المجلس فإن بقية الأحزاب تطالب بالتساوي. ويطمح نواب حزب المؤتمر بترؤس عشر لجان.

كما سيناقش المجلس خلال دورته الحالية بيان الحكومة. وذكرت مصادر مقربة من الحكومة ان اللجنة الحكومية المكلفة إعداد بيان الحكومة برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس تعقد اجتماعات متواصلة منذ الاسبوع الماضي لإعداد اجتماعات متواصلة منذ الاسبوع الماضي لإعداد بيان نيل ثقة البرلمان، استنادا للخطوط العامة لبرامج الاحزاب والسياسات التنفيذية التي يرسمها مجلس الوزراء.

ولا تزال التساؤلات قائمة في الاوساط السياسية والحزبية حول مبدأ علنية الجلسات التي يعقدها البرلمان اليمني.

غير أن الشيخ الاحمر رئيس البرلمان اكد في تصريحات له ان علنية جلسات البرلمان وبثها عبر وسائل الاعلام الرسمية مبدأ اساسي وجزء من استراتيجية وسياسة البرلمان الحالي، وانها من اهم التقاليد البرلمانية التي ارسيت خلال الفترة الماضية، وينبغي المحافظة عليها لما لها من ايجابيات كثيرة مع بعض الاستثناءات.

وذكرت مصادر برلمانية ان مجلس النواب لا يعترض على مبدأ العلنية وليس ثمة اي توجه لالغائها.

وفسر الاحمر ان ما حدث خلال الاسبوع الاول من اجتماعات مجلس النواب حول عدم بث وقائع جلساته بانه كان خطأ من قبل الاعلاميين بصورة عفوية.

وذكرت بعض المعلومات ان توجيهات من وزارة الاعلام بعدم بث وقائع جلسات البرلمان قد صدرت، غير ان أيا من المسؤولين لم يؤكدها.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اضراب عام يشل حضرموت

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ شلّ الاضراب العام الذي شهدته امس محافظة حضرموت اليمنية (٦٢٠ كلم شرق عدن) كل المرافق الاقتصادية في المحافظة. ويعتبر الاضراب الاول من نوعه في حضرموت منذ الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠. وقال بيان لصدرته سكرتارية المجلس العمالي في المحافظة ان: «الاضراب جاء احتجاجاً على عدم حصول العاملين على مستحقاتهم وأجورهم في الوقت المحدد، ولوضع حد لارتفاع الاسعار وسوء الخدمات الاجتماعية ولفت نظر الحكومة الى ما تعانيه حضرموت من تدهور في مختلف نواحي الحياة».

وأضاف البيان ان: «اللجوء الى الاضراب تم بعد فشل كل الحوارات مع السلطة المحلية للخروج بحلول لمشاكل العمال والمحافظة». وأهاب بـ «فروع الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية للوقوف مع الحركة العمالية تضامناً مع مطالبها ومساندة لحقوقها المشروعة».

واعتبر مراقبون سياسيون أمكن الاتصال بهم من عدن ان «اضراب حضرموت، وهي اكبر المحافظات الجنوبية والشرقية، اول مواجهة بين النقابات والحكومة الائتلافية الجديدة التي شكلت في ٣٠ أيار الماضي برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس وهو من ابناء المحافظة»، واشار هؤلاء الى ان «هذا الاضراب قد تليه اضرابات مماثلة في بقية المحافظات الجنوبية ومنها عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد اذا لم تسارع الحكومة الجديدة الى ايجاد الحلول للازمات التي تعاني منها تلك المحافظات».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٢

اكتشاف آثار يمنية من الالف الرابع قبل الميلاد

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عثر مؤخراً على اثنين وتسعين موقعاً اثرياً في منطقة «بدبدة» على بعد مئة وثلاثين كيلومتراً جنوب شرق صنعاء.

وقال الدكتور عبده عثمان غالب، رئيس قسم الآثار في جامعة صنعاء ورئيس فريق المسح والاستكشاف: «ان المواقع التي تم مسح ثلاثين موقعاً منها تعود الى مراحل زمنية مختلفة اقدمها الالف الرابع قبل الميلاد، ومعظم هذه المواقع اكتشف في قمم الجبال، ومنها في اماكن منبسطة قرب سلسلة جبلية عند اطراف اودية خصبة».

واوضح ان فريق الاستكشاف قام بجمع عدد كبير من القطع الفخارية والادوات الحجرية المختلفة الاشكال، وهي محفوظة حالياً في متحف قسم الآثار في الجامعة، والجزء الاكبر من هذه العينات يعود الى ما قبل الالف الاول قبل الميلاد.

ويرجح غالب ان تعود هذه العينات الى ثقافات العصر البرونزي التي نشأت في المرتفعات الجبلية، حيث عثر على دلائل لها في منطقتي قانيا وخولان تعود الى الألف الرابع والالف الثالث قبل الميلاد... ويرجح ان تكون صناعة هذه اللقى محلية وتمثل مرحلة متقدمة للمجتمع اليمني اقتصادياً واجتماعياً...



لقاء الاشتراكي لم يقر وثيقة التوحيد مع المؤتمر

خلافات ترجئ الثقة بالحكومة اليمنية ولقاء ودي بين البيض والأحمر

صنعاء: من حمود منصر

اعطى مجلس النواب اليمني (البرلمان) امس الحكومة مهلة حتى الرابع من يوليو (تموز) المقبل لتقديم برنامجها الذي تطلب الثقة على أساسه، والذي تأخرت في رفضه. وذكر ان خلافات داخل اللجنة المختصة بوضع البرنامج كانت سبب التاخير.

من جهة ثانية عقد اجتماع ودي بين علي سالم البيض والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر لتكريس الحوار والائتلاف. في حين ذكر ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي لم توافق في دورتها الأخيرة على وثيقة التوحيد مع حزب المؤتمر الشعبي العام.

وعلم ان مجلس النواب اليمني عقد جلسة امس برئاسة رئيسة الشيخ عبد الله الأحمر وحضور رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس ونوابه والوزراء.

وبعد ان أوضح العطاس ان اللجنة الوزارية المختصة لم تنجز وضع برنامج الحكومة وافق البرلمان حتى منحها مهلة لانجازه والتقدم به لنيل ثقة البرلمان على أساسه.

وأوضح العطاس أن طبيعة الائتلاف كتجربة أولى من نوعها في اليمن تتطلب المزيد من الحوارات والمشاورات حول اعداد بيان الحكومة، وايضاً حول توجهات الحكومة الائتلافية كخطوة أولى.

وكشفت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة لـ«الشرق الأوسط» ان العطاس كان قد اعد بيان الحكومة بصيغته النهائية، بعد التشاور مع أعضاء اللجنة المكلفة بذلك حول التوجهات العامة لعمل الحكومة.

وبعد مناقشته اعترض ممثلو الاصلاح على بعض ما ورد في البيان حول التعليم الذي ما يزال يشكل نقطة خلاف دائمة بين الحزب الاشتراكي، وتجميع الاصلاح.

وأوضحت المصادر ان الخلاف في وجهات النظر تركز حول الآليات التنفيذية للتعليم، حيث يؤكد بيان الحكومة على توحيد المؤسسة التعليمية، بهدف دمج المعاهد العلمية «ذات التعليم الديني» في التعليم العام، إلا ان «الاصلاح» يعارض هذه الفكرة.

وأكدت المصادر انه تمت احالة موضوع التعليم الى لجنة مختصة للنظر فيه، وتقديم تصورات نهائية بشانه الى الحكومة.

من جهة ثانية بادر البيض، وهو نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام للحزب الاشتراكي، لعقد اجتماع مع الشيخ الاحمر وهو رئيس البرلمان وزعيم حزب الاصلاح، بحضور قيادي في الحزبين وذلك لتكريس مبدأ الحوار المباشر واقامة علاقات مفتوحة بين الحزبين.

واكد الجانبان خلال اللقاء على ضرورة العمل لانجاح تجربة الائتلاف الحكومي بينهما وجعله وسيلة لتجاوز السلبيات، واتفقا على تكوين لجان مشتركة للحوار والتشاور في كافة القضايا السياسية والفكرية.

الى جانب ذلك اختتم الحزب الاشتراكي اعمال دورته الثلاثين للجنتين المركزية دون ان يقر وثيقة التوحيد مع حزب المؤتمر الأمر الذي اثار شكوكاً حول موقفه منها.

كذلك اجرى الحزب تغييرات واسعة في قياداته. كما أكد في أهمية قراراته الى اتخذها على قيام معارضة بناءة كشرط للديمقراطية.



وزير الزراعة اليمني لـ «الشرق»:

أسراب جديدة من الجراد من الدول المجاورة في طريقها لليمن

مدير عام وقاية المزروعات: الجراد غطى أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر مربع

صنعاء - الشرق - محمد العريقي:

دعا وزير الزراعة اليمني السيد صادق امين ابو راس في تصريح خاص للشرق وزراء الزراعة في دول الجزيرة العربية والخليج إلى سرعة عقد اجتماع لهم لدراسة مخاطر انتشار وتكاثر الجراد بالمنطقة وقال ان دول الجزيرة والخليج تمتد على ارض واحدة ودول متجاورة وهذا يستلزم منها دراسة ابعاد مشكلة الجراد التي ظهرت مؤخرا لان الخطر يهدد الجميع وقال ان مثل هذا الاجتماع سيكون كفيلا بمناقشة المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها سواء للحاضر او المستقبل. ودعا السيد الوزير إلى ضرورة انشاء مركز لمكافحة الجراد يشمل اليمن ودول الجزيرة والخليج الاخرى. واضاف ان اليمن تقوم حاليا بجهود متواصلة لمكافحة هذه الافة التي ظهرت منذ ثمانية اشهر حيث توالد الكثير منها محليا وهناك اسراب جاءت من الدول المجاورة واسراب اخرى في طريقها إلى اليمن وقال ان الجراد الطائر وكذا الجراد الذي لم يكتمل نموه بعد والمسمى بـ «الدب» قد غطى معظم المناطق في المحافظات الشرقية من اليمن واضاف ان وزارة الزراعة قد جندت كل امكانياتها بالاضافة إلى امكانيات بعض الجهات الاخرى لمكافحة الجراد غير ان العملية اخذت في التوسع يوما بعد يوم وفاقت قدرتنا وامكانياتنا.

وقال عندما نقوم بعملية المكافحة هنا ليس الغرض حماية اليمن فقط وانما حماية الدول والمناطق المجاورة لنا وبات من المحتمل ان تنتشر إلى مناطق بعيدة. وعن حجم الاضرار التي لحقت بالمزروعات قال السيد الوزير ان الاضرار ماتزال في طور الحصر ونستطيع ان نقول انها متوسطة ونتوقع ان تكون خلال الايام القادمة كبيرة. من جهته اوضح الدكتور محمد الغشم مدير عام وقاية المزروعات بوزارة الزراعة اليمنية في تصريح خاص «للشرق» ان بداية مشكلة انتشار وتكاثر الجراد بدأت في ديسمبر ١٩٩٢ عندما بدأت عملية التكاثر تنتشر في سهل تهامه بمحافظة الحديدة وفي محافظات لحج وعدن وابين وفي نفس الوقت دخل سربان من الجراد الاصفر الناضج جنسيا واحد هذه الاسراب نزل شمال الزهرة بوادي العين بمحافظة الحديدة والثاني شوهد فوق منطقة «ثمود» بمحافظة حضرموت وقال ان عملية المكافحة تمت في تهامه ولحج وابين اي في مساحة قدرت بستين الف هكتار وقد صفي الجراد من هذه المساحة وهي الان تحت المراقبة وكان لعامل الجفاف في هذه المناطق دور مساعد في القضاء على الجراد.

وفي شهري ابريل ومايو دخلت عشرة اسراب من الجراد الناضج جنسيا عن طريق الصحراء وحطت في محافظات مشبوه ومارب في مديريات مارب والجوبة وحريب وبيحان ونصاب وعشق وقد وضعت هذه الاسراب بيضها وخرجت ما يعرف بـ «الدب» وقال ان هذا النوع الذي يعد الاخطر على المزروعات انتشر على مساحة اكثر من الفي كيلو متر مربع وتحولت الارض إلى بساط اخضر بعد ان غطت (الدب) ذات اللون الاخضر هذه المساحة وقد ساعد على انتشارها هطول الامطار وتوافر المناخ المناسب والرطوبة والغطاء النباتي.



انقسام داخل الحزب الاشتراكى اليمنى بشأن اتفاق التوحد مع حزب الاغلبية

صنعاء - وكالات الانباء - ذكرت مصادر يمنية مطلعة ان قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى لم تتوصل حتى الآن الى اتفاق حول مسألة توحيد مع المؤتمر الشعبى العام.

واكدت المصادر ان الجناح الذى يرفض مثل هذا التوحد قد ظهر قويا فى اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى.

واشارت المصادر الى ان البيان الختامى للجنة تجاهل ذكر الاتفاق حول وثيقة التنسيق والتحالف نحو التوحد التى وقعها فى شهر مايو الماضى الرئيس اليمنى على عبدالله صالح زعيم حزب المؤتمر الشعبى العام والسيد على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى وزعيم الحزب الاشتراكى. ومن ناحية اخرى اشارت المصادر الى ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اقرت فى اجتماعها تشكيل هيئة سكرتارية جديدة برئاسة الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمنى السابق بدلا من السيد سالم صالح الامين العام المساعد للحزب الاشتراكى الذى كان يعتبر الرجل الثانى بعد على سالم البيض. وقالت المصادر اليمنية ان التشكيل الجديد يعتبر ارضاء للتيار المتشدد فى الحزب الاشتراكى الذى يرفض التوحد مع حزب المؤتمر الشعبى العام باستثناء الدكتور ياسين سعيد نعمان الذى يرى ان التوحد يأتى عبر خطوات متدرجة.

والمعروف ان اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام وافقت فى اجتماعها الاستثنائى فى العاشر من يونيو الحالى على الوثيقة الخاصة بالتحالف مع الحزب الاشتراكى.



خلاف حول مدى التعديلات الدستورية اليمنية والبرلمان يشكل لجانه تمهيداً لانتخاب رؤسائها

صنعاء: من حمود منصر

دعت اللجنة الوطنية للاصلاحات الدستورية في اليمن أمس الى التروي في اجراءات تعديلات دستورية شاملة بحيث لا يشكل ذلك تغييرا كاملا للدستور، وسط خلافات حول المدى الذي يجب ان تصل اليه التعديلات. وكانت اللجنة قد تشكلت أول من أمس من شخصيات برلمانية وحزبية وقضائية وأكاديمية واجتماعية. واقر مجلس النواب اليمني (البرلمان) أمس قائمة تشكيل اللجان الدائمة البرلمانية التخصصية وعددها سبع عشرة لجنة تمهيدا لانتخاب رؤسائها. وطالبت اللجنة الوطنية للاصلاحات الدستورية في رسالة وجهتها للبرلمان امس بضرورة الالتزام بنصوص الدستور، وباللائحة الداخلية المنظمة لعمل البرلمان بشأن التعديلات الدستورية والمشاريع المقدمة. وحثت اللجنة البرلمان على ان لا يقبل اي طلب للتعديل إلا اذا كان مشفوعاً باسباب ومبررات لكل مادة على حدة، ورفض اي طلب شامل ومفتوح للتعديل، عملا باحكام المادة 129 من الدستور.

وشددت اللجنة الوطنية على ضرورة ان يقر مجلس النواب مبدأ اجراء حوار واسع تشارك فيه قطاعات الشعب وقواه السياسية والمتخصصون حول المواد المراد تعديلها، وتكليف اجهزة الاعلام لادارة حوارات ومناقشات وندوات واسعة حول الاصلاحات الدستورية لتوعية المواطنين بها.

واكدت اللجنة الوطنية للاصلاحات الدستورية ضرورة تحقيق وفاق وطني حول هذه القضية، وقالت في رسالتها الى البرلمان إن التروي في اجراء التعديلات الدستورية سيجنب البلاد الدخول في دوامة من عدم الاستقرار وسيحد من الخلافات والجدل. وأكدت مصادر برلمانية من مختلف الاتجاهات لـ«الشرق الأوسط» ان عدة مشاريع مقترحات للتعديلات الدستورية يجري اعدادها من حزب تجمع الاصلاح، ومن النيابة العامة، والمنتدى القضائي ومن الوحدوي الناصري، وأحزاب اخرى، وفي الوقت نفسه بدات تتبلور معارضة للمقترحات السابقة في اوساط الكتل البرلمانية التابعة لاحزاب الائتلاف الحكومي. ويرى المراقبون ان هذه المعارضة ستقود الى حوارات وجدل واسع حول اتجاهات اصلاح الدستور سواء داخل البرلمان أو خارجه. وعلى الصعيد نفسه كشف عبد الواحد المراد عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في تصريحات صحافية أول من أمس ان مشروع التعديلات الدستورية بصيغته الحالية ما يزال مثار خلافات واسعة داخل الحزب الاشتراكي. واعتبر ان هذه التعديلات اذا ما تمت بحسب المقترحات الحالية ستؤدي الى تغيير كبير جدا، وربما الى وضع دستور اخر، ونظام سياسي اخر، ودولة أخرى ستكون غالباً شمولية وغير ديمقراطية.

وكان اجتماع موسع عقد اول من أمس ضم قيادات عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية، وشخصيات برلمانية، واكاديمية، وقضائية، واجتماعية، كرس للنظر في موضوع التعديلات الدستورية المطروحة، وابعادها المستقبلية، وانعكاساتها على مستقبل النظام السياسي في اليمن.

وتوصل المجتمعون بعد نقاشات مطولة الى الاعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية للاصلاحات الدستورية المشار اليها، وانتخاب هيئة تنفيذية لها من سبعة عشر عضوا ضمت في عضويتها اعضاء برلمانيين، ومحامين، وقضاة، وقيادات حزبية مختلفة للعمل من اجل التاكيد على اجراء اصلاحات دستورية، بما من شأنه ترسيخ الديمقراطية ونظام التعددية الحزبية والسياسية، والفصل التام بين السلطات، واقامة سلطة قضائية مستقلة، والعمل على اقامة نظام الحكم المحلي وحماية الحريات العامة وتعزيزها والتصدي لأية محاولة من شأنها العودة الى الشمولية وتكريس النظام القديم. وتضم اللجنة في قيادتها اعضاء يمثلون معظم الأحزاب اليمنية.

وعلى صعيد البرلمان اقر في جلسته أمس برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس المجلس قائمة تشكيل اللجان الدائمة التخصصية المنبثقة عنه، على ان تقوم كل لجنة بعقد اجتماع لها تنتخب فيه رئيساً ومقرراً لها. وكانت قضية تشكيل اللجان التخصصية في البرلمان مثار خلاف بين الكتل البرلمانية حيث رفض نواب المؤتمر الشعبي العام مقترحا سابقا لتشكيلها، وطالبوا بان يكون لهم النصيب الاوفر في عضوية ورئاسة هذه اللجان.



بيان للنقابات العامة يتحدث عن تردي الخدمات

عدن تهدد بإضراب شامل وتدعو محافظها الجديد لتحسين أوضاعها

لندن: من لطفي شطارة هددت النقابات العامة في عدن امس باللجوء الى اضراب عام شامل احتجاجاً على تردي الخدمات في المدينة، ودعت المحافظ الجديد صالح منصر السييلي لتحسين الاوضاع. واصدرت النقابات بياناً تحدثت فيه عن الاوضاع في عدن واكدت ان اضرابها سيكون مماثلاً للاضراب الذي تنفذه المؤسسات والمرافق الحكومية في محافظة حضرموت الذي يدخل يومه الثالث.

وطالبت نقابات عدن في بيانها، الحكومة بوضع حلول سريعة لما آلت اليه الأوضاع من اختفاء السيولة النقدية، وتردي اوضاع الخدمات الصحية والكهربائية والبيئية.

واعتبرت مصادر حزبية البيان بمثابة انذار لمحافظ عدن الجديد صالح منصر السييلي عضو المكتب السياسي للاشتراكي للاهتمام باوضاع المدينة التي تتهيأ لتتحول الى منطقة حرة قريبا. وهددت النقابات باستعمال الوسائل كافة التي يسمح بها الدستور لتحسين اوضاع المدينة.

وكان وفد شعبي وحزبي من حضرموت قد توجه امس الى العاصمة صنعاء للقاء الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وطرح هموم المحافظة ومشاكلها امامه، وهي مشاكل اجبرت سكانها لتنفيذ اول اضراب عام شلّ الحياة العامة في المحافظة. وأبلغت مصادر حزبية «الشرق الأوسط» ان ابرز مشاكل سكان محافظة حضرموت هي انقطاع التيار الكهربائي لاكثر من 12 ساعة في اليوم، وعدم استلام الموظفين لمرتباتهم لاكثر من شهرين وارتفاع الاسعار بصورة جنونية وتردي الأوضاع الصحية بشكل عام.



المصدر : الشرق

التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الزراعة اليمني لـ«الشرق»:

لابد من اجتماع اقليمي لبحث مكافحة الجراد

صنعاء ـ الشرق ـ محمد العريقي: دعا السيد صادق امين ابوراس وزير الزراعة اليمني في تصريح خاص للشرق وزراء الزراعة في دول الجزيرة العربية الى سرعة عقد اجتماع لهم لدراسة مخاطر انتشار وتكاثر الجراد في المنطقة. وطالب الوزير اليمني الذي تتعرض بلاده منذ ثمانية اشهر لغزو اسراب من الجراد، بضرورة انشاء مركز لمكافحة الجراد يشمل الصين ودول الجزيرة والخليج.
واشار الوزير اليمني الى ان بلاده تقوم بجهود متواصلة لمكافحة هذه الآفة الا ان الاسراب المتلاحقة والتوالد المحلي للجراد اخذ في التوسع يوما بعد يوم وفاق قدرات اليمن وامكانياتها.

في أول لقاء رسمي وودي

اجتماع قيادتي «الاشتراكي» والتجمع اليمني للاصلاح

صنعاء - من حسام حمدان:

□ تم يوم الاثنين الماضي اول لقاء رسمي معلن بين قيادتي الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح حضره من الجانب الاشتراكي علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للجنة المركزية للحزب وعدد من اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية. ومن جانب الاصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح بالاضافة الى الامين العام المساعد وعدد من اعضاء الهيئة العليا للتجمع اليمني.

الشيخ عبد الله الاحمر

تناول اللقاء الذي يعد الاول بعد تشكيل الحكومة الائتلافية عدداً من القضايا المطروحة على الساحة اليمنية ومنها موضوع الائتلاف، حيث اكد الجميع على ضرورة العمل على توفير كافة الوسائل لانجاحه وجعله وسيلة لتجاوز السلبيات وتعزيز النهج الديمقراطي وحشد كل الجهود من اجل بناء اليمن.

كما نوقش في اللقاء موضوع العلاقة بين التنظيمين حيث اكد المجتمعون على تعزيز هذه العلاقة وتجاوز سلبيات الماضي الفكرية والثقافية بما يجعلها عاملا مؤثرا لانجاح الائتلاف وصون اهدافه. ■

أهالي لحج يطالبون بمحاكمة سريعة لعناصر «الجهاد»

صنعاء: أقارب الفضلي التقوا القمش وطالبوا بإطلاقه

☐ جدة – من جمال خاشقجي:
☐ عدن-من إقبال علي عبدالله:

■ التقى نحو ٣٠٠ شخص من أعيان وشيوخ الفضلي في صنعاء امس رئيس جهاز الامن السياسي العميد غالب القمش وذلك للمطالبة باطلاق شيخهم طارق الفضلي الموقوف في صنعاء منذ اوائل السنة الجارية.

وأعلن ذلك السيد سالم الفضلي شقيق الشيخ طارق الذي قال ان «الفضلية» تلقوا وعوداً من العميد القمش بالعمل على حسم القضية خلال الايام القليلة المقبلة.

ويسعى اعيان ومشايخ الفضلي الى لقاء مسؤولين آخرين في صنعاء. ويقول سالم الفضلي ان «استمرار احتجاز طارق بعد ثبوت براءته من التهم الموجهة اليه وانتهاء الانتخابات لم يعد مبرراً».

وأشار الى ان اليمن تشهد انفتاحاً سياسياً على مختلف الاحزاب والاتجاهات بما في ذلك تجمع الاصلاح والحزب الاشتراكي مما يسهل عملية اطلاق الفضلي وعودته الى منطقته لممارسة عمله السابق كشيخ لقبيلة المراقشة. وكان الفضلي اتهم بالوقوف وراء اعمال تخريبية شهدتها عدن اواخر العام الماضي.

الى ذلك تلقت «الحياة» نص برقية بعث بها السيد احمد عبدالله الفضلي عم طارق الفضلي الى الرئيس علي عبدالله صالح يناشده فيها اطلاق ابن اخيه.

على صعيد آخر اعرب مواطنو محافظة لحج اليمنية (١٠٠ كلم شمال عدن) عن استيائهم من «تجاهل السلطات السياسية والتنفيذية تنفيذ الوعود السابقة لحل القضايا الحياتية والمعيشية والامنية التي تزداد تدهوراً في المحافظة» وأشار بيان وجهته امس الشخصيات

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٣

صنعاء: أقارب الفضلي

تتمة الصفحة الاولى

السياسية والاجتماعية والدينية الى القيادة السياسية في صنعاء الى ان «اسلوب تفويت الوقت وتضييع حيثيات اية قضية من قبل جهات الاختصاص يضع الناس في موضع شك بان هذه الاجهزة ضالعة في تلك القضايا والاحداث الاليمة التي واجهتها الجماهير خلال الفترة الانتقالية».

وكانت محافظة لحج شهدت بداية العام الجاري اعمال عنف وتفجيرات استهدفت المنشات الحكومية والشخصيات السياسية المنتمية الى الحزب الاشتراكي اليمني ووجهت السلطات الامنية في المحافظة اصابع الاتهام الى عناصر «تنظيم الجهاد» الاصولي وأكدت انها «القت القبض على عدد كبير من اعضاء التنظيم سيحاكمون قريباً».

وتساءل البيان عن اسباب «التاخير في محاكمة المتهمين بقضايا الاغتيالات السياسية والتفجيرات واعمال العنف وتهديد امن المواطنين في المحافظة» محذراً من ان «هذا التاخير الى جانب معالجة الاوضاع المتردية للمحافظة ستترتب عليه نتائج وخيمة»، في اشارة الى التلويح باضراب عام. ويصب بيان لحج في موجة الغضب الشعبي التي تشهدها حالياً المحافظات الجنوبية والشرقية من البلاد والتي بدات الثلثاء الماضي في محافظة حضرموت (٦٢٠ كلم شرق عدن) حيث شلّ اضراب عام كل مرافق الحياة.



المصدر : الوسط
الاسبوعية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٣

الحكومة اليمنية الجديدة: من عقدة تشكيلها الى عقدة بيانها

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

على رغم انتهاء ازمة تشكيل الحكومة اليمنية بتعيين وزيرين جديدين فيها، الا ان التجمع اليمني للاصلاح لا تزال له اعتراضات واقتراحات تتعلق بصياغة بيان الحكومة الذي يجب اعداده خلال ٢٥ يوماً من تاريخ اعلان الحكومة (٣٠ ايار - مايو الى ٢٤ حزيران - يونيو). وقال مصدر حكومي لـ «الوسط» ان وزراء الاصلاح «يطرحون اقتراحات حول الاسس التي يجب، حسب رأيهم، تحديدها سلفاً، وان تشكل لجان من اعضاء مجلس الوزراء تتخصص كل لجنة منها في مجال معين على ان تكون خطوات تنفيذ البيان مرتبطة بزمن محدد تلتزم الحكومة تنفيذه في الفترة المحددة سلفاً، وان تتضمن كل هذه الاسس اتفاقية اخرى بين الاحزاب الثلاثة».

وتعكف الحكومة اليمنية على اعداد بيانها الوزاري الذي ستنال الثقة في مجلس النواب على اساسه. الا ان هذه الحكومة لن تستطيع الاستمرار اكثر من اربعة اشهر، نظراً الى ان التعديلات الدستورية المطروحة على مجلس النواب تتضمن تحويل مجلس الرئاسة الى رئيس للجمهورية ونائب للرئيس، ومن ثم فان انتخاب الرئيس ونائبه خلال الاربعة اشهر المتبقية من فترة التمديد لمجلس الرئاسة الحالي سيؤدي الى اعادة تشكيل الحكومة، ولو بصورة شكلية، تأكيداً للاجراءات الدستورية.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح تحدث في الاجتماع الموسع لمجلسي الرئاسة والوزراء في ١٢ حزيران (يونيو) الجاري، فحدد المهام العاجلة لمجلس الوزراء وهي تحسين الوضع المعيشي واصلاح الاقتصاد وترسيخ الوحدة، مؤكداً ان «على الحكومة ان تكون واضحة وتواجه الشعب بكل الحقائق».

من جهته قال وزير الاعلام السيد حسن احمد اللوزي لـ «الوسط» ان «برنامج الحكومة يعتمد على محتوى البرامج الانتخابية التي قدمتها احزاب الائتلاف الثلاثة». واضاف «ان عملاً جدياً وعاجلاً ينتظر الحكومة...».

وحول السياسة الاعلامية للحكومة الجديدة قال الوزير اللوزي انها «تتوافق مع هذه المرحلة وتتجاوز الاختناقات والاختراقات التي برزت خلال الفترة الماضية وتحقق كفالة الحرية الصحافية بمفهومها المترابط مع مبدأ المسؤولية واعتبار الصحافة ميدان صراع الحقائق والمعلومات والانتصاف للحق والحفاظ على كرامة الصحافيين والكتاب». □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

أسماء رؤساء اللجان في مجلس النواب

قيادي في الاشتراكي اليمني يؤكد الخلافات داخل قيادته

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ أكد السيد عبدالواحد المرادي عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني مسؤول الحزب في محافظة تعز (٢٠٠ كلم شمال عدن) «وجود التباس وغموض واختلاف داخل المكتب السياسي لحزبه (أعلى هيئة في الحزب) في شأن السياسة المستقبلية للحزب خصوصاً الجانب المتعلق بقضية توحيده مع المؤتمر الشعبي العام كما جاء في وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد». ويذكر ان الوثيقة وقعها الرئيس علي عبدالله صالح بصفته الأمين العام للمؤتمر والسيد علي سالم البيض في ايار (مايو) الماضي.

وأشار السيد المرادي الذي أبعد عن سكرتارية اللجنة المركزية للحزب في التشكيلة الجديدة للسكرتارية وحلّ مكانه السيد ابو بكر باذيب الى ان «هناك بعض الاختلاف داخل المكتب السياسي حول أسس الائتلاف الحكومي الثلاثي بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح والذي أعلن قبل الاتفاق على برنامج مشترك يحدد معالمه واهدافه بوضوح»، موضحاً ان «عدداً من أعضاء المكتب السياسي للاشتراكي يرون في هذا الائتلاف تكراراً للخطأ الذي حصل عند قيام دولة الوحدة في ٢٢ ايار ١٩٩٠، حين سبق الائتلاف والتحالف والتقاسم الحكومي بين الحزب والمؤتمر البرنامج السياسي المشترك».

وأكد المسؤول الاشتراكي في حديث تنشره صحيفة «الجديد» الاشتراكية اليوم في عدن أن «مشروع التعديلات الدستورية التي يطالب بها مجلس النواب الجديد ستؤدي الى تغيير كبير جداً بل الى دستور آخر ونظام سياسي آخر ودولة اخرى».

وقال عدد من السياسيين في عدن امكن الاتصال بهم أمس: «ان كلام المرادي يعكس طبيعة الخلاف داخل الاشتراكي وجوهره وهو خلاف ظهر بوضوح لدى تغيب السيد سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب عن اعمال الدورة ومرافقته رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح بعد يوم واحد من الدورة في الزيارة الميدانية لعدد من

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٣

المحافظات، كذلك تغيبه عن وداع السيد علي سالم البيض مساء أول من أمس لدى توجهه الى الولايات المتحدة لاجراء فحوص طبية». وأشار هؤلاء الى وجود «خلافات عميقة قد تؤدي الى انقسام داخل الاشتراكي».

اليمن: مؤتمر "سبأ" يرفض "الانجرار" الى صراعات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اصدرت الامانة العامة لمؤتمر «سبأ» للقبائل اليمنية بيانا اوضحت فيه هموم ابناء القبائل ومعاناتهم مستنكرة «المحاولات التي تستهدف جرها الى دوامة الصراع واستخدامها ورقة في ذلك الصراع السياسي داخل النظام من دون ان يكون لها وللشعب مصلحة فيه».

وقال البيان «ان القبائل ليست كما تصورها الدعايات الباطلة عامل هدم وفوضى واخلال بالامن والاستقرار، بل هي عكس ذلك تماماً».

وأشار البيان الى «ما يعانيه ابناء القبائل من واقع مرير متمثل في انتشار الحروب والفتن بين كل قبيلة واتساع مشكلة الثار وحرمان غالبية المناطق المشاريع الخدماتية.

على صعيد آخر استمع مجلس النواب اليمني في جلسة عقدها اول من امس الى التقرير المقدم من هيئة رئاسة المجلس عن نتائج انتخاب رؤساء ومقرري اللجان الدائمة للمجلس والتي جاءت على النحو الآتي:

١ - لجنة الشؤون الدستورية والقانونية: علي عبدالله ابو حليقه رئيساً ومحمد سالم باديناد مقرراً، ٢ - لجنة الشؤون الاقتصادية: عبدالجليل ثابت رئيساً ومحمد احمد الافندي مقرراً، ٣ - لجنة الشؤون المالية: احمد محمد صوفان رئيساً وطاهر علي سيف مقرراً، ٤ - لجنة التربية والتعليم: احمد عبدالله الحجري رئيساً وسلطان سعيد الصريمي مقرراً، ٥ - لجنة التعليم العالي والشباب: عبدالله المقالح رئيساً وعبدالرحمن الاكوع مقرراً، ٦ - لجنة الاعلام والثقافة: اسماعيل السماوي رئيساً وعبدالرزاق قطران مقرراً، ٧ - لجنة الخدمات العامة: محسن راجح ابو لحوم رئيساً وسالم داهق علي مقرراً، ٨ - لجنة الزراعة والموارد المائية: احمد علي مقبل رئيساً ومحمد ناجي الرويشان مقرراً، ٩ - لجنة القوى العاملة: عثمان عبدالجبار رئيساً وعبدالله قاضي مقرراً، ١٠ - لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين: حسن حمد المطري رئيساً وحسين العنسي مقرراً، ١١ - لجنة العدل والاوقاف: يحيى يحيى الشبامي رئيساً، ١٢- لجنة تقنين احكام الشريعة الاسلامية: محمد يحيى مطر رئيساً واحمد عبدالرزاق الرقيحي مقرراً، ١٣ - لجنة الدفاع والامن: علي محمد عثرب رئيساً وسلطان السيقاني مقرراً، ١٤ - لجنة العرائض والشكاوى: زيد ابو علي رئيساً ومحمد قاسم قزعه مقرراً، ١٥ - لجنة الادارة المحلية: محمد احمد الصبري رئيساً وعبدالله احمد مجيدي مقرراً، ١٦ - لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان: يحيى منصر ابو اصبع رئيساً ومحمد يحيى حمود الشرفي مقرراً.



وزير الثقافة اليمني وابرز منظري الاشتراكي يتحدث الى «الحياة» بعد أول زيارة لاميركا

جارالله عمر: لا نبحث عن خصوم وسالم صالح باقٍ في الحزب

□ لندن - «الحياة»:

■ أكد وزير الثقافة اليمني السيد جارالله عمر في اتصال أجرته معه «الحياة» من لندن خلال وجوده في دمشق اول من أمس ان المسؤولين الاميركيين وعدوا في اثناء زيارته الى واشنطن، بتقديم الدعم «الثقافي والعلمي» الى اليمن وبمعاملة «خاصة وتفضيلية» لبلده، وأن هذا التوجه الاميركي سيكون «ضوءاً أخضر» لتطوير علاقات اليمن مع دول المنطقة والمؤسسات الدولية. وأشار في معرض تعليقه على اعتذار الشيخ صباح الاحمد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي عن عدم لقائه مع وزير الخارجية اليمني السيد محمد سالم باسندوه في فيينا قبل عشرة ايام الى ان اليمن لن تبحث عن «خصوم سياسيين» الا انه قال «لا نسمح لاحد بان يذلنا».

واعتبر ان غياب السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي عن دورة اللجنة المركزية الاخيرة «ياتي في اطار العملية الديموقراطية ولا يهدد بانقسام في الحزب»، مؤكداً ان سالم صالح «سيظل في الحزب».

وقال جارالله، وهو من ابرز منظري الحزب الاشتراكي وكان يعتبر من ممثلي الجناح المتشدد فيه، انه كان يتمنى لو ان حزبه انتقل الى المعارضة، معتبراً ان بقاء أي حزب في السلطة فترة من الزمن يؤثر «سلباً» على الصعيدين التنظيمي والشعبي.

وهنا نص الحديث:

● كيف تقومون نتائج اول زيارة قمتم بها الى الولايات المتحدة الاميركية؟ وماذا اسفرت عنه يمنياً وعربياً.. وشخصياً؟

- التقويم كان في منحاه العام ايجابياً ومفيداً على الصعيد الشخصي واليمني. وتصرفت كعربي بما يرضي ضميري، وكانت اول زيارة اقوم بها الى العالم الجديد الذي يؤثر في مصير الحضارة الراهنة، ودعيت الى الولايات المتحدة مع مجموعة من السياسيين والاكاديميين العرب حيث دارت مجموعة من النقاشات الفكرية التي تركز على حل النزاعات داخلياً ودولياً بطرق بديلة من

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٣

جارالله عمر: لانبحث عن خصوم

تتمة الصفحة الاولى

الحرب. ودافعنا بصفتنا عرباً عن المصالح والحق العربي مع وعينا بان الجانب المهم هو الحوار بين الحضارات والشعوب. واستفدت من الناحية المعرفية والتقيت عدداً من المسؤولين الاميركيين لهم علاقة بهندسة اتفاقي كمب ديفيد، وخرجت بحصيلة معرفية عن طريقة التفكير الاميركية والعوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات في اميركا.

اما على الصعيد اليمني، فاكد لي عدد من المسؤولين الاميركيين وخصوصاً مدير وكالة الاعلام تقديم الدعم المناسب ثقافياً وعلمياً الى اليمن ومعاملة اليمن معاملة خاصة تفضيلية قياساً الى الوضع السابق. والتقيت ايضاً عدداً من المسؤولين في مجلس النواب قبل البحث في موضوع المساعدات الاميركية الى اليمن. وفي اثناء البحث اقترحت اللجنة الفرعية في المجلس دعم اليمن وأعلنت انها «تؤيد بقوة» ازالة اية آثار لعقوبات ناجمة عن حرب الخليج وأشادت بتجربة اليمن الانتخابية. وبالتالي هذا التوجه الاميركي يمثل دعماً لليمن ولانفتاحه على البلدان الخارجية، وهو بمثابة الضوء الاخضر لتسهيل تطوير علاقات اليمن مع المؤسسات الدولية وعدد من الدول. لكن من المؤسف ان هذه التطورات تزامنت مع اعتذار وزير الخارجية الكويتي عن عدم عقد لقاء مع نظيره اليمني في فيينا.

● الا تفكرون في الدعوة الى عقد لقاء آخر مع احد المسؤولين الكويتيين؟

– فعلت اليمن ما كان ينتظره منها قسم كبير من العالم العربي عندما دعت الى اللقاء والتفاهم، لكن الامر متروك للكويتيين ومن حقهم ان يناقشوا هذه المسالة برلمانياً لأنها قضية كويتية لها علاقة بالتنافس السياسي والوضع الداخلي الكويتي. نحن باعتبارنا دولة في مرحلة النضوج السياسي، علينا الا نبني سياستنا على ردود الافعال. وليس من مصلحتنا البحث عن خصوم سياسيين لكن في الوقت ذاته لا نسمح لاحد بان يذلنا.

● ما هو تقويمكم للدورة الاخيرة (دورة اللجنة المركزية) للحزب الاشتراكي وما اسفرت عنه من نتائج؟

– كانت دورة ناجحة وان هذه الدورة شكلت حداً فاصلاً في حياة الحزب الاشتراكي، وشهدت نقاشات حادة حول بعض الامور المختلف عليها وخصوصاً العلاقة مع المؤتمر الشعبي العام وكانت تلك النقاشات بمثابة اختبار لحزبنا ولشعار الديموقراطية الذي نرفعه داخل الحزب، وفي الواقع ناقشناها بشكل ديموقراطي وأحلنا مسالة العلاقة مع المؤتمر الشعبي الى اللجنة المركزية ووصلنا الى قرارات منطقية راعينا فيها كل العوامل مع الاخذ في الاعتبار وجهات النظر المختلفة داخل الحزب والمصلحة الوطنية العليا التي تقضي باقامة افضل العلاقات مع المؤتمر وسائر الاحزاب.

ومثلت تلك الدورة منعطفا تاريخيا داخل الحزب على طريق تجاوز ذاته وشموليته وأسست بداية لحياة مؤسساتية وديموقراطية داخله وسنعكس ذلك ايجابا على حزبنا.

● في ظل مقاطعة السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب دورة اللجنة المركزية، كيف تنظرون الى مستقبل الحزب، أليس مهدداً بالانقسام الى حزبين؟

– لا، لأننا اعتدنا على ابتعاد احدنا لفترة معيّنة عن الحزب واجتماعاته. عندما يغضب احدنا من امر يبتعد بعض الوقت وهذه الوسيلة مجربة في حزبنا. والسيد سالم صالح محمد من مؤسسي الحزب وقادته التاريخيين وسيظل مع الحزب وسيظل الحزب معه. لا اعتقد انه سيبتعد رغم انني كنت اتمنى ان يحضر لكنه سيعود الى الاجتماعات بعد حين...

● الم يكن يستطيع ممارسة الاختلاف في الرأي من داخل الحزب واجتماعاته؟

– في الواقع ليست لدي معلومات دقيقة عن سبب عدم حضوره، لكن فهمت منه انه قد لا يحضر من دون شرح للأسباب، وأعتقد ان الديموقراطية تتضمن الحضور والمناقشة واخذ الاصوات، وتتضمن احيانا الابتعاد قليلا ثم العودة. وفي حزبنا هذه المسالة مجربة ونحن معتادون عليها. انا شخصياً غبت في احدى الدورات لكن كنت احس في حاجة ماسة الى العودة الى الزملاء الذين الفت الحياة معهم...

● وهل ارتبطت العودة بتحقيق مطالب معيّنة؟

– لا، قد تكون حالة انسانية من قبيل الرغبة في عدم الاختلاف الشديد، فاتجنب الصدام بشكل مباشر والذي يغيب لا يضع شروطاً بل يغيب لتخفيف حدة معينة. سالم صالح مكانه داخل الحزب وأؤكد انه لن يبتعد عن الحزب.

● كنتم تنادون بانضمام الاشتراكي الى المعارضة وها انتم في الحكومة كيف تفسرون هذا التغيير في الموقف؟

– افسره، بالديموقراطية والديموقراطية لا تعني عدم اتخاذ القرارات، وبما ان الغالبية لم توافق على الانتقال الى المعارضة كان علي ان انصاع الى قرارها. لكن رأيي يقول ان الحزب قد يستفيد من الانتقال الى المعارضة على الصعيدين الشعبي والتنظيمي، لأن البقاء في السلطة فترة طويلة يؤثر سلباً سواء في علاقات الحزب مع الشعب او على آلية ودرجة حركته ونشاطه، لذلك كان حزبنا في حاجة الى الشارع بعدما بقي في السلطة فترة من الزمن، بينما رأي زملائي غير ذلك، ورأي الغالبية اقرب الى الصواب من رأي الاقلية.

● ما هي المبررات التي قدمها الطرف الآخر، للبقاء في السلطة؟

– يرون أنه طالما ساهم الحزب في تاسيس الدولة اليمنية الجديدة ينبغي عليه المساهمة ايضاً في الاخذ بيد النظام بالتعاون مع الآخرين خصوصاً ان الحزب اخذ اكثر من ٩٠ في المئة من اصوات المحافظات الجنوبية...

● ماذا ستفعلون لكسب الشارع في ضوء بقائكم في السلطة وما قلتم عن اثر ذلك على الحزب تنظيمياً وشعبياً؟

– هذه هي المشكلة، اذ اننا قدمنا الكثير من الوعود الانتخابية ونحن الآن في امتحان عسير ولا بد من عمل شيء، ومن المهمات الأساسية الموضوعة امامنا حل المشاكل المعيشية للناس واستقرار النظام واقرار النظام للبدء في بناء المشروع اليمني الحضاري، وذلك لتجاوز مسافة التخلف الكبيرة التي تفصلنا عن العالم المتقدم. الجميع يشعر بهذه المشكلات ولديه تصميم على حلها والاشهر المقبلة ستظهر ماذا سنفعله.

● ألا تعتقدون ان تشكيل حكومة ائتلافية جديدة من الاحزاب الرئيسية الثلاثة يقضي على اي امل في قيام معارضة قوية؟

– في الواقع ينبغي النظر الى ما يجري في اليمن من وجهتي نظر، من الخصوصية اليمنية من جهة، ومن الوضع العربي العام من جهة ثانية. وكنا من زاوية خصوصية اليمن، في حاجة الى الاستقرار اولا ومقدار من الوفاق الوطني للشروع في انجاز بعض المهمات الصعبة. وهنا رجح الرأي القائل بضرورة مشاركة الأحزاب الرئيسية في الائتلاف الحكومي. وهنا كنت اتمنى لو امكن ان يكون الائتلاف اوسع ليستوعب التيارات القومية والاسلامية مثل «الناصريين» و«البعثيين» و«حزب الحق» الاسلامي ليكون الوفاق اشمل. ومشاركة هذه الاحزاب لا تلغي التعددية والتميز في الرأي وهو نوع من الوفاق المحدد بمهمات وبزمن معين ومن حق اي طرف ابراز وجهة نظره، والائتلاف والوفاق الطوعي هو وجه آخر للعمل الوطني.

ان اي حكومة تحتاج الى معارضة لتراقبها ولتقوّم اخطاءها، لكن القيادة السياسية رأت اننا في حاجة الى هذا النوع من الوفاق وهذا لا يلغي العملية الديموقراطية بل يقدم تجربة جدية في التعددية السياسية.

أما من وجهة النظر العربية، فإذا نظرنا الى هذه التجربة من خلال الواقع العربي القائم الآن، نجد انه في معظم البلدان العربية يوجد صراع مع الاحزاب الدينية وتناحر اهلي في بعضها الآخر، الا اننا استطعنا في اليمن اتباع طريق آخر بديل من الاستبعاد فطرحنا فكرة المشاركة للتيار الاسلامي وهو يشارك، واذا نجحت هذه التجربة ستشكل نموذجاً يفيد الوضع العربي العام الذي يتعثر في المسار الديموقراطي كما يحدث في الجزائر والسودان...



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٣

اليمن: تعديلات في المؤتمر الشعبي تشمل رؤساء الفروع وهيئات قيادية

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ أكدت مصادر في المؤتمر الشعبي العام في اليمن ان الدورة الأخيرة للجنة الدائمة للمؤتمر التي انعقدت أوائل حزيران (يونيو) الجاري، أقرت اجراء «حركة تعديلات كبيرة لرؤساء فروع المؤتمر في المحافظات وفي الهيئات القيادية».

وأشارت المصادر التي أمكن الاتصال بها من عدن امس، الى أن هذه التعديلات جاءت استجابة لما أفرزته الانتخابات الاشتراعية (التي جرت في ٢٧ نيسان /ابريل الماضي) من نتائج خصوصاً في المحافظات الجنوبية حيث فاز مرشحو الحزب الاشتراكي بغالبية مقاعد البرلمان الـ ٣٢ المخصصة لها، الى جانب شغل المواقع التنظيمية التي اصبحت شاغرة بانتقال من كانوا فيها الى مجلس النواب بعد فوزهم في الانتخابات. وأضافت ان هذه التعديلات طالب بها التقرير المقدم من اللجنة الخاصة التي شكلت لدراسة نتائج الانتخابات ورأسها السيد يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر والمتوقع تخليه عنها بعد تعيينه وزيراً للداخلية في الحكومة الائتلافية الجديدة المشكلة في ٣٠ ايار (مايو) الماضي.

تجدر الاشارة الى أن السيد جار الله عمر أبعد من رئاسة الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي للأسباب ذاتها (عين وزيراً للثقافة). وكانت انباء غير مؤكدة أفادت أن اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعبي العام رفعت عدداً من أعضائها الى قوام اللجنة العامة، إلا ان اعلاناً بذلك لم يصدر بعد.

وكانت دورة اللجنة المركزية الاستثنائية الـ ٣٠ للحزب الاشتراكي كشفت الاسبوع الماضي وجود خلافات جوهرية وفكرية بين أعضائه إزاء جملة من المسائل اهمها جانب التوحد مع المؤتمر الشعبي وطبيعة الائتلاف الحكومي مع التجمع اليمني للاصلاح الذي يراسه الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار
القاهرة
التاريخ : يونيو ١٩٩٣

الجماهير تتمسك بالديمقراطية والاشتراكي تحقق الرقم الصعب

في يوم الثلاثاء ٢٢ مايو ١٩٩٠ رفع علم الجمهورية اليمنية وأعلن عن قيام دولة الوحدة بين شطرى اليمن وفى يوم الثلاثاء ٢٧ أبريل ١٩٩٣ جرت أول انتخابات برلمانية فى اليمن بشكل ديمقراطى . وبين التاريخين ثلاث سنوات من الانتظار والقلق والترقب!

وتنفس الجميع الصعداء بما فيهم مراقبون «عديدون» مع انتهاء الانتخابات بدون انفجار كما كان يتوقع البعض ،وأعلن يوم الانتخاب كيوم حقيقى لقيام دولة الوحدة الجديدة.

الانتخابات.. والانفراج!

فى صبيحة الثلاثاء ٢٧ إبريل ١٩٩٣. توجه قرابة مليونين وستمائة الف ناخب إلى صناديق الاقتراع فى الف ومائتين وخمسين مركزا انتخابيا لاختيار مرشحيهم الى مجلس النواب الجديد فى، ٣٠١ دائرة.. تقدم اليها ثلاثة آلاف وسبعة وعشرون مرشحا بعد انسحاب الف ومائة وسبعة وثمانين مرشحا آخرين..

وجرت الانتخابات فى جو يسوده الهدوء الى حد بعيد، ولم يتعطل العمل الانتخابى فى غير دوائرة واحدة،و الدوائر ١٦٩ .بمنطقة الزهراء بمحافظة الحديدة، والتى علقت فيها الانتخابات نظرالخلاف ، ماجرى بين مرشحين هناك قبل أيام من العملية الانتخابية. وشهدت الانتخابات اقبالا كبيرا من الناخبين.

حيث وصلت نسبة المشاركين من المسجلين فى قيود الناخبين الى ٨٥٪.

ومع انتهاء عملية الفرز تضاربت فى

عز الدين سعيد احمد

رسالة اليمن

البداية تصريحات الاعلام الحزبى عن النتيجة النهائية نظرا لمحاولة الاستباق فى توجيه الرأى العام أو أعلان نسبة من النجاح المبالغ فيه

عبر وسائل الاحزاب والاعلام الرسمى، وفوجئ الرأى العام بأن المؤتمر الصحفى الذى أعلن فيه السيد صادق أبوراس (وهو عضو فى اللجنة العليا للانتخابات) ومعه أعضاء اخرون من حزبى المؤتمر الشعبى وتجمع الاصلاح النتائج صباح السبت أول مايو لم تكن دقيقة الى حد بعيد. وكذبتها الوسائل الأخرى بعد أيام.

عقب ذلك أعلنت النتائج النهائية، وتم حجب النتيجة لثلاثة وثلاثين دائرة لوجود طعون فيها... وتقلص هذا العدد ليصل الى ثلاث عشر دائرة فى ١٩ مايو الماضى عندما عقدمجلس النواب الجديد أول جلساته فى العاصمةصنعاء.

وقد حصل «المؤتمر الشعبى العام» على

أكبر عدد من المقاعد البرلمانية.. حيث فاز باسمه ١٢٣ مرشحا بالاضافة الى ٢٢ مستقلا إنضموا إلى كتلته البرلمانية وفاز الحزب الاشتراكى اليمنى بواحد وسبعين مقعدا بالاضافة الى ثلاثة عشرة مقعدا من المستقلين الذين دعمهم الحزب وجاء حزب التجمع اليمني للاصلاح وهو حزب يضم تحالف الأخوان المسلمين والقبائل باثنين وستين مقعدا، و البعثيين بسبعة مقاعد وحزب الحق مقعدان، وكل من الحزب الناصرى الوحدوى ، والناصرى الديمقراطى والتصحيح الشعبى الناصرى مقعد واحد، والمستقلون (٢٣) مقعدا.

وبدت مسألة الحصول على أكبر كمية من المقاعد البرلمانية لاتمثل حقيقة ثقل التنظيمات السياسية فى الساحة، ولايعد مؤشرا أساسيا على الحضور الجماهيرى.

ففى احصاء للأصوات ، مثلا تم فى محافظة تعز على نطاق ثلاث وأربعين دائرة انتخابية هى كل دوائر تعز وجد من حيث ترتيب الأصوات الاتى:

١- الحزب الاشتراكى ٣٦٫٧٪
٢- الاصلاح ٢٤٫٦٪
٣. المؤتمر الشعبى ٢٤٫١٪
٤- الوحدوى الناصرى ١٠٫٥٪
٥- البعث ٤٪

بينما الترتيب من حيث الحصول علي المقاعد نتيجة للنظام الفردى اختلف تماما، فلقد حصل الاصلاح على أعلى عدد من المقاعد (١٦ مقعدا) ، والاشتراكى على ١٣٠ مقعدا) والمؤتمر الشعبى على ستة مقاعد، والناصرى الوحدوى على مقعد واحد والناصرى الديمقراطى مقعد واحد والبعثيين على مقعد واحد.

ونفس الأمر انعكس على مستوى اليمن بشكل عام. ففى احصاء غير رسمى وزع فى صنعاء أظهر تفاوت الاصوات للاحزاب الرئيسية كالتالى:

١- المؤتمر الشعبى ٢٨٪
٢- الرشتراكى ٢٥٫٦٪
٣- الاصلاح ١٧٪
٤- المستقلون ١١٪

وأظهر نفس الاحصاء أن المستقلين يتوزعون من حيث اقترابهم وعلاقاتهم بالاحزاب على النحو التالى:

الاشتراكى يليه المؤتمر، ثم الإصلاح!

ولقد أظهرت الانتخابات فى اليمن غيابا حقيقيا لمعظم الأحزاب والتنظيمات السياسية أو بالأصح لم يظهر من حيث الثقل الجماهيرى والحضور الشعبى من الأحزاب التى وصل عددها الى اربعين حزبا تقريبا قبل الانتخابات غير ثلاثةأحزاب رئيسية هى:

١- **المؤتمر الشعبى العام.. الذى** يرأسه رئيس الجمهورية الفريق/ **على عبد الله صالح**

٢- **الحزب الاشتراكى اليمنى..** الذى يرأسه نائب الرئيس السيد /**على سالم البيض**

٣- **التجمع اليمنى للاصلاح..** الذى يرأسه الشيخ/ **عبدالله بن حسين الأحمر**

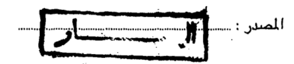
وان كان هناك وجود محدود لأحزاب البعث وللأحزاب الناصرية الثلاثة ولحزب الحق.

التنسيق والخلاف

ومنذ اعلان النتيجة فى أول مايو وحتى انعقاد أول جلسة لمجلس النواب فى صنعاء يوم ١٥ مايو، عقدت عدة اجتماعات رسمية معلنة وأخرى غير معلنة لمجلس الرئاسة اليمنى ومع بعض الشخصيات السياسية الرئيسية فى البلاد. وكان أهم الاجتماعات الذى عقد ظهر الاثنين ١٩٩٣/٥/١٠ بين اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى العام برئاسة الفريق / **على عبدالله صالح** من جهة والمكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى برئاسة **على سالم البيض** من جهة ثانية، وهو الاجتماع الذى تم فيه التوقيع على ماأسمى **بوثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى.**

ونشرت الصحف الرسمية والحزبية نص الوثيقة التى اتفق فيها على ضرورة تشكيل كتلة برلمانية موحدة، واجراء تعديلات دستورية مختلفة أهمها تشكيل مجلس الشورى الى جوار مجلس النواب تمثل فيه





المحافظات بعدد مماثل ومتساو من الاعضاء، وتشكيل جمعية وطنية تضم المجلسين النواب والشورى. ويرأسها نائب الرئيس.

وثار لغط واسع حول هذه الوثيقة، حيث إعتبرها بعض السياسيين المعارضين نوعا من الالتفاف على الديمقراطية والغاء دور المعارضة بحكم أن الثقل في البرلمان سيصبح للسلطة وحدها. ونشرت بعض الصحف أن الوثيقة تسببت بخلاف واسع داخل صفوف الحزب الاشتراكي.. حيث غاب أثناء الاجتماع للمكتب السياسي مع اللجنة العامة أبرز الوجوه المعروفة في المكتب السياسي، ونشر البعض أن هؤلاء يشكلون التيار المتشدد والرافض داخل الحزب للاندماج مع المؤتمر الشعبي.

وكان حزب المؤتمر الشعبي العام، قد طالب أكثر من مرة خاصة من خلال أمينه العام **الرئيس علي عبد الله صالح** بضرورة دمج الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي.. لكن مصدرا مسؤلا في الحزب الاشتراكي نفى وجود خلاف حاد داخل قيادة الحزب، وأكد أن هناك تباينا في الرأي وليس خلافا وأن مثل هذا التباين يعتبر شكلا من أشكال ممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب.

وقد امتد التنسيق بعد ذلك من الحزبين الى الحزب الثالث الكبير التجمع اليمني للاصلاح وبقية الأحزاب ففي أول جلسات مجلس النواب أنتخب **الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر** رئيس تجمع الاصلاح رئيسا للمجلس وحصل على ٢٢٣ صوتا من أصل ٢٨٧ صوتا هم جميع من حضر أعمال جلسة مجلس النواب حيث غاب أربعة عشر عضوا ثلاثة عشر منهم لأن قضايا الطعون في دوائرهم الانتخابية لم تبت فيها المحكمة العليا ودائرة لم تجر فيها الانتخابات بعد. كما انتخب الوكلاء الثلاثة على النحو التالي:

١- المؤتمر الشعبي «محمد الخادم الوجيه»
٢- الحزب الاشتراكي «علي صالح عباد»
٣- حزب البعث «عبد الوهاب محمود»

وهو مايؤكد تصريحات المسئولين في اليمن من المؤتمر والاشتراكي اللذين قالا أنه لابد من إشراك كل القوى السياسية الفاعلة في الساحة وأنه لايمكن الانفراد في حكم اليمن من قبل أية قوى سياسية أو حزبية.

وتؤكد مصادر يمنية مختلفة أن توزيع المناصب الرئيسية في الدولة سيتم على النحو التالي.

رئاسة الحكومة ..للحزب الاشتراكي اليمني

رئاسة الجمهورية للمؤتمر الشعبي

وقد حصل تجمع الاصلاح على رئاسة مجلس النواب

والمرشح لتولي رئاسة الوزارة هو المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الحالي بعد أن اعتذر د.ياسين سعيد نعمان/ وكلاهما عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي

وأوردت صحيفة **صوت العمال** القريبة من الحزب الاشتراكي في عددها الخميس ١٩٩٣/٥/١٣. خبر رفض **الدكتور ياسين سعيد نعمان** لرئاسة الحكومة وهو الذي شغل منصب رئيس مجلس النواب خلال الثلاث سنوات الماضية- ويتمتع بقبول جماهيري واسع ويكاد يكون الشخصية السياسية التي يجمع عليها الرأي العام في اليمن.

وطبقا لما أعلنه رئيس مجلس النواب الجديد ، فإن أول اجراءات المجلس ستنصب على اجراء تعديلات دستورية مقترحة أهمها الغاء مجلس الرئاسة الذي يتكون الآن من رئيس ونائب وثلاثة أعضاء والاكتفاء برئيس ونائب للرئيس.

بالاضافة الى قضية الحكم المحلي على مستوى المحافظات وانتخاب المحافظين بدلا من تعيينهم وتكوين مجلس للشورى كرديف لمجلس النواب.

ويتوقع أن تأخذ هذه التعديلات الجزء الأعظم من أعمال الفصل الأول لمجلس النواب.

وتؤكد مصادر قريبة أن الحكومة التي ستتشكل ستكون حكومة وفاق وطني ، وستوزع الحقائب بين الأحزاب الثلاثة: المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح» حيث من المقرر أن تؤول حقائب «التربية + الأوقاف= التموين» الى تجمع الاصلاح ، ويتقاسم المؤتمر



والاشتراكي بقية الوزارات.

هل سقط الاشتراكي؟.

الجانب المثير للانتباه أن أعلان نتائج الانتخابات صاحبه حملة اعلامية مكثفة تبرز سقوط الحزب الاشتراكي-سقوطا ذريعا- بحجة أن ٥٦ مقعدا فقط هي كل حصيلة الحزب الرسمية متجاهلين نجاح ١٥ نائبا آخرين من أعضاء الحزب خاضوا الانتخابات كمستقلين ودعم ١٣ نائبا له من القوى الديمقراطية الذين نجحوا كمستقلين

والتقييم الصحيح لنتائج الانتخابات بالنسبةللحزب الاشتراكي، لابد أن يأخذ في الاعتبار بالاضافة لعدد المقاعد هذه الحقائق:

-نجح الحزب الاشتراكي في كافة المقاعد المخصصة للمحافظات الجنوبية والشرقية، والتي كانت تسمى بالشطر الجنوبي، ماعدا مقعدين فقط. وبذلك أثبت التفاف الجماهير حوله رغم الحملات الشرسة التي تعرض لها هناك بحجة أنه حكم هذا الشطر وأذاقه العذاب. وأنه يلقى تذمرا واسعا من الجماهير لتثبت هذه الجماهير التفافها للحزب وحده. وعجزمنافسوه..سواء شريكه في الحكم المؤتمر الشعبي أو تجمع الاصلاح أن يصبح لهم وجود مؤثر في هذه المحافظات بينما نجح الحزب في المحافظات الأخرى بشكل واضح فقد حصل على ثلاثة مقاعد ، تحت اسم مستقل في **محافظة صنعاء** نفسها ونجح اعضاء له **في حجة وقارب والجوف، وإب، والحديدة، وفي تعز استطاع أن يحصل على أربعة عشر مقعدا من أصل ثلاثة وأربعين مقعدا.** فلقد راهن على ثمانية من أنصاره وأعضائه بصفة مستقل ، ونجحوا بالاضافة الى ستة مقاعد من الحزبيين القياديين وبدت منطقة واسعة بمحافظة تعز هي الحجرية معقلا للحزب الاشتراكي.. الحاد فقد غابت المنافسة من الاحزاب الأخرى فيها .

-المعيار الثاني لنجاح الإشتراكيين هو.. أن الحزب بقي دوما المنافس العنيد لبقية الدوائر سواء في المناطق الشمالية أو الغربيةأو الوسطى بل وخسر عدة دوائر كما حدث في تعز والحديدة ، وإب، وأمانة العاصمة بفوارق بسيطة لاتتعدى المئات بل والعشرات من الأصوات.. ليظهر بأنه قوة موجودة في الساحة لايمكن تجاهلها .

- المعيار الثالث الذي يحتج به أنصار الاشتراكي على نجاحهم الفعلي هو أن مرشحي الأحزاب الأخرى بالذات المؤتمر، أعتمدت على الواجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فخاض الانتخابات في الحديدة ثلاثة من التجار المعروفين ذوي الامكانات الاقتصادية الضخمة باسم المؤتمر ونجاح هؤلاء يعود الى أشخاصهم وليس لمستوى وجود التنظيم في الساحة السياسية وبين أوساط الأنصار.

على العكس بالنسبة للحزب الاشتراكي فقد دفع شخصيات سياسية لاتملك امكانيات الهيمنة السياسية والاقتصادية وحققوا النجاح الأمر الذي يعدمؤشرا قويا لمدى ثقل الحزب وكسبه للأنصار والأتباع.

والآن بعد أن انتهت الانتخابات.. ماهو مستقبل اليمن؟

يؤكد أكثر من مراقب سياسي بالاضافة الى الرئيس اليمني **علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض** أن أهم نتائج هذه التجربة وأهم نجاح هو استمرارها والتفاف الناس حول الديمقراطية كخيار حقيقي مؤكدين أن مسألة السلطفي اليمن تخضع الى توازنات لابد من احترامها وأنه لايمكن لأحد أن ينفردبالسلطة



المصدر : الثــــــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٩٣

١

* سجلت اللجنة الأمنية التابعة للجنة العليا للانتخابات أهم الحوادث الأمنية كالتالى:
- ٥ شهداء من رجال الشرطة والمواطنين
- ٤ جرحى من جراء مشادات بالسلاح الأبيض
- ٩ جرحى من جراء مشادات بالسلاح النارى
- ٦ جرحى بحوادث صدام سيارات
- تم خطف ٦ سيارات وتم اعادتها فورا
- اختطاف لجنة واحدة
- ١٤ حالة اعتداء على اللجان
- ٣ حالات احتجاز

* لم تصعد المرأة الى مجلس النواب إلا فى دائرتين الأولى فى عدن للسيدة/ خولة شرف.
والثانية فى حضرموت للسيدة/ منى باشر حبل وكلتاهما من الحزب الاشتراكى اليمنى.
وهو الحزب الوحيد الذى انجح النساء فى دوائره الانتخابية.

* د/ياسين سعيد نعمان يفضل الذهاب الى العمل الأكاديمى عن ترأسه للحكومة.. رغم عرض رئاسة الوزراء عليه.

* هيئة رئاسة مجلس النواب الحالية تتشابه الى حد كبير مع الهيئة السابقة من حيث مسقط الرأس لكل عضو.
«مناطق شمالية، جنوبية، تعز، الحديدة».



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٢

الشيخ عبدالله الاحمر يلتقي الدكتور حبش

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ التقى الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب اليمني امس الدكتور جورج حبش الامين العام لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

وأكد الشيخ الاحمر خلال اللقاء ان اليمن «بقيادتها وشعبها واحزابها وتنظيماتها السياسية تدعم الانتفاضة الفلسطينية وتؤيد اجماع القوى الفلسطينية وتمسكها بالشرعية الدولية وحقها في اقامة الدولة الفلسطينية».

وقال «ان اليمن ترحب بالدعوة لاجراء حوار وطني فلسطيني شامل من اجل توحيد طاقات الشعب الفلسطيني وقدراته لخدمة القضية الفلسطينية ودعمها».

واعرب الدكتور حبش عن تهانيه للمسيرة الديموقراطية التي تعيشها الجمهورية اليمنية، واكد ان «الآمال الكبيرة تعلق على الساحة اليمنية (...) وهذا ليس من باب المجاملة وانما عن قناعة».

وقال حبش «ان الوحدة اليمنية التي تمت بالوسائل السلمية اكتسبت قوة ورسوخا بنجاح التجربة الديموقراطية، وعندما حصلت الانتخابات النيابية في اليمن الموحد زادت امالنا بهذه الساحة».

واوضح ان العرب والمسلمين «يمتلكون امكانات وقدرات واسعة، فاذا نهضت الجماهير وأخذت زمام المبادرة، فانها تستطيع ان تفرض مصالحها وتدعم القضايا العربية والإسلامية العادلة واهمها القضية الفلسطينية».

واضاف «ان هناك ثلاث شمعات مضيئة على رغم الظلام الدامس في المحيط العربي: الشمعة الاولى هي الانتفاضة الفلسطينية، والثانية الجمهورية اليمنية والثالثة تجربة التحالف بين القوى الوطنية والديموقراطية والقوى الإسلامية كما هو حاصل بين الجبهة الشعبية وحركة حماس في فلسطين وما حصل في اليمن ممثلاً في الائتلاف الحكومي بين الاحزاب الثلاثة».

الشيخ الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني لـ «الشرق الأوسط»

شاركنا في الحكومة لإنهاء سلبيات «التقاسم» تدخلت في قضية الفضلي لأنه ليس متهماً



المصدر : الشرق الأوسط
المدينة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٣

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر

أكد الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني ان الحقائب الوزارية التي حصل عليها حزبه (التجمع اليمني للاصلاح) في الحكومة اليمنية الجديدة غير كافية، واوضح انه قبلها (5 وزراء ونائب لرئيس الوزراء) لتحقيق صيغة توافقية ورفضا لتكريس مبدأ التقاسم، الذي ساد خلال الفترة الانتقالية التي اعقبت الوحدة بين شطري اليمن في 22 مايو (ايار) عام 1990، واستمرت قرابة 3 سنوات.

وقال الشيخ الاحمر - في مقابلة خاصة مع «الشرق الاوسط» - ان هذه المشاركة نابعة من قناعة بمشاركة كافة القوى الوطنية القادرة على تحمل المسؤولية في الحكم، بما يوسع قاعدة السلطة، بعد ان نشأت سلبيات كثيرة من «الاقتسام» في عهد حكومة الفترة الانتقالية.

وذكر ان العلاقات مع السعودية ودول الخليج الاخرى يجب ان تعود الى ما كانت عليه، لمصلحة اليمن اولاً، وللمصلحة المشتركة لهذه الدول جميعاً. كما عبر عن اسفه لرد الفعل «السلبي» الذي صدر من بعض الاطراف الكويتية على مبادرة صنعاء لاعادة العلاقات مع الكويت، وانهاء القطيعة التي اعقبت احتلال العراق للكويت في 2 اغسطس (آب) عام 1990.

وفي ما يلي نص المقابلة:

● قيل انه كان لكم رأي - في التجمع اليمني للاصلاح - بشأن المشاركة في الحكم او البقاء في المعارضة ففضلتم الدخول في الائتلاف الحاكم، للاضطلاع بدور في اليمن في ظل التعددية، فما رايكم في ذلك؟

- الحقيقة اننا في قيادة الاصلاح - قبل عامين - راينا ان التقاسم (بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) كانت سلبياته اكثر من ايجابياته، فاستقر الراي لدينا على ان المسؤولية في اليمن يجب ان لا يتحملها حزب بمفرده، وانما تشترك في تحمل المسؤولية كل القوى القادرة والفعالة.

ولما جاءت الانتخابات، وظهرت النتائج على النحو الذي ظهرت عليه، وجدنا ان الراي الذي رأيناه كان صحيحا، واصبح له ما يبرره. ومن ثم فانه عندما عرض علينا رئيس مجلس الرئاسة ونائبه المشاركة وافقنا على ذلك.

● هل كان ذلك نابعا من قناعة بان بقاءكم في المعارضة سيحد من دوركم في المساهمة؟

- لم يكن ذلك فقط، وانما ايضا تأكدنا من صحة قناعاتنا المسبقة، لأن عودة التقاسم بين الاثنين غير صحيح.

● هل ترون ان الحقائب الوزارية التي حصلتم عليها تعتبر نصيبا عادلاً؟

- لا، لا نعتبرها نصيبا عادلا. ولكننا - انطلاقا من قناعتنا بان التقاسم غير سليم - ما كنا لنكرس التقاسم مرة اخرى لفترة مقبلة. وارتضينا ان تكون المشاركة توافقية، بأي نصيب كان.

● لوحظ ان وزراء الاصلاح كانوا من اول الوزراء الذين قدموا خطط عمل وزاراتهم الى رئاسة الوزراء للمساهمة في اعداد برنامج الحكومة، وقيل ان افضل خطة عمل هي تلك التي قدمها وزير الصحة الدكتور نجيب غانم. فهل خطتكم في العمل الحكومي واضحة تماما؟

- نحن واضحون في رأينا ومناهجنا، وواضحون في برامجنا. واعتقد انها نابعة من ارادة الشعب وممثلة لمصالحه. كما اننا انتقينا عناصر كفؤة للمشاركة في ادارة الحكم.

● قيل - اثناء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة - ان توليكم رئاسة مجلس النواب يعادل 4 او 5 مناصب وزارية. هل هذا الكلام صحيح؟

- سمعنا هذا الكلام اثناء المشاورات، وتحدثت به القوى الاخرى، ولكننا وصلنا الى مجلس النواب بالانتخاب، وليس بالتعيين في المنصب، كما انه سلطة تشريعية، وليس سلطة تنفيذية.

● هذه هي ثاني مرة تتولى فيها رئاسة السلطة التشريعية، فقد كنت رئيسا لمجلس الشورى عام 1961، والآن انت رئيس لمجلس النواب الحالي، فما هو الفرق بين خبرة الحالتين؟

- الفرق كبير جدا، فرئاسة مجلس الشورى - كانت قبل 22 عاما - تختلف كثيرا، لأن المحافظات الجنوبية والشرقية لم تكن جزءا من الدولة اليمنية الواحدة، وانما كانت تمثل دولة على حدة، بينما كنا نحن في دولة اخرى، كما كانت طموحات الناس والمشاكل اقل من الآن.

وكانت معظم القضايا خدمية واجتماعية وليست سياسية كما هو عليه الحال اليوم.

نوعية النواب

● هل تجد اختلافا في نوعية نواب اليوم عن نوعية اعضاء مجلس الشورى عام 1961؟

- نعم، فمعظم النواب الآن - في ما عدا قلة محدودة - ينتمون الى احزاب سياسية اما في

السابق فإن الاعضاء كانوا لا يمثلون احزابا او اتجاهات، وانما شرائح اجتماعية مثل مشائخ القبائل وفئات التجار والعلماء، والعسكريين والشباب والمثقفين ولم تكن لديهم توجهات سياسية او برامج واضحة.

● بحكم وزنكم السياسي والتقليدي، تدخلتم لإنهاء المواجهة مع السلطة في قضية الشيخ طارق الفضلي، ولكنكم لم تتدخلوا في قضية النائب السابق سلطان السامعي - الذي مازال هاربا ومختفيا - فهل هناك امكانية لحدوث هذا التدخل مرة اخرى؟ وما هي ظروف الموقف على وجه التحديد؟

- هناك فارق كبير بين القضيتين، فقضية الفضلي تتعلق باتهام بانه آوى احد الاشخاص الذين حاولوا اغتيال الاخ علي صالح عباد (مقبل)، بعد ان هرب ولجأ اليه، ورفض ان يسلمه، دون ان يكون له ضلع في تدبير عملية الاغتيال. والأخ صالح عباد نجا والحمد لله، وليس هناك اتهام مباشر ضد الشيخ الفضلي وقد القت قوات الامن القبض على اثنين من المتهمين المباشرين، والحملة ضد الشيخ الفضلي هي حملة سياسية، فقد استغلوا فرصة عودته - وهو ابن السلطان الفضلي - الى منطقته، حيث وجد تجاوبا شعبيا، وأصبح شيخا على المنطقة.

وهم يعملون على مقاومة اوضاع المشيخات والسلطنات التي كانت قائمة في اليمن، بعد فترة طويلة من هرب والده (والد الفضلي) عندما كان هو طفلا صغيرا. واستغلوا هروب احد المتهمين بمحاولة اغتيال مقبل، واستجارته بالفضلي مبررا للهجوم عليه. ومن ثم فإن هذا شيء، وحادث السامعي شيء آخر. (وجدير بالذكر ان سلطان السامعي متهم في قضية مقتل اثنين من مساعدي الشرطة العسكرية، اطلق مرافقوه النار عليهما، وسط ظروف قال هو ان القوات فيها كانت تطارده بغرض قتله، بينما تقول السلطات انه اعتدى على القوات اعتداء واضحا، كما انه مازال هاربا خشية ان تغتاله قوات الامن اذا سلم نفسه.

العلاقات العربية

● قلتم ان العلاقات مع السعودية لا بد أن تعود الى ما كانت عليه قبل حرب الخليج واحتلال العراق للكويت، فما هو الاساس الذي تبنون عليه ذلك؟

- لأن ذلك اولاً لمصلحتنا ومصلحة اليمن، ولمصلحة البلدين ثانيا، ومن ثم تجب ازالة آثار كل ما حصل وإعادة العلاقات الى ما كانت عليه.

● ولكن بعض الاطراف اليمنية تقول ان حسم قضايا الحدود، او السماح بعودة اليمنيين الذين كانوا في دول الخليج من قبل، يجب ان يأتي اولا؟

- نحن لا نوافق على اي شروط مسبقة، اما حسم قضية الحدود فهي من مصلحتنا ومن مصلحة المملكة العربية السعودية، حتى ننتهي من مشكلتها. وليس هناك بلد من البلدان الا وكانت لديه مشكلة حدود مع بلد اخر، وحلت في ما بعد. كما انها قضية مهمة، ويجب ان تحل حتى لا تكون «خميرة» لأي مشكلة او توتر قد يسيء الى تلك العلاقات في المستقبل.

● ما هو رأيكم في ردود الفعل الكويتية لمبادرة محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني، وفي مقابلة الرئيس علي عبد الله صالح التي نشرت في صحيفة «السياسة» الكويتية؟

- نحن نأسف لصدور ردود الافعال هذه عن بعض الاخوة الكويتيين، وما كنا نتوقعها، ولا ننتظرها، وكنا نتوقع ان مدة الثلاث سنوات التي مرت قد ازالت الحساسيات الموجودة، فاذا حصل بينك وبين اخيك خلاف مهما كان، ومر عليه مثل هذا الوقت الطويل، فانه من الغريب ان تظل آثاره بعد هذه السنوات بهذا الشكل!

نحن حقيقة عاتبون على الاخوة الكويتيين.

● دعوتم الى انشاء لجنة لتأييد مسلمي البوسنة والهرسك، في اطار نشاط حزب التجمع اليمني للاصلاح وتوليتم رئاستها بالانتخاب، ما هي اهم النشاطات التي تقومون بها، وما الذي ترغبون في تحقيقه؟

- أنا - في الحقيقة - تبنيت الدعوة بصفتي الشخصية وبصفتي رئيسا لمجلس النواب. لأني افهم ان قضية البوسنة والهرسك هي قضية اسلامية انسانية، لا يختلف عليها اثنان وانها ليست مثل غيرها من القضايا السياسية العربية التي توجد حولها خلافات بين هذه القوى وتلك.

فهناك اجماع بشأن قضية البوسنة عند جميع الاحزاب اليمنية، الاصلاح والاشتراكي والمؤتمر، والاحزاب الاخرى بكاملها وكذلك الشعب بأسره. جميعهم ينظرون الى هذه القضية على انها قضية انسانية واسلامية، وقضية تثير الضمير.

● ما هي الاجراءات التي تتخذونها بهذا الشأن؟

- هي اجراءات شعبية محدودة، والدولة هنا وكذلك حكومات الدول الاخرى يتعين عليها عمل اشياء عديدة على اساس الاوراق التي بيدهم ضد الدول الكبرى، التي تستطيع عمل شيء لهذا الشعب المسكين.

منصور الحماطي يشرح لـ"الحياة" أهداف ترشحه لرئاسة اليمن: تجسيد تداول السلطة وتكريس الديموقراطية وابراز المستقلين

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ قال السيد منصور علي الحماطي الذي قدم اخيراً طلباً الى رئيس مجلس النواب واعضاء المجلس لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية انه يسعى من خلال الترشيح للرئاسة «الى تجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة وإيجاد الدولة المدنية عن طريق الخيار الديموقراطي الذي ارتضاه الشعب».

واضاف الحماطي في مقابلة مع «الحياة» ان هذا المبدأ «لا يمكن ان يتحقق من دون ان تتاح الفرصة للمستقلين في خوض الانتخابات الرئاسية على اعتبار ان السواد الأعظم من ابناء الشعب هم المستقلون (...) والمرشحون المستقلون، هم ربما كانوا البديل الأمثل والمقنع في اي تغيير لرئاسة الدولة، ومن دون اتاحة الفرصة للمستقلين لا يمكن القول انه سيكون هناك تطبيق للديموقراطية».

وتابع «ان مفهوم التداول السلمي للسلطة غير قائم حتى الآن بسبب عدم تحييد الجيش والامن بعيداً عن الولاءات الشخصية والحزبية، ولا بد من تحييد هذه المؤسسات العسكرية لضمان تحقيق انتخابات عادلة».

ودعا الصحافة وكل القوى الوطنية الى تبني هذا المفهوم كقضية «راي عام». واعتبر «ان تبني هذا الطرح لا يعني تهميش دور الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة وإبراز دور المستقلين فحسب، ولكن ذلك من قبيل وضع الكرة في المنتصف لتستمر التجربة الديموقراطية وفقاً للقواعد والاصول المتبعة وليكون الشعب هو الحكم».

وسئل عن التعديلات الدستورية المقترحة، فاجاب: «اعتقد ان التعديلات الدستورية من المطالب الملحة، اذ لا بد من إيجاد صيغ دستورية تستوعب المرحلة بكل ما فيها من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وانسانية، وذلك لضمان استمرار التوجه الديموقراطي والحفاظ على الحقوق والحريات الخاصة والعامة بما يضمن الحفاظ على المكتسبات الوحدوية التي هي اسمى غايات شعبنا (...) ومع ذلك فلدي بعض التحفظات عن مشروع تعديل الدستور منها: ان المشروع يجمع بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية كما هو مقترح بالنسبة الى دمج النيابة العامة بالسلطة التنفيذية في حين ان النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية، إذ من المقرر قانوناً ان اعمال الاستدلال والتحقيق التي تباشرها النيابة العامة هي أعمال تدخل في صميم أعمال القضاء. اضف الى ذلك ان النيابة، حين تباشر الدعوة العمومية، تنوب بذلك عن الامة، لذلك لا بد ان يتوافر لها الاستقلال الكامل عن السلطة التنفيذية منعاً لاي تاثير او تدخل (...)».

واضاف، شارحاً تحفظاته، «ان المادة ٨٣ من مشروع تعديل الدستور لا تمكن المستقلين من الترشيح لرئاسة الجمهورية لاحتوائها على «شروط تعجيزية» لا يمكن للمستقلين ولغيرهم من الأحزاب الصغيرة تجاوزها. فهذه المادة تشترط لتزكية المرشح «موافقة ربع مجلس النواب عليه». كما اضافت شرطاً آخر يقضي بموافقة «ثلثي الجمعية الوطنية» على ذلك. مع العلم ان الجمعية الوطنية هي عبارة عن «خليط من مجلس النواب ومجلس الشورى»، وهي بالتالي تمثل الأحزاب الكبيرة خصوصاً ان معظم اعضاء مجلس النواب من تلك الأحزاب، وان السلطة التنفيذية ستعين ثلث اعضاء مجلس الشورى (...) وسيتم ذلك، بالتشاور مع الأحزاب الثلاثة وتقاسم التعيين مع هذه الأحزاب».

وختم بالقول: «لذلك نطلب من مجلس النواب ايجاد صيغ دستورية تتيح لكل مواطن تتوافر فيه الشروط لترشيح نفسه لهذا المنصب، ولا بد أيضا من إيجاد صيغ دستورية تضمن وجود لجان حيادية تشرف على اجراءات الترشيح والانتخابات وضمان تساوي المرشحين في استخدام وسائل الاعلام العمومية وللموارد العامة التي ستخصصها الدولة للدعاية الانتخابية».



نظمتها « العالم اليوم » مع مركز الدراسات اليمنى

ندوة عن تدهور الريال اليمنى وأثره على النمو الاقتصادى

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

افتتح أمس الدكتور عبدالعزيز المقالح، رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمنى ومدير جامعة صنعاء، الندوة الاقتصادية التى ينظمها المركز بالتعاون مع صحيفة «العالم اليوم» والتى تعقد تحت عنوان «العملة الوطنية وتدهورها .. الأسباب والنتائج». تستمر أعمال الندوة على مدى يومين يناقش خلالها الباحثون الاقتصاديون عددا من المحاور المهمة التى تتناول أسباب تدهور العملة اليمنية. وفى بداية أعمال الندوة وجه الدكتور محمد الميتمى رئيس الدائرة الاقتصادية التتمة «ص١٢»



اليمنية وهو التآكل السريع الذى يصيب العملة اليمنية.. وأضاف أن فكرة الندوة يحس بها ليس الاقتصادى المتخصص فقط وانما كل انسان عادى يتعامل يوميا مع الحياة اليومية.. فالتدهور المستمر فى قيمة الريال اليمنى وتسارع هذه المعدلات جعلها مشكلة بارزة من مشاكل الاقتصاد اليمنى مما جعل أعضاء الهيئة الاقتصادية بمركز الدراسات والبحوث اليمنى يفكرون بجمع نخبة من الاقتصاديين لادارة هذا الحوار.. الذى سيتركز على شقين أساسيين:

الأول: ان الرأى العام السائد تجاه مشكلة العملة اليمنية غير مبلور بطريقة صحيحة وسليمة وكثير من الناس لا يستطيعون أن يجدوا تفسيرا سليما وحقيقيا لهذا التدهور المستمر فى العملة.

والثانى: ان الرأى العام الخارجي والصحافة الأجنبية كثيرا ما تتحدث عن مشاكلنا الاقتصادية وخاصة ما يصيب العملة اليمنية من تدهور دون العودة الى شرح موضوع الأسباب الحقيقية والتشخيص السليم.

ومن هنا كانت الحاجة ملحة لدعوة الاقتصاديين اليمنيين ليكونوا تصورا صحيحا وسليما عن هذه المشكلة.

شارك فى أعمال الندوة عن الجانب الحكومى باليمن د. مظهر السعيدى نائب وزير التخطيط والتنمية ود. أحمد على البشارى نائب وزير الثروة السمكية وعبدالله حميد العلفى مستشار محافظ البنك المركزى.



نواب لا يستبعدون حجب الثقة عنها

الحكومة اليمنية تنجز اعداد بيانها الوزاري إستعداداً لتقديمه

صنعاء: «الشرق الأوسط»

عقد مجلس الوزراء اليمني اجتماعه الدوري امس برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس لاستكمال اعداد البيان الوزاري الذي سيقدم الى مجلس النواب في جلسته المقررة الاحد المقبل.

وقالت مصادر قريبة من الحكومة ان مجلس الوزراء احال مشروع البيان الى لجنة خاصة تتولى وضع صيغته النهائية وتحيله بدورها الى لجنة اخرى برئاسة العطاس لمراجعته وتنقيحه قبل تقديمه الى المجلس. وذكرت المصادر ان مضمون البيان يعكس التوجه السوفياتي الذي اكدت عليه احزاب الائتلاف (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح) من اجل العمل لتجاوز المشكلات الراهنة التي تعاني منها البلاد. ونفت وجود اية خلافات بين احزاب الائتلاف حول الاتجاهات الكبرى لعمل الحكومة خلال المرحلة المقبلة، مشيرة الى ان الحكومة الحالية ستستمر في عملها لفترة اطول حتى تعديل الدستور وانتخاب الرئيس ونائبه. وأكدت انه اذا ما تمت عملية التغيير في شكل رئاسة الدولة وإعادة تشكيل حكومة جديدة وفقاً للنصوص الدستورية، فان الحكومة الحالية هي التي ستستمر مع اعادة التشكيل وادخال بعض التعديلات الجزئية عليها. وفي حين تضع الحكومة اللمسات الاخيرة على برنامج عملها الذي ستتقدم به للبرلمان للحصول على ثقته، تبدي بعض الاوساط البرلمانية شكوكا حول قدرة الحكومة على تقديم برنامج واقعي يستجيب لتطلعات الناس، ويعكس وعود احزاب الائتلاف، ويتناسب مع قدراتها العملية على تنفيذها خلال الفترة الزمنية المحددة، والمتوقع ان لا تتجاوز بضعة شهور اذا ما جرت التعديلات الدستورية.

وكشفت بعض المصادر البرلمانية عن وجود اتجاه في اوساط الكتل البرلمانية الثلاث لتشديد مناقشة الحكومة، والتاني في منحها الثقة، وربما حجب الثقة عنها اذا ما لوحظ ان برنامجها يتسم بالكثير من الوعود والصيغ الانشائية العامة.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٤/٧/١

اختراقات شمالية وسقوط هدنة قصيرة رتبها الصليب الاحمر لانقاذ المدينة من العطش

الشماليون سيطروا على آبار المياه الرئيسية في عدن والجنوبيون قصفوا آبار نفط الشمال في مأرب

اتفاق شمالي - جنوبي في موسكو: هدنة تبدأ ليل الخميس - الجمعة

- صنعاء - عواصم - وكالات:

استؤنفت ظهر امس المعارك في محيط عدن، ومعها القصف المدفعي الشمالي على الاحياء السكنية ومحاولات تشديد الحصار على المدينة، وذلك بعد خمس ساعات على سريان هدنة توسط فيها الصليب الاحمر الدولي لتسهيل اعمال الاغاثة، وكذلك في اعقاب صدور قرار مجلس الامن الدولي الجديد ليلة امس الاول، داعيا لوقف اطلاق النار ومنبها الى خطورة الوضع حول عدن ، وقد تضمن القرار الدولي بندا يتعلق بسحب الاسلحة الثقيلة من محيط العاصمة الجنوبية، وبندا آخر يدعو لوقف امدادات الاسلحة الى الطرفين.

وقد عادت آلة القصف والتدمير الى «التحرك» بكثافة رغم هذا المنحى الايجابي في المحاولات الدولية المدعومة اقليميا لايجاد تسوية سلمية والبدء في حوار جدي بين الطرفين، ورغم قيام مسؤولين من الشمال والجنوب بتوقيع اتفاق هدنة في موسكو بحضور وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف.

توغل شمالي

وكان الشماليون قد استطاعوا تحقيق اختراق جديد، ليلة امس الاول، على الجبهة الشمالية لعدن فتوغلوا الى «مدينة الشعب» قاطعين الطريق الرئيسي بين عدن والبريقة (عدن الصغرى)، فيما كانت قواتهم لاتزال تحاول الوصول الى دار سعد، الضاحية الشمالية التي سبق ان هجرها جميع سكانها بسبب معارك المدفعية قبل اسابيع.

وفي حين ساد هدوء حذر في الصباح على الجبهات تخلله اطلاق رشقات من الاسلحة الآلية والقذائف، استؤنف القصف قبيل الظهر بمعدل سبع قذائف في الدقيقة.

وعلم لدى مستشفى الجمهورية ان الانفجارين الناجمين عن القصف الشمالي واللذين هزا في الصباح الاحياء الشمالية لمدينة عدن اوقعا العديد من الضحايا.

وقتل ثلاثة اشخاص ليلا وجرح ثمانية آخرون عندما كانوا ينتظرون دورهم امام بئر للمياه في المنصورة، احدى ضواحي عدن الغربية التي اقترب الشماليون منها الى مسافة تقل عن خمسة كيلومترات.

«نتعامل مع البقايا»

ونقلت وكالة الانباء القطرية عن مصدر مسؤول في صنعاء قوله ان «قوات الوحدة والشرعية تفرض سيطرتها على المحافظة باستثناء بعض الاحياء في المدينة مثل كريتر (وسط المدينة) والتواهي، التي لايزال فيها بعض من بقايا الانفصاليين».

وقد نفى نائب الرئيس الجنوبي عبد الرحمن الجفري هذه التقارير لكنه اعترف بانهم «دخلوا الليلة الماضية مدينة الشعب ووصلوا الى الطريق الساحلي بين عدن وعدن الصغرى».

وترتبط عدن الصغرى حيث تقع مصفاة النفط الوحيدة في الجنوب ومحطة الطاقة الرئيسية، بمدينة عدن بواسطة طريق ساحلي يمتد ٢٠ كيلومترا، وطريق بحري على امتداد القاعدة الجوية، وهي من الاهداف الرئيسية للشماليين منذ اندلاع الحرب.

حرب مياه الشرب!

وكان الجنوبيون قد اكدوا تقيدهم بالهدنة المعلنة في الصباح. وقال الجفري لـ «رويتر» ان الشماليين حاولوا استفزازنا عدة مرات ولكني اعطيت اوامر صارمة بعدم الرد باطلاق النار. والآن تحاول (القوات الشمالية) التقدم من الشمال والشمال الشرقي، واصدرت اوامر لقواتنا بوقف تقدمهم والرد على قصف عدن».



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١/٧/١٩٩٤

ووقع على الاتفاق وزير خارجية اليمن الشمالي سالم باسندوه والمبعوث الخاص لجنوب اليمن سالم صالح محمد.

وقال مساعد لوزير الخارجية اندريه كوزيريف لرويتر ان المبعوثين اجتمعا وجها لوجه يوم الاربعاء قبل توقيع الاتفاق امس برعاية وحضور كوزيريف الذي قرا بعد التوقيع رسالة من الرئيس بوريس يلتسين وصف فيها الاتفاق بانها «خطوة اولى مهمة لوقف النزاع بين الاخوة» في اليمن.

وحث يلتسين الجانبين على بذل مزيد من الجهد لتعزيز اتفاق وقف اطلاق النار ووضع الية لتامين عدم خرقه.

وشدد هو ووزير خارجيته، على ان تحل الازمة اليمنية وفق قرارات مجلس الامن.

المبعوث المصري

من جهته صرح السفير بدر همام مبعوث الرئيس المصري حسني مبارك ان مهمته الحالية في صنعاء هي استمرار وتواصل لجهود مصر التي بدات منذ تفجر الازمة اليمنية.

واوضح ان مهمته تهدف الى احتواء الازمة بالوسائل السياسية، خاصة بعد ان اضافت التطورات الاخيرة في القتال بعدا جديدا تمثل في المخاطر التي تضر بالشعب اليمني ومصالحه ومنجزاته.

وقال السفير همام لاذاعة «صوت العرب» امس انه التقى بالرئيس علي عبدالله صالح وسلمه رسالة من الرئيس مبارك وتحدث معه «في كل ما يتعلق بالازمة اليمنية وبخاصة على الارضية العسكرية».

وقال انه سوف يتابع لقاءاته في صنعاء مع الرئيس صالح ومع القيادات الاخرى «في اطار تعزيز الجهد المصري وتهيئة المناخ لانجاحه على ارضية واضحة من ثقة القيادة والشعب اليمني في صدق وحرص مصر على مصالح اليمن ارضا وشعبا».

واكد مبعوث الرئيس مبارك انه لا ارتباط بين الجولة الحالية من المتابعة والجهود المصرية لتسوية الازمة، وبين قرار مجلس الامن الجديد.

مشاورات سعودية ـ عمانية

وفي الرياض ذكر مصدر دبلوماسي عماني ان وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل اجرى امس في الرياض محادثات تناولت الوضع في اليمن مع نظيره العماني يوسف بن علوي بن عبدالله الذي تتولى بلاده حاليا رئاسة مجلس الامن الدولي.

واضاف المصدر ان بن علوي «يقوم باتصالات بين صنعاء والرياض تتعلق بالصراع الدائر حاليا في اليمن».

ونفى المصدر علمه بتفاصيل هذه الاتصالات.

وهذا اللقاء هو الثاني بين الوزيرين خلال اربعة ايام.

وكان الصليب الاحمر قد رتب الهدنة التي انهارت ظهر امس وكان مقررا ان تستمر يومين، في عدن ومشارفها لاتاحة الفرصة لخبرائه للوصول الى منطقة بئر ناصر الواقعة شمالا لاصلاح ابار المياه المعطوبة والتي تمد عدن بالمياه.

وافيد امس ان الشماليين سيطروا على هذا المورد الرئيسي لمياه الشفة.

ويسعى حاليا مسؤولون جنوبيون من بينهم نائب رئيس الوزراء محسن بن فريد الذي يزور مدينة جدة السعودية، لشراء مياه معباة من دول مجاورة وشحنها الى عدن.

وقال الجفري ان المياه لها الاولوية القصوى ولايمكن ان نترك شعبنا يموت عطشا».

وخلال ليل الاربعاء ـ الخميس لزم اهالي عدن ومحيطها منازلهم فيما كانت القذائف الشمالية تنهمر على الشوارع المظلمة.

قصف نفط مارب

من جهة اخرى افاد مصدر في صناعة النفط ان طائرات جنوبية شنت غارة على حقل مارب النفطي الذي تديره شركة هنت الاميركية، في شمالي اليمن.

واكد السفارة الاميركية في صنعاء ان الحقل النفطي قد اصيب وانه لحقت به بعض الاضرار، وكذلك اصابات بين الافراد «ولكن لم ترد تقارير عن اصابة اي من المواطنين الاميركيين، كما جاء في بيان السفارة.

وينتج «مارب» ما بين ١٨٠ الفا و٣٠٠ الف برميل يوميا.

اتفاق برعاية روسية

وفي موسكو وقع الجانبان اليمنيان على اتفاق برعاية روسيا، يقضي بوقف اطلاق النار بدءا من منتصف الليلة الماضية.



المصدر : القبس

التاريخ : ١٩٩٣/٧/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلجيكا تدعم السلام في اليمن

القاهرة - احمد رجب:

استقبل امس وزير الخارجية المصري نظيره البلجيكي ويلي كلاس حيث بحث معه عددا من القضايا في مقدمتها تطورات الاوضاع في رواندا، والشرق الاوسط واليمن والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وعقد الوزيران مؤتمرا صحفيا بوزارة الخارجية المصرية حيث وجه موسى الشكر لبلجيكا التي ايدت قيام حوار بين مصر والاتحاد الاوروبي اثناء قمة الاتحاد باليونان وذلك لتوقيع اتفاق جديد بينهما.

واعلن ويلي كلاس نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية بلجيكا ان جولته بالمنطقة تشمل مصر وعددا من دول الخليج بهدف دعم الاتحاد الاوروبي لمسيرة السلام في الشرق الاوسط مشيرا الى دعم الاتحاد لتوقيع اتفاق مع مصر يشمل التعاون في مجالات مختلفة موضحا ان مصر تقوم بدور هام في هذه المرحلة الدقيقة مشيدا بالدور الذي يقوم به الرئيس المصري لرفع مسيرة السلام.

واوضح كلاس انه اجرى مباحثات هامة مع نظيره المصري تناولت تطورات الاوضاع في اليمن وقال ان بلجكيا تؤيد قرار مجلس الامن بوقف القتال وبدء الحوار واعلن استعداد بلاده للمساهمة في العمل للوصول الى وقف القتال في اليمن.

وحول الاوضاع في رواندا قال ان بلجيكا تؤيد المبادرة الفرنسية الانسانية، وتشارك بارسال مستشفى عسكري.

واكد ويلي كلاس اهمية تحقيق المصالحة الوطنية واتفاق اروشا مشددا على اهمية تنفيذه لتحقيق التسوية السلمية في رواندا واعرب وزير خارجية بلجكيا عن سعادة بلاده لدخول عرفات غزة واريحا معلنا استعداد بلجيكا للمساهمة في مساعدة الفلسطينيين من اجل اعادة البناء والارتفاع بمستوى معيشة السكان الفلسطينيين.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٣/٧/١

فرنسا مستعدة للمساهمة.. وروسيا ابلغت عن اتفاق موسكو

مجلس الامن دعا لوقف النار وسحب الاسلحة الثقيلة من محيط عدن

نيويورك ـ خزلة نزال:

بعد مشاورات مكثفة استمرت حتى ساعات فجر امس، توصل اعضاء مجلس الامن الدولي الى اتفاق حول الصيغة النهائية لقرار المجلس والذي صوت عليه فاقره بالاجماع وقد حمل الرقم ٩٣١ ويدعو لوقف اطلاق النار في اليمن.

وجدد القرار المطالبة بالوقف الفوري لاطلاق النار بين طرفي النزاع، وشدد على اهمية ان يشمل وقف النار جميع العمليات الارضية والبحرية والجوية، بما في ذلك وجود احكام تتعلق بضرورة وضع الاسلحة الثقيلة في اماكن تجعل عدن خارج مرماها.

كذلك اعرب المجلس عن قلقه وحزنه الشديد لايقاع اصابات بين المدنيين ودمار نتيجة للهجوم العسكري المستمر على عدن. مطالبا الامين العام ومبعوثه الخاص بمواصلة المحادثات تحت رعايتهما مع جميع المعنيين بهدف تنفيذ وقف اطلاق نار دائم، وامكانية انشاء الية مقبولة للجانبين، على ان يفضل ان تشترك بها بلدان من المنطقة، لرصد وقف النار والتشجيع على احترامه وللمساعدة على منع انتهاكه.

واكد المجلس تجديد مطالبته بالوقف الفوري لامدادات الاسلحة وغيرها من العتاد، وان الخلافات السياسية لايمكن حسمها عن طريق استعمال القوة، معربا عن بالغ اسفه لقعود كافة الاطراف المعنية عن استئناف الحوار السياسي فيما بينها، وحثها على القيام بذلك فورا دون اي شروط مسبقة لكي تتيح بذلك التوصل الى حل سلمي لخلافاتها واستعادة السلم والاستقرار على ان يقوم الامين العام ومبعوثه بدراسة السبل المناسبة لتيسير تحقيق هذه الاهداف.

المحاصرون والمشردون

كذلك اعرب المجلس عن بالغ قلقه ازاء الحالة الانسانية الناجمة عن النزاع وطلب الى الامين العام ان يستخدم الموارد الموجودة تحت تصرفه، بما في ذلك موارد وكالات الامم المتحدة ذات الصلة في تلبية احتياجات المتاثرين بالنزاع، لاسيما سكان عدن والمشردين.

كذلك حث على اتاحة السبل لوصول امدادات الاغاثة الانسانية وتسهيل توزيعها على المحتاجين.

اجتماع غالي والعطاس

ومن جانب اخر، اجتمع الامين العام للامم المتحدة د. بطرس غالي مع ممثل اليمن الجنوبي المهندس حيدر ابو بكر العطاس. بحضور الاخضر الابراهيمي لمناقشة الجهود التي يبذلها المعنيون للتوصل الى وقف اطلاق النار خلال الـ ٤٨ ساعة القادمة ومقترحات انشاء الية لمراقبة وقف النار، واكد العطاس للامين العام التزام قوات الجنوب بوقف النار الذي من المفترض ان يكون ساري المفعول اعتبارا من امس الخميس لمدة ٤٨ ساعة لتسهيل جهود الاغاثة التي تبذلها هيئة الصليب الاحمر في اليمن وخاصة في مدينة عدن.

الموقفان الاميركي والروسي

وكانت المندوبة الاميركية الدائمة مادلين اولبرايت قد عبرت عن قلق حكومتها لقطع مياه الشرب وخدمات الكهرباء والاحتياجات الطبية عن مدينة عدن وكررت عقب التصويت على قرار المجلس الدعوة لوقف اطلاق النار وسحب الاسلحة الثقيلة من مدينة عدن. اما ممثل



الاتحاد الروسي فقد دعا الى تطبيع العلاقات بين طرفي النزاع، وابلغ ان بلاده اجرت في موسكو مباحثات ثلاثية بين وزير خارجية صنعاء وممثلين بارزين عن اليمن الجنوبي بحضور وزير خارجية بلاده اندريه كوزيريف (طالع تفاصيل الاتفاق الذي عاد ووقع امس في موسكو، في مكان اخر).

مشاركة فرنسية

اما مندوب فرنسا الدائم فقد اشار الى ان بلاده ستشارك في آلية لرصد ووقف اطلاق النار تحت اشراف الامم المتحدة، وانها تنوي الاشتراك في جهود التسوية السلمية للخلاف.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

محافظ عدن يحذّر النقابات وقياداتها تتخوف من مواجهة

□ عدن –
من إقبال علي عبدالله:

■ وجّه العميد صالح منصر السييلي محافظ عدن الجديد انتقاداً شديداً الى النقابات العمالية لمساعدتها في الاضرابات التي شهدتها المحافظة اخيراً وأدت «الى خسائر مادية كبيرة أضرت باقتصاد البلاد». واشار في لقاء عقده اول من امس مع رؤساء النقابات في عدن الى ان «المسائل المرتبطة بالعمال تسير الآن بشكل خاطئ تضرّ بهم اكثر مما تحقق مطالبهم»، موضحاً ان «قطع الطرق وتكسير المكاتب واقفال المطار والميناء تعتبر اعمالاً تخريبية تتحمل النقابات مسؤوليتها».

واكد السييلي الذي عُيّن في ٣٠ ايار (مايو) الماضي محافظاً لعدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية انه «لن يسمح مستقبلاً بقيام الاضرابات من دون الرجوع الى القنوات القانونية».

الى ذلك اعتبر النقابيون حديث المحافظ الذي كان وزيراً للداخلية في المحافظات الجنوبية والشرقية قبل وحدة البلاد في ٢٢ ايار ١٩٩٠ «نوعاً من التهديد الذي قد يؤدي الى مواجهة بين النقابات والمحافظ الذي يراهن الحزب الاشتراكي (احد الاحزاب الرئيسية) على قدرته على حلّ الازمات التي تعاني منها المحافظة منذ وحدة البلاد».

ويعتبر السييلي احد قياديي الحزب الاشتراكي اذ انه عضو في المكتب السياسي الذي هو أعلى هيئة في الحزب. وعلمت «الحياة» من مصادر نقابية موثوق بها ان «القيادة النقابية في المحافظة ستدعو النقابات الى اجتماع مشترك الاسبوع المقبل لدرس حديث المحافظ الاشتراكي وطرق مواجهته بغية ضمان حقوق العمال».

وكان العميد السييلي دعا امس الاحزاب والتنظيمات السياسية ورجال الدين في المحافظة الى «التعاون معه في انقاذ عدن من التدهور الذي تعيشه».

٠٥٣٠٨٥



وصـــول ســفـينة الصليب الاحـــمـر تحت القـــصف.. لاصــلاح آبار الميـــاه

عدن - ا ف ب - علم لدى منظمة الصليب الاحمر ان سفينة مؤجرة الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر وصلت امس الى عدن رغم القصف الذي يستهدف المدينة المحاصرة.

وستفرغ السفينة «كابي» حمولتها البالغة ٦ اطنان من معدات الطوارئ خاصة المضخات ومولدات الكهرباء والكلورين المخصصة لتحسين شروط تامين المياه لسكان عدن المحرومة كليا من المياه.

وسيتم بفضل هذه المعدات تنظيف وتحسين استخدام ٤٤ بئرا ارتوازية اصبحت المنهل الوحيد لحوالي ٥٠٠ الف نسمة منذ تدمير محطة الضخ الواقعة في بير ناصر على مسافة ١٥ كيلومترا شمال المدينة.

ودخلت «كابي» الى مرفأ عدن عندما كانت عدة قطاعات من المدينة وخاصة منطقة المطار هدفا لرشقات صواريخ الكاتيوشا.

ووجهت اللجنة الدولية للصليب الاحمر يوم الاربعاء نداء الى المتحاربين لوقف القتال وتمكينها من اصلاح محطة بير ناصر التي تحتلها القوات الشمالية ، واستقدام الاغاثة الى عدن.

وينتظر فريق من اللجنة الدولية في عدن اذنا بعبور الخطوط الشمالية للتوجه الى بير ناصر.

وحذرت اللجنة من «كارثة» في المدينة اذا لم يتحسن وضع المياه فيها.



وزير الداخلية اليمني : المعارضة ضعفت بدخول الاحزاب الثلاثة الحكومة

الرئاسة اليمنية تقر بيان الحكومة الى البرلمان

□ صنعاء - «الحياة»:

■ أقر مجلس الرئاسة اليمني في جلسة عقدها امس الاتجاهات والاسس والاهداف والمهمات التي تضمنها مشروع بيان الحكومة الائتلافية الذي سيقدم الى مجلس النواب الاحد.

وأكد البيان على اهمية اثرائه في مجلس النواب بالنقاشات الوطنية المسؤولة ووضع الحكومة الآليات المناسبة والفاعلة لترجمته عملياً «بما يكفل تجاوز سلبيات الماضي والتشطير ومعالجة كل الاختلالات الامنية والمالية والادارية التي رافقت الفترة الانتقالية ووضع أسس جديدة وقوية للبناء الوطني الشامل».

الى ذلك، اكد وزير الداخلية اليمني العقيد يحيى المتوكل ان الواقع الذي افرزته الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي «قد يعكس في شكل منطقي او قريب من ان لم يعكس نسبة مئة في المئة، الوزن السياسي والاجتماعي للاحزاب الثلاثة: المؤتمر، والاشتراكي، والاصلاح في الخريطة السياسية الجديدة».

وبعدما شدد في تصريح الى اسبوعية «الوحدة» الحكومية على ضرورة الائتلاف والمشاركة «في مرحلة التاسيس الديموقراطي» قال ان «المشاركة هذه لم تكن ثمرة او نتيجة للانتخابات بقدر ما كانت وعداً قطعه المؤتمر الشعبي العام على نفسه قبل الانتخابات بمشاركة الآخرين والاصرار على الائتلاف حتى لو حصل على الغالبية المطلقة».

دور المعارضة

وعن دور المعارضة في ظل التركيبة الائتلافية القائمة بين الاحزاب الثلاثة، كشف المتوكل وهو ايضاً رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام «ان المعارضة ضعفت بدخول الاحزاب الثلاثة في ائتلاف، لكن ذلك لن يغيبها والا فان الائتلاف يعود الى النظام الشمولي».

وفي ما يتعلق بترجمة شعارات التحديث وبناء الدولة والمجتمع التي تبنتها الاحزاب في برامجها الى واقع فعلي، اوضح المتوكل ان ائتلاف الاحزاب الثلاثة «سيحدد في البيان الذي سيقدمه الى مجلس النواب شكل الدولة، لكني اؤمن ان المسألة ليست مجرد برامج او آراء وانما وحدة الارادة السياسية والهدف والممارسة. واذا اجتمعت هذه العناصر وتوحدت فبامكاننا جميعاً ان نحتكم الى معايير ترتكز عليها الدولة الحديثة. اما اذا انطوت او حرصت الاحزاب الثلاثة المؤتلفة على مصالحها فان ذلك سيكون على حساب الدولة».

ومن الضوابط التي تضمنتها وثيقة الائتلاف وعما اذا كانت كفيلة بالحفاظ على هذه التركيبة الثلاثية حتى نهاية الدورة الانتخابية الحالية، اشار وزير الداخلية الى ان «الاهم هو النيات والارادة النابعة من الحرص على المصلحة العامة. واعتقد ان ما سيضطرنا او سيجعلنا مرغمين على ان نلتزم هذه الاتفاقية الرغبة الاكيدة في انتزاع البلاد من هذه الاوضاع والانتقال بها الى اوضاع افضل (...) وان الشعب لا يمكن ان يرحم او ان يتجاوز اي حماقات يمكن ان نرتكبها كاعضاء في هذا الائتلاف. والوثيقة ليست هي الاساس بقدر ما يكون الاحساس بالمسؤولية تجاه الناس وتجاه مستقبل هذا الوطن وتجاه مستقبل الاحزاب التي ما دامت دخلت اللعبة فانها رهنت مستقبلها بحكم الناس على ما ستعمله في هذا الائتلاف».

وفي معرض الاشارة الى المهمة التي اوكلت اليه في «ظروف دقيقة وفي ظل ائتلاف من ثلاثة احزاب»، قال المتوكل ان تحقيق الامن وقطع دابر اعمال التخريب وسرقة السيارات وغيرها من الجرائم «ممكنة الحل اذا تظافرت الجهود وصدقت النيات من مختلف الاحزاب السياسية سواء داخل الحكم او خارجه ومن مختلف الزعامات داخل مجلس النواب وفي الحكومة وفي مجلس الرئاسة، لأن اي خطة لا بد ان تتعزز بتضامن ودعم هذه الجهات، اذ ما سنقدم عليه ليس مجرد القاء القبض على مجرمين عاديين او مخالفين داخل هذه المدينة او تلك ولكن هو الاقدام على مواجهة وضرب عصابات شبيهة بعصابات المافيا وقمعها سواء في المدن او في الريف وهي تستفيد من التناقضات ومن بعض العلاقات القبلية والسياسية».



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

صنعاء تتوقع بن علوي الثلاثاء وباسندوه يزور البحرين بعد غد

لندن: من لطفي شطارة

اكدت مصادر سياسية يمنية امس ان وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه سيزور المنامة بعد غد ليوم واحد لاجراء محادثات مع وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة تتركز على العلاقات الثنائية والمتغيرات في المنطقة.

وتاتي هذه الزيارة التي ستكون الاولى من نوعها لباسندوه منذ تسلمه مهام منصبه في اطار الجهود التي تبذلها صنعاء لاعادة الحرارة الى العلاقات اليمنية ـ الخليجية بعد التدهور الذي طرأ عليها نتيجة للغزو العراقي للكويت.

وفي تطور آخر، كشفت المصادر نفسها لـ الشرق الاوسط، ان وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله سيصل الى صنعاء الثلاثاء المقبل لاجراء سلسلة محادثات تتعلق بسبل تطوير العلاقات بين البلدين في ضوء اتفاقية ترسيم الحدود التي بدأ تنفيذها اخيرا.

ومن المقرر في هذا السياق ايضا ان يقوم وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بزيارة صنعاء في النصف الاول من هذا الشهر لتبادل البحث في امكانات تعزيز العلاقات الثنائية، وتعتبر هذه الزيارة الاولى من نوعها منذ اكثر من ثلاثة اعوام.

وزير الداخلية اليمني يحيى المتوكل لـ «الشرق الأوسط»

تحقيق الأمن يتطلب تحسين الاقتصاد وتضافر الجهود

التعديلات الدستورية وتوحيد الحزبين رهن موافقة الأطراف

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر

في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة اليمنية لتقديم بيانها الى مجلس النواب غداً، تظل قضيتان على رأس جدول الأعمال، هما القضية الأمنية والقضية الاقتصادية. وحول الأمن دار هذا الحوار مع يحيى المتوكل - وزير الداخلية في الحكومة الجديدة - ولكنه بحكم رئاسته للدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام، ينظر الى الأمن نظرة كلية تتداخل فيها اعتبارات الاقتصاد والسياسة، وترتبط كلها باستقرار نظام الحكم في اليمن. وقد أكد المتوكل توفر الارادة السياسية - لدى القيادة والحكومة الجديدة - لمعالجة الأمن، وتطرق الحديث الى قضايا العلاقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتعديلات الدستورية ووضع المفقودين السياسيين. وفي ما يلي نص الحوار:



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٣

● ارجو ان تعطينا فكرة عن الرغبة الشعبية في التغيير، ومدى توفر الارادة لدى الحكومة على تحقيق هذه الرغبة، في ضوء الموقف بعد الانتخابات؟

ـ تمثل الانتخابات فاصلاً حاسماً بين فترة التسيب التي اعقبت الوحدة، والمساومات التي حدثت فيها لتسوية الأوضاع. وبطبيعة الحال يؤدي دمج دولة في دولة الى تضخم الادارة، وتراجع مستوى الاداء. اما المرحلة الحالية فيفترض ان تكون عكس المرحلة الانتقالية تماماً، بمعنى ان نترجم ـ على الصعيد السياسي ـ برامج الاحزاب الثلاثة المؤتلفة في الحكم الى عمل في الحدود الممكنة.

والامر الثاني هو ان نلتزم بالحريات والدستور والتشريعات المختلفة، وننهي تماماً التجاوزات والاستثناءات في الاجراءات او في التوظيف والتعيينات.

وثالثاً نضع نهاية للحالة التي وصلت اليها البلاد خلال الفترة الانتقالية سواء من حيث انخفاض سعر صرف العملة اليمنية (الريال)، وشح الامكانيات، وارتفاع اسعار المواد الاساسية، ونحقق تحسناً في مستوى معيشة الناس، وان لم نعد للريال قيمته، نعالج المضاعفات التي ترتبت على هذا التدهور.

وكذلك فإن الحالة الأمنية كانت متدهورة جداً في المرحلة الانتقالية، وصلت في بعض الاحيان الى درجة الحيرة، حتى اننا لم نكن ندري كيف يمكن ان نعالج هذه المشكلة الأمنية، ونتوصل الى موقف حاسم لاقرار الموقف الأمني. فكما نرى، ليس هناك شك في ان مقتضيات المرحلة الانتقالية تختلف تماماً عن مقتضيات المرحلة الجديدة.

تضافر الجهود

● من الامور المثيرة للاعجاب ان يتحدث وزير الداخلية عن تأمين الحريات، ولكن ذلك ربما كان راجعاً الى ان وزير الداخلية الحالي ليست له خلفية امنية فقط ولكنه ايضاً رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام (الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم). ولما كان الامن مشكلة في اليمن، فما هي اهم ملامح السياسة الأمنية الجديدة؟

ـ اولاً يهمني ان اؤكد توفر الارادة السياسية لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة، ورغم ان الائتلاف يتكون من 3 احزاب لها 3 برامج لكنني اشعر بوجود اجماع داخل الائتلاف على انجاز مهام المرحلة المقبلة، ومواجهة تحدياتها، التي لن تكون امراً سهلاً.

ونحن نتوقع الانفراج الاقتصادي خلال سنتين. لكن علينا ان نواجه المسؤوليات والمقتضيات خلال هاتين السنتين ـ بشتى الوسائل المتاحة ـ حتى يتحقق هذا الانفراج.

وعلى الصعيد الامني كانت الاوضاع غير عادية خلال الفترة الانتقالية، ويجوز ان نقول ذلك على جميع القطاعات الاخرى، فلو قارنت الاوضاع الامنية في المحافظات الجنوبية والشرقية، او في المحافظات الشمالية والغربية، قبل الوحدة وبعدها، ستلاحظ فارقاً شاسعاً، بمعنى ان الامن تضعضع خلال الفترة الانتقالية، واصبح الاستقرار معرضاً للزلازل والهزات. وفي ظل المرحلة الجديدة فإن خطابنا وطموحاتنا وارادتنا جميعاً كائتلاف هي ان نغير هذه الحالة، ومن ثم بدانا فعلاً في وضع الخطط لمواجهة كل الاحتمالات الأمنية.

واود ان اقول انه في بلدان كثيرة ـ وفي بلدان عربية بصفة خاصة ـ وصلت الاوضاع الامنية الى مرحلة حساسة جداً، عندما اصبحت عملية الارهاب ومصادرها غير معروفة. ونحن ـ والحمد لله ـ لم ولن نصل الى هذا الحد، لأنه رغم وجود المشكلات الأمنية، فإن مصادرها واسبابها ماثلة امامنا، وكذلك عوامل نشوئها، كما اننا لدينا القدرة على مواجهتها والتعامل معها بكفاءة.

وجدير بالذكر ان هذه مهمة لا تتحملها وزارة الداخلية وحدها، ولكن تتضافر فيها جهود وزارة الداخلية مع وزارات الدفاع والعدل، وجهاز النيابة العامة، وحتى مجلس النواب نفسه، لان المشكلات الامنية مرتبطة مع غيرها من المشكلات الاخرى، فبعضها له علاقة بالثأر، والبعض الآخر بالخلافات

السياسية، ولكي تتمكن وزارة الداخلية من السيطرة على الامن، لا بد ان تتضافر جهودها مع جهود هذه الجهات الاخرى، لتلافي نشوء المشكلات الأمنية.

وحتى الآن أشعر بالتفاؤل، لأنني وجدت من جميع هذه الجهات تجاوباً وتضامناً مع وزارة الداخلية في عزمها على اقرار الامن، خاصة بالنسبة الى سرقة سيارات الاجانب، والمضايقات التي تتعرض لها الشركات، وقطع الطرق. ونعد الخطط لذلك، ونأمل ان تظهر نتائجها خلال بضعة اشهر.

● في بداية عهد الحكومة الجديدة وقع حادث اختطاف خبيرين أمريكيين، واستمرت حوادث سرقة السيارات، ولكنها بمعدل اقل مما كانت عليه من قبل، مما يعتبر بادرة تفاؤل.

- هذا صحيح، ولكنني لا أريد ان اطمئن ويطمئن الآخرون الى ان الامور ستظل ساكنة. فأنا اعتقد انه ستحدث مشكلات من هذا النوع، وربما بشكل مكثف، نتيجة لحالة الاسترخاء، التي اصابت الجيش والأمن بعد ان مرت الانتخابات بسلام، مما افسح المجال امام بعض الاختلالات والمحاولات الامنية هنا وهناك، لأن مقترفي هذه المحاولات اكتشفوا وجود حالة من الاسترخاء النفسي - الأمني، وربما تتضاعف هذه المشكلات خلال شهر أو شهرين، ولكنها «تحت التحكم». وفي نفس الوقت نجري دراسة لأسباب وجذور هذه المشكلات، بحيث نتعامل معها ليس بأسلوب التصادم، وانما باستئصال جذورها، وهذا يتطلب تامين وضع خطط صحيحة، وجهد تضامني من جهات عديدة، مثل تنفيذ الاحكام في حق من صدرت ضدهم.

● هل نفذ حكم الاعدام في أولئك الذين أدينوا في قضية قطع طريق عمران حجة وعمران ريدة؟

- لم ينفذ حتى الآن، ونحن نحث جهاز القضاء على استكمال اصدار الاحكام، لأن المحاكم فصلت في القضايا باحكام صريحة بالاعدام او السجن المؤبد، والقضية الآن امام المحكمة العليا، والناس ينتظرون القرار النهائي في هذه القضايا التي لا غبار عليها.

الأمن السياسي

● انتقل العقيد غالب مطهر القمش - وزير الداخلية السابق - في التشكيل الوزاري الجديد الى رئاسة جهاز الأمن السياسي، فهل كان جهاز الأمن السياسي تابعاً لوزارة الداخلية من قبل وفصل حالياً ليكون جهازاً مستقلاً؟ أم انه كان جهازاً مستقلاً؟ وما هي طبيعة مهامه على وجه التحديد؟

- كان جهاز الأمن السياسي جهازاً مستقلاً في شطري اليمن قبل الوحدة، كما هو موجود في اي دولة أخرى، واتفق - بعد الوحدة - على تقليل دوره، وان يصبح جزءاً من وزارة الداخلية، ولكن مع تكشف حوادث العمل الخارجي والتحريض السياسي، وكثير من المشكلات التي لها علاقة بجهات خارجية. رأت القيادة انه يجب فصل هذا الجهاز لكي يتعامل مع كل القضايا التي وراءها اصابع خارجية.

● يعني ذلك ان مهمته هي أمن الدولة الخارجي؟

- نعم هو جهاز امن دولة سياسي خارجي بالدرجة الأولى. وانت تعرف انه على الصعيد الداخلي في عهد الديمقراطية والتعددية ستكون أي قضايا سياسية ليست من اختصاص جهاز الأمن السياسي وحده، بل ستكون من اختصاص وزارة الداخلية، ثم تحول الى اجهزة النيابة والقضاء.

ونلاحظ في هذا الشأن ان الجهاز المركزي للأمن السياسي له وظيفة لا يستغني عنه في ادائها، ولكن ستكون هناك علاقة بين الجهاز ووزارة الداخلية، في مجال التعامل مع القضايا التي لها صفة سياسية واخرى جنائية، وليس هناك تنافس بين الجهتين، وانما هناك تكامل بينهما.

تهجير اليهود

● هناك قضية لها علاقة بعمل وزارة الداخلية وجهاز الأمن السياسي في نفس الوقت



وهي قضية تهجير يهود اليمن الى اسرائيل، وكان يهودي أمريكي في اليمن قبل نحو اسبوعين، تمكن من السفر ومعه ١٥ يهودياً يمنياً، ويبدو ان السلطات اليمنية لا تحرك ساكنا بشأن هذا الموضوع؟

- في ظل الدستور والقوانين السائدة يتعذر علينا منع أي مواطن يمني - بما في ذلك اليهود - من السفر، وحتى إذا منعناه يستطيع ان يثير قضية، ويحصل على أمر السفر، ولا يمكن معاملة أي من هؤلاء باستثناء من المعاملة التي يحصل عليها اليمنيون الآخرون.

● اتفق معك في هذا، ولكن اليهودي الاجنبي يقوم شخصياً باستخراج جوازات السفر لليهود اليمنيين، لأنهم أناس بسطاء لا يستطيعون ذلك بأنفسهم؟

- هذا أمر لن يحدث ولن نسمح به، وأي مواطن يمني له الحق في السفر، وإذا وجد سبب يبرر ذلك سنسمح له بالسفر، مع التأكد من انه ليست هناك جهة وراء هذا السفر. فوجود أي جهة وراء هذا السفر أمر غير مقبول.

التعديلات الدستورية

● علمت ان آخر اجتماع للجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام بلور موقفاً لا يحبذ التعديلات الدستورية المقترحة. فما هي تفاصيل ذلك؟

- ربما كان ما علمته ليس جديداً بالشكل الكافي، نحن طبعاً مع التعديلات الدستورية، ولكننا نرفض ان تكون وسيلة للضغوط والمساومات. فنحن نريد تعديلات دستورية يوافق عليها الجميع وتخدم الاهداف، وأجمعت عليها كل الاحزاب، لكي نزيل أي لبس دستوري يتعلق بالازدواجية في نظام الحكم، وتطور النظام الديمقراطي.

● ولكن صيغة مجلس الرئاسة تعرضت لانتقادات في المرحلة السابقة؟

- لم تكن التعديلات الدستورية مقترحة من مجلس الرئاسة، ولكنها صيغة قدمها القانونيون، وكان هناك اقتراح بان يتقدم بها مجلس الرئاسة الى مجلس النواب، ولما اقترب موعد الاجتماع الأول لمجلس النواب الجديد، رجح مجلس الرئاسة ان يعدل عن هذا الراي، وان يتقدم اعضاء مجلس النواب انفسهم بهذه التعديلات، لكي يناقشها المجلس ويتبنى ما يراه مناسباً منها، على ان تخضع لاعتبارات عديدة منها:

الأول: موافقة أطراف الائتلاف.

والثاني: مناقشة اللجان البرلمانية المختلفة.

ولما بدأت مناقشة هذه التعديلات بين أطراف الائتلاف، اتفق المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للاصلاح على عدد من هذه التعديلات، وعندما جاءت مشاورات تشكيل الحكومة، توقف الحوار حول هذه التعديلات. والآن يفترض ان تجتمع هذه الأطراف لاستئناف المناقشة، وبعد ذلك تقدمه الكتلة البرلمانية (الحكومة) المشتركة الى مجلس النواب.

ولكننا لمسنا - خلال الاسبوعين الماضيين - تصوير الأمر وكأنه مطلب للمؤتمر وحده، فطرحنا في الاجتماع الأخير للجنة العامة (يوم 26 يونيو (حزيران) الماضي) ان هذه قضية وطنية سواء بالنسبة للائتلاف أو خارجه، ولا يمكن ان نصر على صيغة معينة، وان نتفق على تقديم ما يتفق عليه الجميع.

● هل تعني انه ليس هناك مشروع محدد للتعديلات الدستورية، ولكن هناك فكرة مطروحة للمناقشة بشأن هذه التعديلات؟

- المشروع المحدد لم يكن مشروعاً تبنته جهة واحدة، ولكنه مشروع تقدمت به الجهات القانونية الى مجلس الرئاسة، فقطع الائتلاف شوطاً - لا بأس به - في مناقشته، ووافق على جزء منه، وما بقي مطروح للحوار. وليست هناك نية - داخل المؤتمر - للاصرار على هذه الصيغة أو تلك. وانما عندنا قناعة بأنه ما دامت التعديلات تمثل رغبة لدى الغالبية من أعضاء الاصلاح والمؤتمر والحزب الاشتراكي فإننا نريد ان نقدمها الى مجلس النواب بعد تنقيحها ومناقشتها.

ويهمني ان أؤكد أنه ليس هناك موقف جديد من جانب المؤتمر، اللهم اننا لا نريد ان تحدث مزايدة، أو يتحقق لدى الناس انطباع باننا متهافتون ونريد ان نساوم، فإذا حصلت التعديلات على موافقة الائتلاف كان بها، وإذا لم تحصل نبحث عن صيغة جديدة.

المؤتمر والاشتراكي

● قال البعض في الأشهر السابقة إن المؤتمر كان يضغط لتحقيق التعديلات الدستورية وتحويل مجلس الرئاسة الى رئيس ونائب للرئيس، كما انه يضغط كذلك لتوحيد المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في حزب واحد. فهل هناك تراجع ايضاً عن قضية التوحيد؟

- هاتان قضيتان منفصلتان. بالنسبة لقضية التعديلات الدستورية فقد جاءت في البرنامج الانتخابي للمؤتمر، وتعلقت بشكل رئاسة الدولة وبنظام الحكم المحلي بالانتخابات، اضافة الى تأسيس مجلس الشيوخ. ولم تكن هذه القضية في البرنامج الانتخابي للمؤتمر وحده، وانما تطرقت اليها البرامج



المصدر : الشرق الأوسط / المدينة

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابية للأحزاب الأخرى، لأن هناك ثغرات في الدستور، كما ان هناك طموحات جديدة لم تدخل فيه، وخاصة بالنسبة للحكم المحلي وانتخابات المحافظين. وهي تعديلات نحن وغيرنا مصممون عليها.

اما في ما يتعلق بالتوحيد بين المؤتمر والحزب فلن يستطيع اي من المؤتمر الشعبي او الحزب الاشتراكي وحده ان يصر على موقف معين، لأنها قضية تمس التنظيمين معاً، وإذا لم تتحقق لديهما القناعة الكاملة بشأن التوحيد، فلن يتحقق. والمؤتمر لا يضغط بشأن هذه القضية، وانما يريد قناعة كاملة، وكانت هناك دعوة لذلك قبل الانتخابات، ولكن الحزب رجح تأجيلها الى ما بعدها، ولم نمانع في هذا التأجيل.

والآن بعد الانتخابات، ما زال المؤتمر على موقفه الثابت بأن الأمر رهن استجابة الحزب لدعوة التوحيد، فإذا كانت ايجابية سنقدم عليها، وإذا لم تكن ايجابية فلسنا مضطرين وليس الحزب مضطراً للتوحيد، هناك أهداف مشتركة إذا تمسك بها الطرفان فيمكن ان تتم عملية التوحيد بسهولة.

● ما هو الفرق بين مفهومي «الكتلة التاريخية» لدى الحزب الاشتراكي، و«الاصطفاف التاريخي» لدى المؤتمر الشعبي؟

- هذه بعض التعبيرات والمصطلحات المستخدمة، ومع احترامي لمفهوم «الكتلة» أو «الاصطفاف» فإن معطيات الوحدة والانتخابات غيرت كثيراً من هذه المسألة، فالكتلة يمكن ان تصبح كتلاً، والاصطفاف يمكن ان يصبح صفوفاً، فهناك خيارات حرة وصريحة، وفي منأى عن كل هذه الاصطلاحات، يمكن ان نقول ان المؤتمر الشعبي العام له خلفيته التاريخية والسياسية وأهدافه وله قواعده، كما ان الحزب الاشتراكي له خلفيته التاريخية وأهدافه الواضحة.

ومع تحقيق الوحدة - التي اعتبرها توافقاً بين اهداف المؤتمر والحزب بغض النظر عن خلفيتهما - وكذلك تطبيق التعددية التي اعتبرها نتيجة لأهدافهما المشتركة، يجد المؤتمر انه نتيجة هذا التوافق في دوائر تاريخية مهمة أثرت على مصير الشعب وحياة الناس ووضع اليمن ككل في المنطقة، فمن الطبيعي ان تكون ثمة اهداف كبيرة مشتركة للتنظيمين، وربما إذا كانا في بوتقة واحدة لها وثيقة موحدة، فإنهما يصلان الى اهدافهما بوتيرة أسرع.

قضية المفقودين

● هناك قضية اجتماعية - سياسية تتعلق بوضع المفقودين السياسيين بسبب الصراعات المتعددة في الشطرين من قبل، ما هو موقع هذه القضية على جدول أعمال الحكومة الجديدة؟

- على امتداد 3 سنوات بعد الوحدة أثير هذا الأمر عدة مرات. وبالنسبة الى الشطر الشمالي السابق، فلم تكن هناك صراعات، وبالتالي لم يكن لدينا مفقودون، أما حكومة الشطر الجنوبي فقد تعرضت لكارثة 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986، وانت تعرف ان عدد ضحاياها كان خيالياً - سواء القتلى أو المفقودين - وبقيت علامة استفهام كبيرة بشأن ما إذا كان هناك مفقودون؟

● هذا السؤال موجه اليك بصفتك وزيراً للداخلية، هل هناك معتقلات سرية او كانت سرية تضم عدداً من المفقودين محتجزين؟

- أنا كوزير داخلية جديد على هذا المنصب، ولكنني - كسياسي - لم يتوفر لدي أو لدى غيري على ما أعلم ما يدل على اي معتقلات سياسية خفية، أو على اي مفقودين بمعنى انهم ما زالوا موجودين. ومن ثم فإننا نعتبر المفقودين مفقودين بشكل نهائي وشهداء.

ولكن هناك مبالغة كبيرة في هذه القضية.

● ما هي إذن أوضاع الأسر التي ما زالت تنتظر عائلها؟ هل هناك اجراء تعتزمون اتخاذه بهذا الشأن؟

- أولاً، اتخذت على مدى السنوات الثلاث اجراءات من ميزانية الدولة، واستحقاقات الشهداء والمفقودين والمعوقين نحو مائة مرة، بمعنى انه كل من اشتبه في ان عائله فقد في الحرب أو اثناء الاحداث حصل على مرتب، وكل من ثبتت حالته من المفقودين في الحرب او في أحداث 13 يناير او في أية احداث أخرى في الشمال أو الجنوب اثناء الصراع بين الشمال والجنوب، هؤلاء كلهم سويت أوضاعهم.

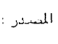
● ولكنني أعرف حالات لم تسو أوضاعها؟

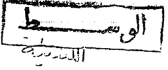
- هذه الحالات لو طرحت فإننا جاهزون لتسويتها، لأن المسألة لم تعد جديدة، وانما تتعلق بتنفيذ قرارات وقوانين سائدة بالفعل منذ قيام الوحدة. وأنا أعلم ان عشرات الآلاف في الجيش والأمن أعيدوا الى وظائفهم - واطلق عليهم «العائدون» - وسويت أوضاعهم من حيث رواتبهم ورتبهم وامتيازاتهم أسوة بزملائهم، أما الشهداء فهذا أمر مفروغ منه في أي مجموعة كانوا.

● هل ينطبق ذلك على الشهداء المدنيين أيضاً؟

- ينطبق عليهم جميعاً سواء كانوا مدنيين او عسكريين، ولكن لو بقيت حالات، فليس امراً صعباً أن تسوى، لأن مفعول القرار السائد منذ 22 مايو (أيار) عام 1990 - عندما تحققت الوحدة - سيطبق عليهم.







الاشتراكي اليمني يناقش التحالف

صنعاء - «الوسط»

ناقشت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في دورتها الاستثنائية، وثيقة التنسيق التحالفي بين المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي على طريق توحيدهما، ووثيقة الائتلاف البرلماني والحكومي بين الاحزاب الثلاثة الاشتراكي والمؤتمر والتجمع اليمني للاصلاح.

ولوحظ غياب السيد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد في الحزب الاشتراكي. وذكرت مصادر يمنية ان سبب غيابه معارضته توحيد المؤتمر والاشتراكي، فيما اكد لـ «الوسط» السيد عبدالرقيب مقبل، السكرتير الصحافي للأمين العام المساعد، أن غيابه هو «لأسباب صحية خارجة عن ارادته»، نافياً اي تفسير آخر. الا ان احداً من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي لم يغب عن الاجتماع، باستثناء السيد جارالله عمر الموجود في الولايات المتحدة، منذ اكثر من شهر، تلبية لدعوة خاصة.

وركّز الامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض في كلمته امام المجتمعين على ثلاث مسائل:

١ - ائتلاف الاحزاب الثلاثة في البرلمان والحكومة، فاكد ان «التجربة تستحق كل الرعاية لانجاحها».

٢ - وثيقة التنسيق التحالفي على طريق توحيد المؤتمر والاشتراكي. وطالب البيض بصورة غير مباشرة، العناصر التي تعارض توحيد الحزبين بالنظر الى الموضوع نظرة واسعة، في ضوء المتغيرات السياسية والاهداف المستقبلية، معتبراً ان التوحيد لا يلغي التمايز، لأن «من حق الجميع ان يتوحدوا على القواسم التي تجمعهم وان يتمايزوا في الممارسات والسلوك».

٣ - المرونة في الحوار حتى يتوجه الحزب نحو مرحلة جديدة من حياته ■



البيان الوزاري لحكومة العطاس مزيج من برامج الاحزاب المؤتلفة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ يلقي رئيس الوزراء اليمني المهندس حيدر ابو بكر العطاس اليوم الاحد امام مجلس النواب اول بيان للحكومة الائتلافية التي يشترك فيها «المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني للاصلاح» و«الحزب الاشتراكي اليمني».

ويعكس البيان الذي على اساسه ستطلب الحكومة الجديدة ثقة البرلمان مجمل الاتجاهات العامة مما احتوته برامج الاحزاب الائتلافية عن صلاح الاوضاع الاقتصادية ورفع المعاناة المعيشية عن كاهل المواطنين، وتاكيد الامن والاستقرار، والتزام تعزيز النهج الديموقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة، وتجسيد مبدا استقلالية القضاء ونزاهته وضمان اقامة العدل والانصاف وتنفيذ الاحكام، واستكمال التشريعات الوحدوية بدمج ما تبقى من المؤسسات والاجهزة لازالة آثار التشطير، وانجاز التقسيم الاداري للجمهورية على اسس ومعايير علمية بما يعزز الوحدة الوطنية، وانتخاب المجالس المحلية والحد من المركزية.

ويركز البيان في اهدافه العامة على اهمية القيام بجملة من الاصلاحات الادارية والمالية تستهدف تحقيق الانضباط الاداري والمالي، وارساء مبدأ الثواب والعقاب، وانهاء الاختلالات والازدواجية، واستعادة ثقة المواطن بجهاز الدولة، وتفعيل اجهزة الرقابة والمتابعة، وتقويم الاداء ودعم الاجهزة المسؤولة عن التخطيط والاحصاء والتاهيل والتدريب.

وفي المجال الاقتصادي، يؤكد البيان اهمية انتهاج سياسة اقتصادية على اساس مبدأ حرية السوق في شكل تدريجي يعتمد على المنافسة المشروعة بين الانشطة الاقتصادية واحترام الملكيات الخاصة والعامة والتعاونية والمختلطة، والبعد عن الاحتكار وتحسين مستوى معيشة المواطنين ومراجعة السياسة المالية والنقدية بما يحد من التضخم وارتفاع الاسعار، وتعزيز وضع العملة الوطنية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمايتها وتشجيع الادخار والاستثمارات المحلية والاجنبية في كل المجالات وحماية المنتجات المحلية ومكافحة التهريب ومنح الامتيازات والتسهيلات والحوافز لتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي والصناعات القائمة على المواد الخام المحلية ومواصلة عمليات البحث والتنقيب عن النفط والمعادن والاستثمار الأمثل لها.

وفي الجانب الامني، تناول بيان الحكومة اهمية توحيد المؤسسة العسكرية، واستكمال توحيد الاجهزة الامنية وتصحيح اوضاعها. والعمل على تاكيد الاستقرار وأمن الوطن والمواطن وضبط العناصر الخارجة عن القانون وتقديمها الى القضاء.

وفي مجال السياسة الخارجية، يؤكد البيان على تعزيز دور اليمن الاقليمي والعربي والاسلامي والدولي، واعطاء الاولوية لتوطيد علاقات متميزة بدول الجزيرة والخليج على اسس من الثقة والتعاون البناء، وتعزيز المصالح المشتركة مع كل الاقطار العربية.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٣

بسبب خلافات حادة

استقالة مجاهد ابو شوارب من حزب البعث اليمني

لندن - صنعاء:
«الشرق الاوسط»

قالت دوائر سياسية وحزبية يمنية ان العميد مجاهد ابو شوارب - نائب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة، وعضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن (الجناح الموالي للعراق) - قدم استقالته من الحزب اثناء وجوده في لندن اخيرا.

وذكرت بعض المصادر انه ارسل الاستقالة بالفاكس الى بغداد مباشرة، بسبب خلافات حادة في صفوف قيادة حزب البعث اليمني، تفاقمت في الفترة الاخيرة، واصبحت تهدد وحدة الحزب.

وكانت مصادر مقربة من العميد ابو شوارب رفضت تأكيد او نفي نبأ الاستقالة، وقالت انها «تسمع - مثل غيرها - ما يتردد في الاوساط السياسية اليمنية» وتوقعت ان يتضح الموقف بهذا الشأن خلال اسبوع.

وعلمت «الشرق الاوسط» بالخبر من مصدر بعثي يمني قال أن «الخلافات داخل الحزب توشك على الانفجار، بعد ان تفاقمت في الآونة الاخيرة وبعد انقسام القيادة الى جناحين، يتزعم احدهما العميد مجاهد ابو شوارب، والآخر الدكتور قاسم سلام، عضو القيادة القومية وأمين سر قيادة حزب البعث اليمني».

وبينما اثار الخبر همسا في الاوساط السياسية اليمنية، وصف مصدر رسمي «رفيع المستوى» خروج العميد ابو شوارب من قيادة البعث بأنه يعني «نهاية حزب البعث في اليمن».

وقالت مصادر مطلعة ان استقالة ابو شوارب من البعث كانت متوقعة منذ فترة، خاصة بعد ان عانى الحزب عزلة سياسية بسبب هزيمته في الانتخابات البرلمانية الاخيرة، التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي، ولم يحصل الا على 7 مقاعد في مجلس النواب الجديد، الذي يضم 301 نائب.

ويفسر المراقبون استبعاد البعث من الائتلاف الحكومي بانه تأكيد للتوجه اليمني الجديد بحسن النية «تجاه تحسين العلاقات مع دول الخليج وازالة آثار ازمة احتلال الكويت التي اضرت باليمن».

٩٦٠٤٣٣



المصدر : الشرق الأوسط / اللندنية

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٣

«الشعبي» اليمني يستعد لعقد مؤتمره الخامس

بناء قاعدي للهيكل التنظيمي واهتزاز مصداقية التوحيد مع الاشتراكي

لندن: من لطفي شطارة

أكد عبد السلام العنسي - عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) ورئيس الدائرة العامة في المؤتمر الشعبي العام (الشريك الاكبر في الائتلاف اليمني الحاكم) - ان اللجنة العامة ما زالت في انعقاد مستمر، لمناقشة جميع المستجدات السياسية، والاوضاع التنظيمية داخل المؤتمر. وقال - في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» - ان المؤتمر سيعيد النظر في هيكليته الداخلية، بهدف اصلاح الاختلالات التنظيمية، التي برزت خلال الانتخابات النيابية الماضية. وكشف عن ترتيبات تجري لانتخابات حزبية داخل المؤتمر، تبدأ من القاعدة حتى مستوى القيادة، لمعالجة الاخطاء التي وقعت خلال المرحلة الماضية. وأوضح ان المؤتمر الشعبي يستعد لعقد مؤتمره الخامس قبل نهاية العام الجاري، لاختيار قيادة جديدة، ولكنه أكد ان الرئيس علي عبد الله صالح سيبقى في منصبه كأمين عام.

وأضاف العنسي ان هناك أعادة للنظر في تركيبة دوائر المؤتمر، وتوقع دمج عدد منها، بعد تعيين بعض قيادات المؤتمر اعضاء في الحكومة الجديدة، وأعلن ان هناك تغييرات ستشمل قيادات حزبه في المحافظات. ويقول المراقبون ان ذلك يشير الى احتمال تغيير قيادات المؤتمر في عدن وبعض المحافظات الجنوبية، التي مني فيها المؤتمر بخسارة ساحقة في الانتخابات النيابية التعددية، التي جرت لأول مرة في اليمن يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي، وتحملت تلك القيادات مسؤولية هذه الخسارة، رغم حديثها عن خروقات وتزوير نسبتها الى الحزب الاشتراكي اليمني، الذي حقق فوزا كبيرا في هذه المحافظات. وأعرب العنسي عن أسفه بشأن عدم اقرار اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني - في دورتها الاخيرة - «وثيقة التنسيق التحالفي نحو التوحد»، التي وقعها الرئيس علي عبد الله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، ونائبه علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني.

وقال ان قرار اللجنة المركزية بإحالة الوثيقة الى المؤتمر العام الرابع للحزب - المقرر عقده في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل - قد جمد الخطوات التي كان قد اتفق عليها في الوثيقة، وكان من ابرزها تشكيل لجنة اعداد الوثائق للتنظيم الموحد، التي ضمت كلاً من عبد السلام العنسي ويحيى المتوكل (المؤتمر) والدكتور ياسين سعيد نعمان وأنيس حسن يحيى (الاشتراكي). وأكد ان الشعبي لن يلهث وراء قضية التوحيد، التي كانت الحماسة لها من منطلق وطني بحت حفاظاً على الوحدة الوطنية وتجسيداً لها، وليس من منطلق حزبي ضيق.

وأضاف انه «اذا كان الآخرون يريدون التراجع عن ما تم الاتفاق عليه، فالمؤتمر مستعد - ورغم كل ذلك - للحوار معهم عن صيغة جديدة للتنسيق والتعاون».

وعبر العنسي عن اعتقاده «ان مفهوم المصداقية في تنفيذ ما قد أتفق عليه يهتز عندما نتراجع عنه، ونصبح كالتي نقضت غزلها»، ولكنه أكد ان الايام المقبلة كفيلة بكشف الغموض داخل بعض الاحزاب السياسية، وهي عبارة يعتقد انها اشارة الى «الخلافات الموجودة داخل الحزب الاشتراكي» حول عدد من القضايا، واهمها مسألة توحيد الحزب والمؤتمر، وتعليق اقرار الاتفاقية التي وقعت بين قيادتي التنظيمين قبل الانتخابات بفترة وجيزة.

ووصف ما يدور حاليا داخل أروقة وكواليس «الآخرين» بانه «اضطرابات» قال انها «سوف تعالج بحكمة، وسوف تتغلب المصلحة الوطنية العليا لليمن على المصالح الحزبية او الشخصية الضيقة».



حكومة العطاس تواجه تحدي «الوعود المكررة»

بيان الحكومة اليمنية يركز على مشكلات الاقتصاد ويطرح آليات للتنفيذ وبناء دولة حديثة



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 5 يوليو 1992

صنعاء: من حمود منصر

أكد بيان الحكومة اليمنية الجديدة ان الائتلاف الحكومي (بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) لا يعني صورة جديدة من التقاسم، وانما ينبغي ترتيب الاوضاع الادارية للدولة على اساس المؤهلات والخبرات، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وشدد على ضرورة السعي الجماعي لصيانة المؤسسات الدستورية واحترام اختصاصاتها، وتنشيط دور الاجهزة القضائية والادارية، وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات.

واشار المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، في معرض تقديم بيان حكومته الى مجلس النواب اليمني امس - الى ان البرنامج جاء نتيجة حوارات مستفيضة - بين اطراف الائتلاف - حول التوجهات العامة.

وجدير بالذكر ان جميع اعضاء الحكومة حضروا جلسة البرلمان امس، ما عدا مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، وجار الله عمر وزير الثقافة، اللذين لم يؤديا اليمين الدستورية امام الرئيس علي عبدالله صالح بعد. وبعد ان شخص البيان المشكلات التي يعاني منها اليمن على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والادارية والأمنية، حددت الحكومة الاهداف والمهام المباشرة، وقال البيان «ستكون الحكومة - وهي تنفذ برنامجها بعد ان تحوز على ثقتكم - على اتم الاستعداد لتقبل اي نقد بناء، يستهدف تقويم اي اعوجاج او اخطاء في الممارسة».

اهداف اساسية

وحدد اهداف الحكومة على النحو التالي:

- تعزيز النهج الديمقراطي الشوروي، القائم على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، وتثبيت تقاليد سليمة للممارسة الديمقراطية، والتصدي لأي ممارسة تستهدف النهج الديمقراطي، او الالتفاف عليه، وحماية الحريات العامة وحقوق الانسان، وتمتين عرى الوحدة الوطنية، وبناء وتعزيز اسس الدولة اليمنية الحديثة، دولة المؤسسات الدستورية.
- تجسيد مبدأ استقلالية القضاء، وكفاءته، ونزاهته.
- استكمال التشريعات الوحدوية، ودمج ما تبقى من المؤسسات والاجهزة لازالة آثار التشطير، وانجاز التقسيم الاداري للبلاد على اسس ومعايير علمية، بما يزيل آثار التشطير، وانتخاب المجالس المحلية، والانتقال التدريجي الى تطبيق اللامركزية الادارية.
- القيام بجملة من الاصلاحات الادارية والمالية تستهدف تحقيق الانضباط، وارساء مبدأ الثواب والعقاب، والقضاء على الفساد المالي والتسيب الاداري، واستعادة ثقة المواطن بالدولة، وتنشيط اجهزة الرقابة.
- انتهاج سياسة اقتصادية على اساس مبدأ حرية السوق بشكل تدريجي، والبعد عن الاحتكار والتحايل، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي كضرورة لتعزيز الاستقلال السياسي، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ومراجعة السياسة المالية والنقدية، بما يحد من التضخم وارتفاع الاسعار. وتعزيز وضع العملة الوطنية، وتشجيع الادخار والاستثمارات المحلية والاجنبية، وحماية المنتجات المحلية ومكافحة التهريب، ومواصلة عمليات البحث والتنقيب عن النفط والمعادن، والعمل على تطوير حقول النفط والغاز المكتشفة، والاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية والمنزلية.
- العمل على تحقيق مبدأ العدل في توزيع المشاريع الخدمية على جميع مناطق الجمهورية.
- اعتماد قاعدة التخطيط العام المباشر لكافة اوجه النشاط التنموي بالدولة.
- وضع وتحديد سياسة واضحة لاستخدام اراضي وممتلكات الدولة، واستكمال التسوية النهائية والمرضية لموضوع المساكن، والعقارات المؤممة، والاراضي الزراعية، على قاعدة التعويض العادل.
- استكمال توحيد الاجهزة الامنية والعسكرية، وتصحيح اوضاعها.
- انتهاج سياسة خارجية تعزز دور اليمن الاقليمي والعربي والاسلامي والدولي، واعطاء الاولوية لتوطيد علاقات متميزة بدول الجزيرة العربية والخليج، على اسس من الثقة والتعاون البناء، وتعزيز المصالح المشتركة مع كافة الاقطار العربية، وتعزيز التضامن العربي والاسلامي، وتطوير علاقات التعاون مع الدول والمنظمات الاقليمية والدولية.

آليات التنفيذ

وقد عرض البرنامج امام كل من تلك القضايا الخطوات الاجرائية، والآليات التنفيذية لتحقيق الاهداف المرجوة.

واكد على ان الحكومة ستجري اصلاحات واسعة في المجال المؤسسي للدولة، من خلال التشريعات والتنظيم الاداري والمالي والهياكل الوظيفية، وتحسين الاداء، ورفع مستوى الرقابة، وتفويض الصلاحيات.

وفي ما يتعلق بالقضايا الآنية والمباشرة وعلى رأسها الاقتصاد فقد اكد البرنامج ان الحكومة ستعمل من أجل «تحقيق انتعاش اقتصادي سريع»، وذلك باتخاذ التدابير التي تمكن من محاصرة البطالة، والحد من ارتفاع الاسعار، وتصحيح الاوضاع المالية العامة، ورفع كفاءة الاداء والانتاجية، وتحقيق تطور في السياسات المالية، والنقدية والاستثمارية، حيث ستعمل على توفير فرص عمل جديدة، وتصحيح اوضاع العملة والقطاع

المصرفي، واعادة النظر في وظيفة البنك المركزي.

كما ستعمل على معالجة اوضاع الموازنة العامة للدولة، من خلال تقليص الانفاق الحكومي لمحاصرة العجز، والحد من الانفاق الاستهلاكي، وايقاف العبث واية تجاوزات في المؤسسات العسكرية والأمنية، والبحث عن اوعية ضريبية جديدة، ومكافحة التهريب الجمركي والضريبي، وتحويل المؤسسات والهيئات والشركات الخاسرة الى شركات مساهمة او مختلطة او خاصة، وتصفيتها وفق اسس اقتصادية وقانونية محددة. وفي مجال التموين والتجارة اشار البيان الى ان الحكومة ستستمر في سياستها المتعلقة بالانتقال التدريجي الى حرية السوق، وستعمل على توفير النقد الاجنبي لتغطية المواد الاساسية (القمح والارز والدقيق والادوية) وستعمل ايضا باتجاه تحرير هذه السلع مستقبلا، وفتح باب الاستيراد، وتشجيع الصادرات، واعادة النظر في قوانين التجارة الخارجية. كما تعرض البرنامج للتوجهات الاساسية والاجرائية في ما يخص تسيير اجهزة الاعلام والصحافة، والتأكيد على تنفيذ الخطة العامة للثقافة، وتحقيق وحدة التعليم، وترك المجال للمختصين في بحث آليات تحقيق ذلك، وربط موجات التعليم العالي بمتطلبات التنمية، ومعالجة القضايا الاجتماعية المختلفة كالامية، والتدريب المهني.

واشار الى ان الحكومة ستعمل على اعادة تشكيل وتنظيم القوات المسلحة وتحديد حجمها البشري ومستلزماتها المادية على اسس علمية سليمة.

وبعد ان استكمل المهندس العطاس تقديم البيان بدأ بحث الاليات التي سيتم اتباعها لمناقشته، والنظر في امكانية منح الحكومة ثقة البرلمان، وقدمت عدة مقترحات، ثم استقر الرأي النهائي على تشكيل لجنة متشركة من بين اعضاء البرلمان والحكومة لدراسة البيان، وتقديم خلاصته النهائية الى المجلس غدا.

ويؤكد عدد من اعضاء الحكومة على ضرورة تكاتف كل الجهود سواء على مستوى الحكومة والبرلمان، او الرأي العام اليمني للخروج بالبلاد من المشكلات التي تعاني منها. الا ان عددا من اعضاء البرلمان يرون ان بيان الحكومة تضمن نفس الوعود التي سمعوها من حكومات سابقة ولم تتحقق، ومن المتوقع ان ترتفع حرارة المناقشات في الجلسات المقبلة لمجلس النواب.



مجلس النواب اليمني استمع الى بيان الحكومة

صنعاء - الحياة - استمع مجلس النواب اليمني امس الى بيان الحكومة (٣٢ صفحة) الذي قدمه رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس.

وتضمن البيان برنامج الحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والوضع الاداري والامني وتطوير اداء الرقابة والمحاسبة، وايجاد فرص عمل جديدة لتوفير مداخيل مناسبة للمواطنين ومحاصرة البطالة.

وتضمن البيان ايضا الموازنة العامة للدولة وطرق تقليص الانفاق الحكومي وتنمية الموارد ومعالجة اوضاع منشآت القطاع العام وتنمية القطاعات الانتاجية وتنمية الخدمات المنتجة كخدمات النقل والمواصلات والكهرباء ومياه الصرف الصحي وغيرها من المشاريع التنموية.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٣

السفير اليمنى بالسعودية لـ « العالم اليوم »

١,٣٣ مليار دولار مشروعات استثمارية جديدة باليمن



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

□ جده – محمد قنديل:

اكد غالب على جميل سفير اليمن بالمملكة العربية السعودية ان الحكومة اليمنية قدمت فى الاونة الاخيرة العديد من التسهيلات والحوافز لجذب الاستثمارات العربية والاجنبية الى اليمن. وقال السفير اليمنى فى حديث خاص لـ «العالم اليوم» ان قانون الاستثمار اليمنى الجديد يعد من افضل القوانين الاستثمارية بالمنطقة العربية مشيرا الى انه صدر بعد دراسات عديدة، لجذب الاستثمارات الى القطاعات الاقتصادية التى تكتسب اولوية خاصة لدى الدولة.

وقال ان هناك اولويات استثمارية مقسمة الى زراعية وصناعية وسياحية وهى التى ركزت عليها الدولة فى الاستثمار.

والحقيقة ان رأس المال اليمنى وغير اليمنى متحفز للاستثمار فى البلاد بعد ان استقرت الامور ووضحت بعد فترة الانتقال وانتهاء الانتخابات بسلام، وتشكيل الحكومة ومجلس الشورى وانتظام المؤسسات الشرعية بحيث اصبح الوضع مواتيا جدا لكل من يريد الاستثمار داخل اليمن تحت حماية كاملة بموجب قانون الاستثمار الجديد.

وطلب السفير اليمنى من المستثمرين الذين يريدون الاستفسار حول هذا القانون مراجعة السفارات والقنصليات اليمنية للحصول على كافة المعلومات الخاصة بهذا القانون والاطلاع عليه وعلى اصدارات الهيئة العليا للاستثمار التى انشئت من جديد لاختصار المدة التى كان يقضيها المستثمر فى متابعة الاجراءات القانونية وغير القانونية فى الادارات والوزارات المختلفة بحيث اصبحت هذه الهيئة هى الجهة المعنية بالاستثمار والتى ياتى اليها المستثمر رأسا لتمده بكل المعلومات المطلوبة للاستثمار وانهاء الاجراءات فى مدة قياسية جدا.

تحويل الارباح دون قيود

وحول المشاريع المطروحة للاستثمار الان فى كافة المجالات التى تركز عليها اليمن قال السفير غالب على جميل ان الارقام وصلت الى اكثر من ٢٢ مليار ريال يمنى ١,٣٣ مليار دولار وهذه القيمة تمثل الرخص التى منحت للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المطروحة للاستثمار.

وقال ان القانون الجديد للاستثمار وهو قانون مرن يسمح بتحويل الارباح الى الخارج دون قيود، لتشجيع المستثمرين اليمنيين والاجانب لاختيار اليمن للاستثمار باعتبارها بلدا بكرا واعدا سيكون له مستقبل زاهر فى القريب العاجل، خاصة بعد اكتشاف النفط الذى يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة فى البلاد.. ونشاط السياحة ايضا مما يؤدى الى وجود حركة اقتصادية وتجارية داخل البلاد.

وردا على سؤال عن دور السياحة فى اليمن على الاقتصاد الوطنى قال ان السياحة فى اليمن لم يكن لها وجود قبل الثورة ولم تكن مصدر اهتمام للدولة، لعدة اسباب منها عدم تقدير الدولة لدور السياحة والعملة الصعبة، وانعدام وجود الخدمات التى هى شرط اساسى لوجود السياحة.

الان اختلف الوضع كثيرا واصبحت اليمن من الدول المنشودة والمرغوبة سياحيا خاصة من الاوروبيين بعد توافر القدر المعقول من الخدمات السياحية من فنادق وبنى اساسية وبعد ما اكتشف ان اليمن البلد الوحيد فى شبه الجزيرة العربية الموجود به اثار تاريخية تعود لآلاف السنوات وكانت مطمورة تحت الارض، وبدأت حكومة الثورة منذ عام ١٩٦٢ تبحث عنها بدليل كثرة الخبراء الباحثين عن الاثار التاريخية فى اليمن وبالتحديد من فرنسا والمانيا وايطاليا بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية.

نمو النشاط السياحى

واضاف السفير اليمنى بالمملكة العربية السعودية ان اليونسكو اهتم فى السنوات الاخيرة باليمن وبالذات مدينة صنعاء والمدن التاريخية الاخرى حيث ادرجت فى قائمة التراث الانسانى واهتم بالمحافظة عليها واعادة الطبيعة التراثية اليها.

واوضح ان السياحة بدأت تنشط كثيرا فى

٣٤٠١٠٢





غالب علي جميل

اليمن فى اطار هذه الاجراءات فحضرموت التى كان لا يدخلها الفان او ثلاثة الاف سائح فى السنة سجلت عام ١٩٩٢م رقما قياسيا فى عدد السياح وصل الى سبعين الف سائح فى حضرموت وحدها.

وبالتالى فإن مستقبل السياحة جيد فى اليمن والان انتشرت وكثرت مكاتب السياحة وكثرت الفنادق بدرجاتها المختلفة من خمسة نجوم الى موتيلات صغيرة حسب المستويات المادية للسياح.

وتناول السفير اليمنى فى حديثه التطورات الحالية على الساحة اليمنية قائلا ان اليمن خلال الثلاث سنوات الماضية شهدت الكثير من المتغيرات السياسية، بداية من عام ١٩٩٠م عندما وضع الشعب اليمنى جدا لتشطيره وتمت الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو عام ١٩٩٠م واندمج الشطران فى دولة واحدة.

وخلال هذه الفترة استجدت امور كثيرة بالاضافة الى انجاز الوحدة واختار اليمن ان يكون اساس هذا النظام الوحدوى القائم على الديمقراطية والتعدد الحزبى. وعمل الحزبان «المؤتمر والاشتراكى» على توثيق هذا التوجه وانجاز المؤسسات المناسبة لجعله برنامجا سياسيا لحكومة دولة الوحدة اليمنية.

المتغيرات السياسية والاقتصاد اليمنى

وربط السفير اليمنى بين المتغيرات السياسية فى اليمن ونمو الاستثمارات قائلا ان الحكومة اعطت الفرصة لانشاء التنظيمات الحزبية وشهدت الساحة اليمنية اعدادا كبيرة من الاحزاب المختلفة من كل الفئات وبلغ عددها ما يقارب الاربعين حزبا، وأنشأ كل حزب صحيفته التى تعكس وجهة نظره ونشاطه السياسى الامر الذى اعاد الثقة بالاستقرار السياسى والاقتصادى فى اليمن.

وكان من ضمن شروط الوحدة ان يمر البلد بفترة انتقالية لمدة سنتين ونصف السنة حدد لها ان تنتهى فى ٢٢ من شهر نوفمبر عام ١٩٩٢م.ونظرا لحدوث بعض الملابسات وعدم استكمال دمج بعض المؤسسات فى الدولتين فى دولة واحدة رأت الحكومة ان تحدد الفترة الانتقالية.

وبعد انتهاء الفترة جرت الانتخابات تحت الرقابة المحلية والدولية حيث كانت الدول الاوروبية والعالم الديمقراطى مهتمين جدا بما يدور فى اليمن من تحولات سياسية خصوصا فى المجال الديمقراطى.

وقد ارسلت عدة فرق لزيارة اليمن زيارات ميدانية للترتيب ولتقديم المعونة الفنية والمادية لسير العملية الديمقراطية والانتخابات وظلت بعض الفرق ١٨ شهرا انتظارا لانتهاء الانتخابات التى جرت لأول مرة بسلام ونزاهة مع حدوث بعض الاشياء التى لا ترقى الى مستوى المخالفات او مستوى المشكلة.

واضاف ان الاحزاب كلها شاركت فى الانتخابات التى فازت فيها ثلاثة احزاب باعداد كبيرة فى المجلس، جاء فى طليعتها حزب المؤتمر الشعبى العام وهو الحزب الرئيسى فى الشمال وجاء الثانى الحزب الاشتراكى اليمنى، وهو الحزب الذى كان يحكم فى الجنوب، ثم الحزب الثالث وهو حزب الاصلاح الذى جاء فى المرتبة الثالثة وهو حزب ذو توجه اسلامى.

وانتهت بهذا الفترة الانتقالية وتمخض عن الانتخابات بروز ثلاث قوى سياسية فى اليمن وهى التى تشكل المجلس البرلمانى اليمنى فى الوقت الحاضر.

في محاولة لإخفاء الانشقاق الحزبي

البعث اليمني ينفي استقالة أبوشوارب

لندن: من لطفي شطارة

أكدت مصادر يمنية مطلعة نبا استقالة العميد مجاهد ابو شوارب، نائب رئيس الوزراء اليمني، من قيادة حزب البعث اليمني (الجناح الموالي للعراق) - رغم نفي القيادة القطرية - وقالت ان ذلك يرجع الى خلافات في صفوف الحزب تفجرت في اعقاب الانتخابات، التي اعتبرتها بعض القطاعات مخيبة لآمال البعثيين في اليمن، لانهم لم يفوزوا الا بـ7 مقاعد برلمانية، قيل ان 4 منها كانت نتيجة للنفوذ القبلي للشيخ مجاهد، ومن بينهم ابنه جبران.

وادى الخلاف في صفوف حزب البعث اليمني الى ظهور تيارين متصارعين، احدهما يتزعمه العميد مجاهد، والاخر الدكتور قاسم سلام - عضو القيادة القومية وأمين سر القيادة القطرية في اليمن - الذي كان يرغب في مشاركة حزبه في الائتلاف الحاكم، بينما رفضت الاحزاب الثلاثة الكبرى ورأت ان المقاعد البرلمانية للبعث لا تؤهله للمشاركة في الحكومة.

وعلى الرغم من ضالة التمثيل البرلماني فإن البعثيين طلبوا حقائب وزارية مهمة، اضافة الى نصيب في مناصب المحافظين.

وجدير بالذكر ان العميد ابو شوارب حصل على منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة الحالية بسبب دوره الوطني، كما انه كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية في حكومة الفترة الانتقالية.

ومازال العميد ابو شوارب يرفض اداء اليمين الدستورية لتولي منصبه الحكومي الجديد حتى الآن، بسبب رغبته في تحديد المهام التي ستناط به كنائب لرئيس الوزراء، وكان قد ذكر في احدى المقابلات الصحافية انه عين «نائبا لرئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع والادارة المحلية».

وقد نفى الدكتور قاسم سلام نبأ استقالة ابو شوارب من البعث، وقال انه من «الشائعات المغرضة» في الساحة اليمنية، و«مجرد اختلاق لا اساس له من الصحة على الاطلاق»، وهو ما وصفته دوائر المراقبين بأنه «محاولة لاخفاء الشقاق داخل البعث اليمني». واعترف بأن البعث لم يتوصل الى «صيغة مبدئية ومنهجية» للائتلاف في الحكم مع الاحزاب الثلاثة الاخرى، ومن ثم اتخذ المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح قرارهم بتشكيل الحكومة الثلاثية.

6 لجان برلمانية لدراسة بيان الحكومة اليمنية ومطالبة باجراءات محددة لمقاومة الأوبئة

صنعاء: من حمود منصر

شكلت اللجنة الحكومية ـ البرلمانية المشتركة المكلفة بدراسة بيان حكومة المهندس ـ حيدر العطاس الائتلافية ـ ست لجان تخصصية فرعية، لدراسة الجوانب المختلفة التي تضمنها البيان في كل قطاع من قطاعات عمل الحكومة، وذلك في أول اجتماع لها مساء أول من أمس، برئاسة علي صالح عباد (مقبل) ـ عضو هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني ـ انتخبت فيه النائب سلطان البركاني مقررا لها.

وستواصل اللجان الفرعية اجتماعاتها على مدى اسبوعين لدراسة بيان الحكومة، ووضع الملاحظات والاستفسارات اللازمة حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الحكومي المتعلقة بالتشريع والتعليم والثقافة، والقطاع المالي والاقتصادي والاداري، والدفاع والأمن، وقطاع الخدمات العامة والادارة المحلية، وقطاع الشباب، تمهيداً للحصول على الثقة البرلمانية.من جانب آخر واصل مجلس النواب أمس ـ برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ـ مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الأوضاع البيئية وتفشي الأوبئة والأمراض في عدد من المحافظات اليمنية. ومشكلة التلوث البيئي في أمانة العاصمة صنعاء.وكان المجلس اقر أول من أمس التوصيات ـ التي تضمنها تقرير اللجنة البرلمانية لشؤون البيئة ـ ووجه رسالة الى الحكومة يطالبها برصد وتوفير المخصصات المالية والامكانيات المادية اللازمة لمعالجة الأوضاع البيئية في البلاد بصورة عاجلة، للحد من انتشار الأمراض والأوبئة، وتقديم تقرير عاجل الى المجلس عن التدابير والاجراءات التي اتخذتها لمكافحة الأمراض والأوبئة ومستوى تنفيذ توصيات اللجنة البرلمانية في هذا الشأن.كما أكد اعضاء البرلمان على سرعة اجراء التحقيقات حول تسرب بعض الأدوية الخاصة بوزارة الصحة، وبيعها في السوق السوداء، وكلف المجلس لجنة الخدمات ـ المنبثقة عنه ـ بالاستمرار في متابعة تطورات موقف الأوضاع البيئية والصحية في البلاد، والاجراءات التي تتخذها الحكومة بهذا الخصوص، وموافاة البرلمان بالتقارير اللازمة أولا بأول.

ولوحظ ان البرلمان يناقش تدهور الأوضاع البيئية والصحية في اليمن دون ان يستدعي المسؤولين الحكوميين المعنيين بهذا القطاع، وعلل ذلك مسؤول برلماني بقوله ان المجلس لا يملك حق استدعاء اي من المسؤولين في الحكومة، قبل ان يمنحها الثقة، على الرغم من ان مشكلة تلوث البيئة اليمنية ـ خاصة في المدن الرئيسية كصنعاء وتعز وعدن ـ تفاقمت في الآونة الأخيرة بشكل كبير.



اليمن: سالم صالح يمارس مجدداً مهماته الحزبية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» من مصادر الحزب الاشتراكي اليمني ان المكتب السياسي للحزب اتخذ قراراً بتعيين سكرتيرين لمنظمات الحزب وهي مناصب شغرت في محافظات عدة.

وكان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني عقد اجتماعه الدوري امس برئاسة السيد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للجنة المركزية، وناقش عدداً من المواضيع التنظيمية والسياسية وأقرّ الموازنة الحزبية لما تبقى من العام الجاري.

وكان حضور سالم صالح الاجتماع اول دليل على ممارسته مسؤولياته الحزبية على رغم مقاطعته دورة اللجنة المركزية للحزب التي انعقدت الشهر الماضي.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٧/٧/١٩٩٢

واقرّ المكتب السياسي تكليف اللجنة المركزية متابعة موضوع اللجنة التحضيرية المكلفة التحضير لعقد المؤتمر العام الرابع للحزب المتوقع عقده في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

من جهة اخرى تدشن الخطوط الجوية اليمنية اليوم اول خط مباشر يربط صنعاء بالعاصمة الاريترية أسمرا.

ويتكون الوفد اليمني، الذي غادر صنعاء امس الى أسمرا، من المهندس احمد قائد بركات رئيس مجلس ادارة الخطوط الجوية اليمنية، والسيد محسن اليوسفي رئيس هيئة الطيران المدني والارصاد، وعدد من مسؤولي الهيئة، والسيد يحيى سويد المدير التجاري في الخطوط الجوية اليمنية.

وفي تصريح خاص الى «الحياة» قال المهندس بركات «سنذهب لتدشين هذا الخط الجديد ونبحث مع المسؤولين الاريتريين ورئيس الطيران المدني في تطوير التعاون الاخوي في مجال الطيران المدني، وسنفتتح مكتب «اليمنية» في أسمرا». وتزامن افتتاح خط «اليمنية» الجديد مع تبادل السفراء بين البلدين اذ ادى اليمين الدستورية امس امام الرئيس علي عبدالله صالح، السيد احمد عبدالله الباشا الذي عيّن سفيراً لليمن لدى دولة اريتريا المستقلة.



جارالله عمر وضع حداً لاشاعة رفضه الوزارة

اليمن: اجراءات في أبين لبدء محاكمة الفضلي

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ وضع السيد جارالله عمر وزير الثقافة اليمني الجديد وأحد ابرز قيادات الحزب الاشتراكي اليمني حداً للاشاعات التي تحدثت عن رفضه تسلّم حقيبته الوزارية بتاديته اليمين امس امام الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح.

وبات جارالله عمر آخر وزير يؤدي اليمين في الحكومة الجديدة التي تشكلت في ٣٠ ايار (مايو) الماضي برئاسة السيد حيدر ابو بكر العطاس.

وكان وزير الثقافة اليمني في الولايات المتحدة لدى تشكيل الحكومة وهو امضى بعد ذلك عطلة بين باريس وبيروت ودمشق ثم عاد الى صنعاء قبل ثلاثة ايام.

وفي عدن («الحياة»، رويتر) أعلن السيد علي المحسن رئيس النيابة العامة في محافظة ابين شرق العاصمة ان النيابة استكملت كل الاجراءات لبدء محاكمة ٤٢ متهماً على رأسهم الشيخ طارق بن ناصر الفضلي الذي كان سلّم نفسه الى ثلاثة من نواب ابين بعدما حاصرت القوات الحكومية معقله الجبلي في كانون الثاني (يناير) الماضي.

وكانت مصادر امنية في عدن افادت ان الفضلي متهم في قضية محاولة اغتيال السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ومسؤول الحزب في محافظة ابين والوقوف وراء تفجيرات في فندقين في مدينة عدن.

وقال المحسن ان الفضلي وبقية المتهمين يواجهون «تهمتين اولاهما الارهاب والنشاط المنظم بقصد ارتكاب جرائم والاخرى العمل على اقامة منظمة ارهابية للعمل في الداخل والخارج خلافاً لقانون العقوبات».

وكان اثنان من المتطرفين الاسلاميين اعتقلا في ما يتعلق بمحاولة اغتيال «مقبل» الذي اصيب بجروح. وباستثناء هذين الشخصين الاثنين فان بقية المتهمين الـ ٤٢ ما زالوا فارين، في حين ان الفضلي موجود في الاقامة الجبرية في صنعاء وطالب ذووه اخيراً باطلاقه.

١٠٩



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٣
... والخدمات الصحفية والمعلومات

حملة يمنية لمكافحة غزو الجراد

▫ المنامة - أ ف ب - قالت مصادر رسمية في صنعاء ان السلطات اليمنية تشن منذ ثلاثة اشهر معركة ضارية لمكافحة غزو أسراب الجراد التي تغزو حالياً اكثر من خمس البلاد.

وقال مدير الادارة العامة لوقاية المزروعات في وزارة الزراعة والثروة السمكية محمد يحيى الغشم «ان الوضع ميؤوس منه».

وأوضح الغشم «ان الحكومة والقوات الجوية اصبحت في حال استنفار كامل. لقد استطعنا ان ننظف اكثر من مئة الف هكتار، ولكن اكثر من خمس مجمل اراضي صعدة (٥٣٦٦٨٩ كلم مربع) في حضرموت (وسط غرب) يجتاحه الجراد».

ويرأس الغشم قسم مكافحة الجراد حيث انشئت غرفة عمليات تعمل ليل نهار. وأضاف: «كل يوم تحمل لنا رياح الشمال من المملكة العربية السعودية اسراباً تضم عشرات الملايين من الجراد». وتابع يقول: «ان هذه الحشرات تتمركز حالياً في الوسط الصحراوي للبلاد وبدأت في التسلل الى المناطق الساحلية الخضراء للبلاد اذ كان موسم الامطار الذي يسهل تكاثر الجراد طويلاً هذا العام».

وقال الغشم ايضاً: «بالاضافة الى ذلك فان النزاعات المسلحة في دول القرن الافريقي منعت هذه الدول من السيطرة على الوضع وأسهمت في استفحال الكارثة».

وأضاف: «عندنا كوادر مختصة بمكافحة هذه الظاهرة، ولكن تنقصنا المعدات اللازمة، خصوصاً مروحيات وطائرات للرش تعمل في المناطق التي يصعب الوصول اليها».

وأشاد الغشم بدعم منظمة الاغذية والزراعة الدولية حيث يشارك خبيران من قبلها احدهما اميركي والآخر تونسي منذ عدة اسابيع في مكافحة الجراد. وأوضح انه «في الماضي كان اليمنيون ينجحون في استئصال الشرّ عن طريق تناول الجراد الذي كانوا يجمعونه في اكياس كاملة، ولكن الغزو هذه المرة، اضخم بكثير».



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

إبراهيم الوزير زعيم حركة التوحيد والعمل الإسلامي باليمن:

وصلنا في حرية التعبير إلى مستوى ممتاز

صنعاء - من حسام حمدان:

□ إبراهيم بن محمد الوزير واحد من رجالات الإسلام في اليمن، ويسمونه هناك بالعلامة، وهو يتزعم حركة التوحيد والعمل الإسلامي، وقد بدأت هذه الحركة كحركة شعبية عام ١٩٤٨م وأعلن عن وجودها بعد ذلك قبل الوحدة بستة شهور، وبالتحديد في أواخر عام ١٩٨٩م، ثم أصبحت حركة رسمية بعد إعلان الوحدة. وتهتم الحركة بشكل أساسي بوحدة الأمة الإسلامية.

حول حركة العمل والتوحيد الإسلامي، وموقفها من الانتخابات اليمنية، وعن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في الواقع، وعن سبل التقارب بين الحركة وفصائل العمل الإسلامي الأخرى كان هذا الحوار مع زعيمها إبراهيم الوزير.

● **قلت له: انتم لم تشاركوا في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٧ إبريل الماضي بشكل حزبي .. لماذا؟**

- قال: نحن لم ندخل الانتخابات بصورة حزبية أو حتى بصورة مستقلة وأصدرنا بياناً وضحنا فيه وجهة نظرنا وكان لنا ملاحظات حول كثير من الأمور التي كانت قبل الانتخابات وأوضحنا في البيان أن هناك تقاسم بين الأحزاب الثلاثة حول المقاعد والحقائب الوزارية بما يدل على أن هناك تنسيقاً وترتيباً للأمور بحيث ينال المؤتمر قدراً من المقاعد وكذلك الاشتراكي والاصلاح وكانت الأمور كما توقعنا من قبل.

ولا أقول أن تزويراً قد حدث في صناديق الاقتراع وإنما حدثت ضغوط بطريقة أو بأخرى وترغيب وترهيب وأشياء من هذا القبيل مما جعل النتائج تظهر بهذه الصورة.

وأنفقت الكثير من الأموال على هذه الانتخابات وقد نشرنا هذه الأمور. ونحن برغم ملاحظاتنا على الانتخابات إلا انني أعتقد أننا وصلنا في حرية التعبير وقبول الرأي والرأي الآخر وانتقاد المسؤولين إلى مستوى ممتاز.

● **قلت له: ولكن هل قدمتم برنامجاً انتخابياً؟**

- قال: امتنعت حركة التوحيد والعمل الإسلامي عن تقديم برنامج انتخابي.

● **قلت له: ما هو تقييمكم الشامل لعملية الانتخابات؟**

- قال: لم يحدث تزوير في الانتخابات ولكن كان هناك اسراف في استخدام المال العام على عملية الدعاية الانتخابية على الأحزاب الحاكمة وعلى عملية الانتخابات. ومن المعروف أنه لا يسمح في العالم كله بأن يؤخذ من المال العام سواء للحزب الحاكم أو الأحزاب المعارضة، وكذلك فإن هذا يعد مخالفة ولا تؤدي إلى نتائج عادلة وصريحة لأن الأحزاب المعارضة لا تملك الامكانات التي تتمتع بها الأحزاب الحاكمة

هناك أحزاب كان لها موارد بطريقة أو بأخرى لكن الأحزاب الأخرى كانت امكاناتها ضعيفة ولا تسمح لها في هذا الجو بأن تشارك.

ومع ذلك أنا أعتقد أن الأمر يعتمد على صدق وإخلاص هذه الأحزاب في رفع مستوى اليمن اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً لأنه في غالبية البرامج نجد تقارباً كبيراً والمهم هو مدى إخلاص الشخص نفسه الذي فاز في الانتخابات.

ونحن مازلنا ننتظر ونؤمل من الذين فازوا سواء كانوا أشخاصاً أو أحزابا أن تكون لديهم الرغبة والقدرة والاخلاص الكامل لتطوير اليمن وتحسين أوضاعه ولاسيما فيما يتعلق بنشر العدالة التي نؤمل فيها كثيراً على مستوى الاستقرار السياسي والأمني والمحافظة على مبادئنا وشخصيتنا الإسلامية التي سار عليها اليمن منذ ١٤٠٠عام.

● **قلت له: ما رأيكم في تقسيم السلطة الآن بين الأحزاب الثلاثة التي فازت في الانتخابات.**

- قال: ليس المهم هو تقسيم السلطة ولكن المهم هو الإخلاص والكفاءة لأن الله سبحانه وتعالى حددها بصورة قاطعة بقوله «إن خير من استأجرت القوى الأمين» فالقوى هو الكفء والأمين هو المخلص، فإذا اجتمعت عند الأشخاص القوة والكفاءة الكاملة وكان إلى جانب ذلك الاخلاص للمصلحة العامة ولمبادئ الإسلام وتوجهاته التي تدعو إلى التجديد والتطور فإن هذا هو العمل الكامل.

● **قلت له: في ظل الائتلاف الحاكم الذي يقوم على أساس المشاركة وليس المعارضة أين نجد المعارضة على خارطة السياسة اليمنية؟**

- قال: الحقيقة أن المعارضة لا توجد حتى الآن بمعنى المعارضة الصحيحة كما هو موجود في بعض البلدان الاخرى. لكن المعارضة كثيرا ما تشرح وتبين أحياناً بغرض أن تستفيد الأحزاب الحاكمة من هذا الشرح والتبيين وهي أشبه بناصح ومرشد اكثر منها معارضة تريد أن تحكم بدلا عن الموجودين واسلوبها لايزال إلى الآن بهذا الشكل ومع ذلك فالمعارضة كثيرا ما تقول أراءها ولكن المؤسف أن اللغط الموجود في البلد يطغى على صوت العقل والصوت الحكيم فتضيع بعض الأصوات الصادقة وهذا ما يجعل السلطة لا تسمع ولا تصغى كثيرا الى ما تقوله المعارضة.

ومن المعروف أنه في العالم الغربي إذا اجتمعت الصحف الكبرى على نقد موضوع ما ربما يؤدي هذا إلى أزمة وإلى اسقاط حكومة. لكن هنا كثيرا ما يتكلم البعض ناقدين وناصحين ولا يسمع لهم وتظل الامور على ما هي عليه وعلى كل نحن مازلنا في طور التعلم والتعلم ولا بأس بهذا لأنه أمر طبيعي عند بداية تعلم أي شيء.

وأعتقد أن السماح بالنصيحة وسماع الرأي والرأي الآخر أمر مهم جدا حتى من وجهة النظر الإسلامية.

● **قلت له: لكن هل تعتقد أن تظل أصوات المعارضة مختلطة أم أن هناك جهات مؤسسية ستقوم بهذا الدور أم أن المعارضة ستنتقل إلى الشارع اليمني؟**

- قال: الذي أعرفه أن المعارضة في هذه الأيام - يقصد الأحزاب التي لم تفز في الانتخابات - تجتمع مع بعضها وتحاول أن يكون لها دور في المعارضة وأعتقد أنه عما قريب سيكون لها صوت مسموع ولكن أتصور في الوقت نفسه أن وعي الجمهور وأراء العلماء لها تأثير أكبر دائماً في البلدان العربية والإسلامية.

وأعتقد أن ما تسعى إليه أحزاب المعارضة الآن سيكون له دور قوى لكن ربما يحتاج الامر إلى بعض الوقت.

● **قلت له: المعروف أن هذه الأحزاب لم تحز على ثقة الناخبين ومن ثم تبدو أنها ضعيفة فهل سينعكس ذلك على أدائها؟**

- قال: الذي أتصوره أن هذه الأحزاب لم تفز في الانتخابات لأنها لا تمتلك الامكانات الكافية وهذا أثر على أدائها في الانتخابات تأثيراً كبيرا وبما أن الأمر كذلك فإنه مع مرور الأيام فإن الأكثر صدقاً سيكون أكثر نجاحا

● **قلت له: تتعدد فصائل العمل الإسلامي في اليمن فهل توجد قنوات للاتصال فيما بينها لكي تصبح تياراً واحداً؟**

- قال: الحقيقة أن هذا هو الذي ينبغي أن يكون وهذا ما ندعو إليه ونرجو أن يتحقق وكما تعرف فإن الإنسان بشر وربما يأخذه نوع من الغرور إذا وجد أن لديه الامكانات الكبيرة ومن ثم يكون أقل سماعاً لدعوة الاتحاد والوحدة. لكن بمرور الأيام فإنني أتصور أن الإسلاميين الصادقين والذين يريدون تطبيق الإسلام لابد أن يجتمعوا مهما كانوا في الوقت الحاضر مشتتين لأن الأسس الإسلامية واحدة وإذا كان هناك اختلاف في وجهات النظر في بعض الفروع فإن ذلك لن يؤثر بأية حال في واجبهم حول جمع كلمته وهذا ما سيصلون إليه قريباً في تصوري.

● **قلت له: باعتباركم أحد الكتاب اليمنيين وتمتلكون إحدى الصحف هل تعتقد أن عدد الصحف في مرحلة ما بعد الانتخابات سيشهد انحساراً أم أن الأمر سيظل على ما هو عليه؟**

- قال: أتصور أنه لابد أن ينحسر هذا الكم الهائل من الصحف وتتمحور في عدد أقل ولكن لا أتصور ولا أدعو أن يكون ذلك نتيجة ضغط من السلطة ولكن الناس بطبيعتهم والعمل الصحفي بطبيعته سيؤدي إلى أن تنحسر العملية وتستمر الصحافة الجادة.

● **قلت له: إلى أي شيء تهدف حركة التوحيد والعمل الإسلامي في اليمن؟**

- قال: كما هو واضح من تسميتها يهمها تحقيق شيئين: أولاً الوحدانية لله سبحانه وتعالى ثم وحدة الأمة الإسلامية وثانياً أن نطبق هذا الإيمان وهذا التوحيد في كل أعمالنا بحيث يكون عملنا كله عملاً إسلامياً ويظهر فيه شيئان: أولاً: الفهم الصحيح وثانياً: التطبيق السليم، والفهم الصحيح يعني الاهتمام بشمولية الإسلام، والتطبيق السليم أيضاً يعني شمولية كل جوانب الحياة سواء الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية وبمعنى أن نواكب العصر بمفاهيمنا الإسلامية حتى نكون أهلنا لأن تفرض الأمة الإسلامية وجودها في العالم المتصارع.

● **قلت له: إذن ليس هناك فروق جوهرية بينكم وبين الأحزاب الإسلامية الأخرى لأن هذا ما تدعو إليه، فلماذا تظل هناك فواصل قطعية بينكم؟**

- قال: هذه حقيقة ولكن المسلمين في العالم العربي



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 9 يوليو 1992

والإسلامى يكادون يمثلون طريقة واحدة ومع ذلك هناك حركات متعددة، على سبيل المثال الحركات الإسلامية التى كانت تقاوم الغزو الشيوعى فى أفغانستان سنجد أنها عدة حركات وكذلك فى كل البلدان ويبدو أن ذلك من طبيعة البشر لأن الله سبحانه وتعالى يقول: **«ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم»** أى وكذلك خلقهم، لكن نأمل ألا يكون الولاء للحزب أكثر من الولاء للمبدأ، فعندما يعمل أى حزب من الأحزاب عملاً إسلامياً يجب أن أتعاون معه مع الاحتفاظ بالطابع الخاص، فيكون هناك خطان متوازيان لا خطان متعارضان وربما بهذه الروح تتوحد فى المستقبل.

ونحن نأمل أن نكون فى اليمن هكذا وفى البداية لا بأس أن يوجد أكثر من خط وإذا تمكن الإسلاميون من توحيد أنفسهم فى حركة واحدة فهذا واجبهم وإن لم يتمكنوا من ذلك فعليهم أن يتعاونوا فيما بينهم. ■



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]

يوسف بن علوي يعرب عن ارتياحه لنتائج زيارته لليمن

صنعا - وكالات - اعرب يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشئون الخارجية العماني عن ارتياحه للمباحثات التي اجراها مع المسئولين اليمنيين وقال انه كانت فرصة طيبة ان استمع الى وجهة نظر اليمن حول مجمل العلاقات العربية والدولية مؤكدا تطابق وجهتي نظر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والرئيس اليمني علي عبدالله صالح فيما تشهده منطقة الشرق الاوسط والعالم المتغير من احداث.

واشار الوزير العماني في مؤتمر صحفي عقده امس الى انه تم انشاء لجنة او فريق عمل مشترك بين وزارتي الخارجية في سلطنة عمان واليمن لتبادل الاراء والمعلومات فيما يتعلق بالمواقف والقضايا السياسية سواء التي تهم العالم العربي او خارج اطار العالم العربي.

وقال ان الاعوام القادمة ستجسد كل الامال والتطلعات والخطط التي يتطلع اليها الشعبان العماني واليمني وستترجم الى حقائق ملموسة لصالح الشعبين.

واوضح الوزير العماني ان [illegible] تاتي في اطار [illegible] والتشاور التي تربط بين الشعبين.

ورد على سؤال حول [illegible] والسلطنة [illegible] عن [illegible] الجوية للوطن العربي ومدى التنسيق بينهما في هذا الجانب قال بن علوي ان سلطنة عمان والجمهورية اليمنية [illegible] [illegible]



السلمي مع كل دول العالم وخاصة تلك الدول التي تربطنا علاقات مختلفة مع البلدين فالسلطنة واليمن تشكلان الخط [illegible] في البحر العربي الذي هو الحلقة [illegible] في حوض المحيط الهندي وهو يعتبر في المنافذ الرئيسية للمصالح التي تستخدم المحيط الهندي واتجاهها [illegible] السلمية مع الغير بعنصر ادخى [illegible] هذه البوابة مشيرا الى انه قد انتهى عهد المواجهة العسكرية وحل محله التطور السلمي الاقتصادي.

وحول الدور العماني لحل الخلافات بين اليمن والسعودية قال بن علوي ان سلطنة عمان تتطلع الى اليوم الذي يمكن ان تتوصل فيه السعودية مع اليمن الى اتفاق كامل وشامل لمسالة خط الحدود بين البلدين وان المحادثات والمشاورات والمفاوضات الجارية بين الجانبين عملية طبيعية وستنتهي الى ذلك الاتفاق الذي سيكون في مصلحة البلدين مشيرا الى ان مسار اتفاقية الحدود بين السلطنة واليمن قد مرت بفترة زمنية لاتقل عن عقد الزمان متمنيا للمسار السعودي اليمني ان يصل الى نتيجة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٣

«الاصلاح»: دخولنا الحكومة اليمنية واجب شرعي وليس طمعاً

□ صنعاء - «الحياة»:

■ اكد نائب رئيس الوزراء اليمني الامين العام لحزب التجمع اليمني للاصلاح السيد عبدالوهاب الانسي ان حزبه لم يدخل في ائتلاف مع المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي «طمعاً في مغانم وانما بروح التضحية من اجل الحفاظ على هذا البلد وعلى امل التخفيف من معاناة الشعب، وقبل ذلك نتيجة اقتناعه بأن الائتلاف بالمعاني التي تم الاتفاق عليها واجب شرعي تفرضه ظروف اليمن والمخاطر التي تحيط به».

ورداً على استغراب يبديه بعض الاوساط من الائتلاف الحكومي القائم والتصورات القائلة بوجود ما يكفي من التناقضات بين اطرافه لتقويضه، قال الانسي في تصريح الى اسبوعية «الصحوة» المعبرة عن وجهة نظر تجمع الاصلاح ان وثيقة الائتلاف الحكومي «لم تاخذ حقها من النقاش والتأمل حتى في وسائل اعلام المؤتلفين انفسهم (...) والحقيقة ان كثيراً مما يستسهل الناس الحديث فيه يجدون اجابته وتوضيحه في وثيقة الائتلاف والوثائق المرافقة لها (...) واذا كان هناك بعض اللبس الذي يمكن ان يحدث وهذا امر متوقع في البداية الا انه من خلال السير في هذا الطريق سيزول كثير من اللبس والغموض عند الاصدقاء والمخالفين وسيتأكد الجميع ان «الاصلاح» لم يدخل هذا لائتلاف الا لمصلحة البلد وانه لا يسعى الى تقاسم جديد وان الائتلاف ليس على حساب التوجه الشوروي الديموقراطي وانما لتعزيز هذا التوجه».

وعن بيان الحكومة وخلوه من خطوات محددة، قال «ان البيانات الحكومية تتضمن عادة الخطوط العريضة لسياسة الحكومة وان المدة التي اعطيت للحكومة منذ اعلان تشكيلها كانت ٢٥ يوماً حداً اقصى لاعلان برنامجها وبيانها، وهي مدة غير كافية لحكومة جديدة وائتلافية».

١٤٣ / ٣٣

صنعاء: وفاة وزير العمل

□ صنعاء – «الحياة» – اعلن في اليمن امس وفاة وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل محمد علي هثيم اثر جلطة في الدماغ.

وكان هيثم عين وزيراً أواخر الشهر الماضي في اول حكومة ائتلافية في تاريخ اليمن. وهو نقل الى المستشفى مساء الخميس وتوفي صباح الجمعة.

والراحل من الشخصيات البارزة في «الجبهة القومية» واحتل مركز رئيس الوزراء في السبعينات، ورحل الى القاهرة عام ١٩٧٢ اثر خلاف بينه وبين اعضاء الجبهة القومية. وتعرض لمحاولة اغتيال فاشلة في القاهرة، وعاد الى صنعاء بعد اعلان قيام «الجمهورية اليمنية» في منتصف عام ١٩٩٠. وانضم العام الماضي الى حزب المؤتمر الشعبي العام. وكان رئيسا للجنة الامنية اثناء الانتخابات النيابية.

البرلمان يناقش بيان الحكومة اليوم

مطالبة وزير الدفاع اليمني بتقديم برنامج توحيد الجيش

لندن: «الشرق الاوسط»

يبدأ البرلمان اليمني اليوم مناقشة علنية لما تضمنه بيان الحكومة وبرنامج عملها للسنوات الأربع المقبلة والذي قدمه رئيس الحكومة المهندس حيدر أبو بكر العطاس الى البرلمان الاسبوع الماضي.

وذكرت مصادر حزبية ان اللجنة التي شكلها البرلمان قد انهت اعمالها وأنها بصدد طرح ملاحظاتها على برنامج الحكومة في جلسة المناقشات العلنية التي ستبدأ اليوم.

وأضافت المصادر ان الحكومة شكلت لجنة يتراسها الدكتور حسن مكي النائب الأول لرئيس الوزراء لاستيعاب ملاحظات اعضاء البرلمان حول البرنامج.

وتوقعت مصادر برلمانية ان يمهل البرلمان وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر فترة زمنية محددة لتقديم برنامج عملي لاستكمال عملية دمج الجيش الذي يعتبر من ابرز المعضلات التي واجهت الحكومة السابقة وكان مثار انتقادات الأحزاب السياسية التي اعتبرت ان عدم دمج الجيش في المرحلة الانتقالية السابقة قد ساعد على رفع حدة التوتر السياسي خاصة بين الاشتراكي والمؤتمر.

ويتوقع المراقبون ان تثار في جلسة اليوم قضايا كثيرة وردت في سياق برنامج الحكومة وأبرزها كيفية تحرير الاقتصاد والاتجاه نحو آلية السوق التي يريدها الكثيرون بأن تكون فورية لتحقيق قفزات في الاقتصاد اليمني تساعد الحكومة في الخروج من المعضلات التي تواجهها في هذا الجانب، فيما يرى جانب آخر ان يكون التحول نحو الية السوق وفق خطوات تدريجية.

وأكدت مصادر حزبية ان البرلمان سيدعم الخطوات التي تقوم بها الحكومة اليمنية للتقارب مع الدول الخليجية في ضوء زيارة وزير الخارجية محمد سالم باسندوة للمنامة الاسبوع الماضي وزيارة يوسف بن علوي بن عبد الله وزير خارجية سلطنة عمان لصنعاء والزيارة المرتقبة لوزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني الى صنعاء الاسبوع المقبل والتي تعتبر الأولى منذ الغزو العراقي للكويت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
الدولية

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٣

الأنسي يؤكد استئناف حوار الإصلاح والاشتراكي

موافقة أطراف الائتلاف الحاكم شرط للتعديلات الدستورية اليمنية

لندن: من لطفي شطارة

اكد مصدر مسؤول رفيع في حزب التجمع اليمني للاصلاح ان الحوار الذي كان قد بدأ الشهر الماضي بين حزبه والحزب الاشتراكي اليمني سيستأنف قريبا لمناقشة جملة من القضايا التي تهم مستقبل العمل السياسي في البلاد.

وتوقع المصدر ان يأخذ الحوار بين الحزبين اللذين ظلا خصمين سياسيين حتى قبل دخولهما في الائتلاف الحكومي مع المؤتمر الشعبي العام وقتا طويلا بسبب القضايا الفكرية التي لا تزال مثار خلاف.

وقال عبد الوهاب الأنسي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح نائب رئيس الوزراء في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان الحوار بين الأحزاب الثلاثة اصبح ضرورة ومطلوبا في ظل الائتلاف القائم بينها.

وأكد الأنسي الذي يترأس جانب حزبه في اللجنة الثلاثية المشكلة بالاضافة الى الدكتور عبد الكريم الارياني (المؤتمر) واحمد علي السلامي (الاشتراكي) لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية ان اللجنة ستنتهي قبل نهاية الاسبوع المقبل من المناقشات التي طرحت حول المبادئ الاساسية للاصلاحات الدستورية وستقدم للكتل البرلمانية للأحزاب لمناقشة المشروع بكامله قبل ان يوافق البرلمان من حيث المبدأ على قضية التعديلات التي لا يجوز مناقشتها إلا بعد مرور شهرين على الاقل يطرح خلالها مشروع التعديلات للنقاش الجماهيري وليس الاستفتاء الشعبي الذي لا يزال مثار نقاش داخل اللجنة الثلاثية.

واضاف الأنسي انه لا يوجد اي تشدد بما تم الاتفاق عليه بين الحزبين (الاشتراكي والمؤتمر) حول التعديلات وان الحوار الذي يدور داخل اللجنة يجري بين الحزبين كطرف وبين الاصلاح كطرف آخر الذي ينظر الى المبدأ للتعديل بشكل أساسي ولا يبحث التفاصيل الأخرى، ولكنه أكد ان هناك قناعة لدى الجميع بان التعديلات لن تتم إلا باتفاق الاحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف عليها.

وقال ان ما نتفق عليه كسياسيين لا بد من الصلاحيات الدستورية لاعضاء مجلس النواب كممثلين للأمة. وان الاقرار الاخير بشترط ان يكون هناك موافقة ثلاثة ارباع اعضاء المجلس كما ان التنسيق البرلماني لا يمس باي طريقة من الطرق حرية اعضاء البرلمان الحزبيين في النقاش ولا يلزمهم باي قناعات مسبقا.

واشار الأنسي بان حزبه يرى ان هناك نوعين من التعديلات منها الضرورية لشرعية التوجهات السياسية للمرحلة المقبلة ومنها لاصلاح الدستور ليكون أكثر ثباتاً ووضوحاً للعمل في المستقبل.

وقال انه اذا لم نتمكن من التعديل الكامل فلا غنى لنا عن التعديلات الجزئية لمواجهة شرعية التوجهات والسياسات للمرحلة المقبلة، وان ما مرّ به الدستور في المرحلة الماضية (الانتقالية) والخلافات التي حدثت خلالها لا يمكن تجاوزها دون ترميم هذه المرحلة من خلال الاصلاحات الكلية او الجزئية.

ويتوقع المراقبون ان يرفض حزب التجمع الوحدوي اليمني الذي يتزعمه عمر الجاوي (احد اعضاء اللجنة المشاركة في صياغة الدستور القائم) هذه التعديلات والتي يرى انها غير ضرورية في المرحلة الراهنة.

ويذكر ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني كانت قد رفضت في دورتها الأخيرة مناقشة مشروع التعديلات الدستورية واحالتها الى المؤتمر العام للمصادقة عليها.

وكانت مصادر حزبية قد علقت على رفض اللجنة المركزية اقرار مشروع التعديلات بانه تخوف من جانب الاشتراكي من نقل كافة صلاحيات وسلطات مجلس الرئاسة الحالي الذي سيلغى الى الرئيس مع منح نائبه صلاحيات محدودة.



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ١١/١٠/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: ١٠ قتلى من السفارة الاردنية و١٤ جريحا في حادث مروري

عمان - ا ف ب - رويتر - قالت وكالة الانباء الاردنية (بترا) امس السبت ان عشرة اردنيين وهم دبلوماسي وزوجته واطفاله الاربعة واربعة اشخاص من افراد عائلات موظفين اخرين في السفارة الاردنية لقوا مصرعهم في حادث حافلة في اليمن

واصيب تسعة اردنيين اخرين بجروح في الحادث الذي وقع امس الاول الجمعة اثناء القيام برحلة خاصة بحافلة كما اصيب خمسة عراقيين ويمني واحد بجروح في الحادث نفسه.

والدبلوماسي المتوفى كان السكرتير الاول للسفارة عثمان السعبادي

وبالاضافة الى عائلته قتلت زوجة وابنة الملحق الطبي بالسفارة سليمان الفايز وابنته ونجل الملحق العسكري في السفارة فياض الزبن.

واصيب في الحادث ايضا عشرة اردنيين اخرين من افراد عائلات الضحايا. واضافت الوكالة ان ولي عهد الاردن الامير حسن نائب الملك حسين ارسل طائرة عسكرية تقل فريقا طبيا لنقل الضحايا وتقديم العناية الطبية للمصابين ومرافقتهم للعودة، الى الاردن.



المصدر : الوسط الأسبوعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

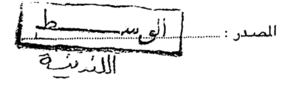
التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

هواجس الماضي وتخوفات المستقبل تعصف بالأحزاب الثلاثة الكبرى

اليمن: هل [illegible]

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد





المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

انطوى معنى «الأممية» طويلاً، على ذلك الشكل من الاشتراكية الذي بشر به «البيان الشيوعي» (١٨٤٨) الذي اصدره كارل ماركس وفريديريك انغلز، فالبيان او المانيفستو، يعتبر ان هدفه كوني، ولا يقر بالحدود الوطنية والقومية، مؤكداً سعيه الى تحرير الطبقة العاملة (البروليتاريا) في سائر ارجاء المعمورة، من استغلال الملكية الخاصة والنظام الرأسمالي. والبروليتاريا، في اغلب الاحيان، هي الطبقة التي تعتبرها الماركسية طبقة اممية حقاً، ما دام انها الطبقة التي حرمت من كل مصلحة تشدها الى بلد معين، او رقعة جغرافية ما، او نظام حكم بعينه.

اما المبدأ الاممي فهو ذاك القائل ان على النشاط السياسي تحديد اهدافه على اساس الشرط الانساني الكوني، وليس تبعاً للدستور او الحدود الجغرافية او الاعتبارات التاريخية او الامم.

وأبرز الامثلة على الافكار الاممية هي الماركسية والفوضوية التي ترفض الاقرار بأي دور للدولة وتطالب بالاسراع في الغائها. الا ان هناك تجسيدات فكرية اخرى، كنظرية الفيلسوف الالماني "كانت "في السياسة، والتي رأت ان هدف السياسة انما هو الغاء التشريع قومياً، واعتماد القوانين التي تطبق على نطاق كوني. و الامميات التنظيمية هي تلك التي تشكلت من الاحزاب الاشتراكية، فالاممية الاولى تأسست في لندن في ١٨٦٤ بدعم ماركس ورعايته، والثانية في باريس في ١٨٨٩، وهي التي شهدت الخلاف الشهير بين الثوريين كلينين، والمحافظين ككاوتسكي. اما الثالثة فأسسها الكومنترن الروسي في موسكو في ١٩١٩، وحلها ستالين في ١٩٤٢. وفي غضون ذلك اسس مؤيدو ليون تروتسكي، في ١٩٢٨، اممية رابعة.

ولكن ما الرابط بين «الأممية» التي ولدت ماركسية، و«الاممية» التي تتحول دينية متطرفة؟

بعض المتابعين يقول ان الشبان الذين كانوا ماركسيين، وماويين تحديداً، ثم انتقلوا الى الخمينية هم احد ابرز جسور هذه الصلة. فكثيرون ممن كان هاجسهم مكافحة الامبريالية على طريقة ماو، وجدوا في اواخر السبعينات ان الاسلام الخميني هو الاكثر قدرة على انجاز هذه المهمة «الاممية».

ولكن ما الذي حدث في اواخر السبعينات؟

ببساطة اندلعت ثورة ايران فيما خمدت ثورة الصين بعد تجربة الثورة الثقافية! ■

بعد مرور ٢ سنوات على تطبيق التعددية الحزبية، منذ تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠، يرى مراقبون حياديون ان هذه التعددية حققت نجاحاً نسبياً حتى الآن، من حيث قدرة الاحزاب على التعايش والتداول السلمي للسلطة بعد الاحتكام الى صناديق الاقتراع. واكدت هذا الواقع الانتخابات النيابية الاخيرة التي شارك فيها عشرون حزباً وتنظيماً لكن الفوز فيها كان لائتلاف الاحزاب الثلاثة الكبيرة، المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للاصلاح.

ويقول رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس ان الوحدة ليست عصا سحرية، فحزبا المؤتمر والاشتراكي ورثا مخاوفهما وهواجسهما من فترة التشطير، وهي تجلت في خلافات الحزبين اثناء الفترة الانتقالية حيث شكلت لجان لمعالجة سلبيات التعامل بين شريكي السلطة، الامر الذي شكل فرصة للمعارضة، خصوصاً حزب الاصلاح، لاستثمار هذه السلبيات.

الا ان مرحلة انتقالية جديدة بدأت بعد الانتخابات الاخيرة، قوامها علاقة ثلاثية بين الاصلاح والاشتراكي والمؤتمر، ما جعل المعارضة تخسر صوت الاصلاح في حين لم يكسب شريكاه في السلطة، نظراً الى ان الموقف الجوهري للاصلاح من المؤتمر والاشتراكي لم يتغير بصورة كبيرة. فأصبح حاكماً ومشاركاً في المعارضة، كما كان قبل الانتخابات عندما شاركت عناصر منه في السلطة باسم حزب المؤتمر. ومع هذا الوضع لم يتغير شيء من المخاوف المتراكمة في علاقات الاحزاب الثلاثة، حتى وان حاول احدها ان ينفي او يقلل من شأن هذه المخاوف في فترة انسجام، فالسياق التاريخي لهذه العلاقة يؤكد هذه الحقيقة.



وعلى رغم المخاوف حاولت الاحزاب الثلاثة نسيان الماضي، بعد اعلان الوحدة، بهدف التعاون والتعايش، فتشكلت لجان مشتركة لم تنجح محاولاتها في تحقيق الوفاق الكامل. واذا كان منطق الامور يقول ان المشاركة في السلطة والمسؤوليات يعني مزيداً من الوفاق والتقارب، فان المنطق نفسه يفرض البحث في واقع هذه العلاقات، حاضراً، وفي مسارها المستقبلي، من خلال صيغ ووثائق الاتفاقات بين الاحزاب الثلاثة.

ان ابرز الاتفاقات الموقعة بين الاحزاب اتفاقان، وآخر قيد الاعداد:

• ميثاق العمل السياسي. وضعته لجنة مشتركة من المؤتمر والاشتراكي ليكون صيغة عمل وتعاون الاحزاب، وان بدت هذه الوثيقة كأنها لتنظم العلاقة بين الاشتراكي والمؤتمر بشكل خصوصي. وقد اعلن الميثاق في آذار (مارس) الماضي ولم يلق استجابة تذكر من احزاب المعارضة التي انتقدته لا سيما حزب الاصلاح. ثم عُدّل الميثاق ليصبح اكثر قبولاً من المعارضة فيتوافر له اجماع شعبي واسع قبل الانتخابات. لكن حظه هذه المرة لم يكن افضل من السابق بكثير، من حيث الاستجابة له. الا انه لم يجد رفضاً قاطعاً، غير ان حزب الاصلاح وافق عليه، خلافاً لموقفه السابق.

• وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين المؤتمر والاشتراكي. جاءت هذه الوثيقة نتيجة محاولات المرحلة الانتقالية الاولى للتنسيق بين الحزبين وصولاً الى توحيدهما، كما يأمل حزب المؤتمر، والى التحالف، كما يرغب الاشتراكي. وكان اقصى الممكن التوصل الى التوقيع على هذه الوثيقة التي جمعت بين ثلاثة مصطلحات هي التنسيق والتحالف والتوحيد.

• وثيقة الائتلاف الثلاثي بين المؤتمر والاشتراكي والاصلاح. وقعها زعماء الاحزاب الثلاثة في ٢٩ ايار (مايو) الماضي لتنظم العلاقة بين احزابهم، خصوصاً في ما يتعلق بالكتلة البرلمانية والائتلاف الحكومي.

• اللقاء الاخير (٢١ حزيران - يونيو الماضي) بين الاشتراكي والاصلاح للبحث في التنسيق بينهما، بواسطة لجان، في اطار الائتلاف الحكومي. وقال السيد عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء الامين العام للاصلاح: «لا يزال الحوار في بدايته، وسينتهي الى التوقيع على صيغة للتنسيق بين الاشتراكي والاصلاح للمرة الاولى في تاريخهما».

ان متابعة عملية تعاطي الشركاء الثلاثة في السلطة بعد اسابيع قليلة من تشكيل الحكومة، تظهر نمط العلاقة القائمة، ورؤية كل حزب منهم لشريكيه. فالاصلاح يرى ان حقيقة وضعه في الائتلاف تجعل منه ثاني اثنين لا ثالث ثلاثة، اذ ان المؤتمر والاشتراكي في نظره، هما اشبه بحزب واحد او حتى كتلة واحدة. فهما مثلاً، مهما اختلفا، يتفقان على ان حتمية التوازن تفرض عليهما استمرار الاشتراك في السلطة. ولذا، دافع المؤتمر بحماس ملحوظ قبل الانتخابات وأثناء تمديد الفترة لمجلس الرئاسة وخلال وضع مشروع التعديلات الدستورية لتحويل مجلس الرئاسة الى رئيس للجمهورية ونائب للرئيس عن بقاء الاشتراكي شريكاً له في السلطة. بينما لا يشعر الحزبان او احدهما، بشيء من هذا تجاه الاصلاح، بل ربما اعتبراه فقط «مفروضاً» عليهما بحكم ما حصل عليه من مقاعد في مجلس النواب. وهذا ما قاله مسؤول قيادي في حزب الاصلاح لـ «الوسط». وأضاف مستدلاً على قوله ان الاصلاح لم يحصل سوى على اربع حقائب في حكومة من ٢٩ حقيبة، وهو لم يكن ليحصل عليها لولا عدم قبوله بحقيبتين اثنتين.

اما الاشتراكي فيرى ان مسألة التنسيق والتكامل والتعاون قائمة فعلاً بين المؤتمر والاصلاح بصفة طبيعية الى حد تبادل الاعضاء بينهما (اثناء الانتخابات)، لوجود تقارب وعلاقة مميزة بينهما. ويؤكد هذا (في نظر الاشتراكي)، ان اتفاقات ومحاولات التنسيق الثنائية، تقوم بين الاشتراكي والمؤتمر من جهة، وبين الاشتراكي والاصلاح من جهة ثانية. ولكن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث بين المؤتمر والاصلاح، حتى الآن، لأن وجود التقارب والعلاقة الطبيعية لا تستدعي شيئاً من هذا.

ومن ناحية ثالثة يرى المؤتمر بأنه يمثل في الائتلاف الثلاثي غالبية النواب والكتلة البرلمانية، وانه العقد الذي لا يلتئم الائتلاف من

دونه، بوصفه المنبر الوسط بين الطرفين، وصمام الأمان لهما. وبيضة القبان في توازن الائتلاف. ومع هذا لم يمانع المؤتمر من اشراكهما في السلطة بصفة متساوية، تضحية منه لتعميق التجربة التعددية اضافة الى ان المؤتمر (كما يرى قادته)، يتحمل، من وجهة نظر الاشتراكي والاصلاح، القسط الاكبر من المسؤولية عن السلبيات، بينما تختلف النظرة عند استعراضهما الايجابيات، كما قال لـ «الوسط» مصدر مطلع في المؤتمر، مضيفاً «ان هذا ليس المهم، بل المهم ان المؤتمر يتحمل في نظر الشعب، كل المسؤولية عن الدولة كاملة، سواء في الفترة الانتقالية او في ظل الائتلاف الثلاثي الحالي». وضرب مثلاً بأنه «لو حدث خلاف داخل الائتلاف، لما تردد أي من الاشتراكي او الاصلاح، في الانسحاب من الائتلاف. ولكن، هل يمكن ان ينسحب المؤتمر؟».

وتجدر الاشارة هنا الى ان وثيقة الائتلاف الثلاثي، تنص على ان من حق اي من الاحزاب الثلاثة ان ينسحب من الائتلاف، ولكن ليس في السنة الأولى من تشكيل الحكومة، ولا قبل الانتخابات النيابية بفترة ستة اشهر.

وبالنسبة الى فرص نجاح التحالف فان ما تحقق من وثائق التنسيق الاربع لا يوحي بأنها ستحقق شيئاً، في المدى المنظور، باستثناء لجان التنسيق بين الاصلاح والاشتراكي حيث لا يزال الحوار بينهما من دون نتيجة.

لكن المهم هنا هو وثيقة الائتلاف الثلاثي، فاذا استثني منها ما يتعلق بالكتلة البرلمانية وتشكيل الحكومة فان شيئاً لم يطبق منها. بل ان قادة الاصلاح اكدوا ان تشكيل الحكومة جاء مخالفاً لما تضمنته الوثيقة من حيث عدد الحقائب المخصصة لكل حزب.

ان ابرز نقاط الاختلاف والاتفاق داخل الائتلاف الثلاثي هو موضوع التعديلات الدستورية، الذي نصت وثيقة الائتلاف على ان تتفق الاحزاب الثلاثة على اعداد مشروعه. ويتركز هذا الخلاف في الجوانب الآتية:

١ - بعد الانتخابات مباشرة، وضعت لجنة مشتركة، مشروع التعديلات الذي شمل كما هو متفق عليه سلفاً، اقتراحات الاحزاب الثلاثة. وقبل ان يعلن المشروع رسمياً، وقع خلاف على صيغته، فخضع للتعديل.

٢ - تضمن المشروع، اقتراحات المؤتمر والاشتراكي، التي ضمناها وثيقة التنسيق التحالفي بينهما، ومنها انشاء مجلس شورى بشكل مع مجلس النواب الجمعية الوطنية. وانتخاب هيئات الحكم المحلي في المحافظات، اضافة الى تحويل مجلس الرئاسة الى رئيس ونائب للرئيس... ومقترحات اخرى.

٣ - منذ ابرام وثيقة الائتلاف حتى الآن، ظهرت اراء متناقضة لدى احزاب الائتلاف، حول بعض التعديلات التي شملها المشروع. فالاصلاح ردد على لسان رئيسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب، اكثر من مرة بأنه لا يوافق او انه متحفظ، على انشاء مجلس الشورى وانتخاب هيئات الحكم المحلي. وكانت «الوسط» اول من نشر هذا في حوار مع زعيم الاصلاح. اما الحزب الاشتراكي فقد خرجت الدورة الثلاثون للجنته المركزية (١٩ - ٢٢ حزيران - يونيو الماضي)، بتأكيد التعجيل في انتخاب هيئات الحكم المحلي في المحافظات، وقبل كل هذا ضرورة ان يسبق مناقشة مجلس النواب لأية تعديلات دستورية، اخضاعها «للمناقشات جماهيرية واسعة، تسهم فيها الاحزاب والمنظمات الجماهيرية...»، وان «اي اتفاق بشأن التعديلات الدستورية، يخضع لاستفتاء شعبي...». ولم يظهر من المؤتمر الشعبي العام اي جديد لا في موضوع التعديلات ولا في موقفه من رأي شريكيه في الائتلاف. الا ان قيادياً في المؤتمر، قال لـ «الوسط» ان رأي المؤتمر لم يتغير وهو يرى «ترك موضوع التعديلات لمجلس النواب ليقرّ او يعدل او يقرر استفتاء شعبياً من عدمه...».

ان الخلاف على موضوع التعديلات الدستورية قد يعطل قدرة مجلس النواب على انجازها خلال فترة التمديد المحددة لمجلس الرئاسة التي تنتهي في منتصف تشرين الأول (اكتوبر) المقبل. وبالتالي فان هذا وحده قد يكون كفيلاً بتوسيع الخلاف داخل الائتلاف في المستقبل القريب، كما ان موضوع التعديلات حتى الآن، لم يأخذ ما يستحقه من الاهتمام، ما يوحي بأن الاختلاف حول صيغته ومضمونه، لا يزال مستمراً.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

في ظل معارضة «الإصلاح» وفتور موقف «الاشتراكي»

خلافات حول التعديلات الدستورية تنذر بأزمة سياسية في اليمن

صنعاء: من حمود منصر

كشفت مصادر في حزب التجمع اليمني للاصلاح ـ أحد أحزاب الائتلاف الثلاثي الحاكم في اليمن ـ عن وصول لجنة التعديلات الدستورية (المكونة من ممثلين في الأحزاب الثلاثة) الى طريق مسدود، بعد ان أنجزت على مدى الأسبوعين الماضيين الباب الأول من مشروع مقترحات التعديلات الدستورية، الخاص بالأسس السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وقالت المصادر ان اللجنة تعرضت للخلافات في صفوفها عندما انتقلت الى الباب الثاني ـ الخاص بسلطات الدولة ـ واتسعت الهوة بين وجهات النظر المتباينة، ووجدت نفسها في طريق مسدود

وتوقعت حدوث أزمة سياسية وشيكة في اليمن خلال الأشهر المقبلة، وفي ضوء التباين الذي برز حول مشروع مقترحات التعديلات الدستورية التي طرحت قبل شهرين تقريباً، لأن تجمع الاصلاح يرفضها، بينما يبدو الحزب الاشتراكي غير متحمس لها.

وتقول دوائر الاصلاح ان مشروع التعديلات ـ المقترح من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي ـ يعكس نزوعها لتفصيل هياكل الدولة على أشخاص بالدرجة الأولى، وعلى المصالح بالدرجة الثانية، وربما أدى اعتراض الاصلاح الى حدوث أزمة سياسية تحول دون اجراء التعديلات الدستورية في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة، كما هو متوقع في ضو التمديد الزمني الذي أقره مجلس النواب يوم 22 مايو (أيار) الماضي، وتكليفه لمجلس الرئاسة بالاستمرار في ممارسة صلاحياته لمدة 3 أشهر اضافية.

وترى دوائر الاصلاح أن التمديد لمجلس الرئاسة استهدف الحيلولة دون انتخاب مجلس رئاسة جديد، وبالتالي حرمان تجمع الاصلاح من التمثيل في مجلس الرئاسة المقبل بعضو أو عضوين، بعد ان أصبح شريكاً في الحكم تنفيذاً للشرعية الانتخابية التي منحته 62 عضواً في مجلس النواب الجديد

واستبعد المراقبون استكمال التعديلات الدستورية بحلول يوم 14 اكتوبر (تشرين الأول) المقبل، ويؤكدون انه لن يكون هناك مفر من انتخاب مجلس رئاسة جديد، يتمثل فيه الأحزاب الثلاثة، خاصة بعد ان تراجعت احتمالات توحد الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام الى حد بعيد، بعد دورة اللجنة المركزية للاشتراكي خلال الفترة من 19 ـ 21 يونيو (حزيران) الماضي، التي احالت وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد الى المؤتمر العام الرابع المقرر عقده خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

ويستنتج المراقبون ان عدم توحد الاشتراكي والمؤتمر سيكون من الأسباب البارزة لتعطيل اجراء التعديلات الدستورية، خاصة ما يتعلق منها بمنصب رئيس الجمهورية ونائبه، الذي ترى مقترحات التعديلات ان يترشحا في قائمة واحدة، وهو ما يستحيل حدوثه في حالة عدم التوحد بين الحزبين.

وتثير عملية التعطيل هذه مشكلات أمام المؤتمر الشعبي العام الذي اهتم كثيراً بانجاز هذه التعديلات التالية للانتخابات لانهاء مسألة الازدواجية، وتحقيق وحدة الارادة السياسية في الحكم من خلال الغاء صيغة مجلس الرئاسة، واستبدال صيغة منصب رئيس للجمهورية، ونائب للرئيس بها.

وأشارت مصادر وثيقة الاطلاع الى ان الرئيس علي عبد الله صالح بدأ يدرك هذا الأمر في وقت مبكر، وكشف عنه أثناء اجتماعات الدورة الاستثنائية الـ 13 للجنة الدائمة (المركزية) للمؤتمر الشعبي العام، خلال الفترة من 8 ـ 10 يونيو (حزيران)

١٢٥



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٣

الماضي.

وأوضحت انه حث أعضاء اللجنة الدائمة على البحث عن قيادة جديدة، وأبدى استعداده لعدم تولي رئاسة الدولة، إذا استمرت صيغة مجلس الرئاسة.

لأن الرئيس صالح يعتبر ان هذه الصيغة أصبحت عائقاً أمام تحمله مسؤوليات رئاسة الدولة، إذ لا يستطيع المجلس عقد اجتماع إذا تخلف ممثلا الحزب الاشتراكي، رغم توفر الأغلبية.

ونسبت المصادر الى الرئيس اليمني قوله ان الأمور ستصل الى طريق مسدود في نهاية الشهور الخمسة التي بدأت في 20 مايو (أيار) الماضي - إذا لم تتم التعديلات الدستورية في موعدها.

على الصعيد نفسه كشفت دوائر الحزب الاشتراكي حملتها لايضاح الموقف من وثيقة مشروع المقترحات التي سربت قبل 6 أسابيع تقريباً، وترجح ان يكون المؤتمر الشعبي وراءها، رغم محاولته التبرؤ من مسؤوليتها.

وبينما ازدادت حدة الجدل حول تلك المقترحات على مختلف الأصعدة والاتجاهات السياسية، رجحت صحيفة «المستقبل» - المعبرة عن الحزب الاشتراكي - الرأي القائل بان وثيقة مشروع التعديلات الدستورية وضعتها لجنة مكلفة من مجلس الرئاسة، وسربتها دون ذكر المشاركين في صياغتها. ودون ان يعلن مجلس الرئاسة مسؤوليته عنها.

ولذلك فإن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي لم تقر - خلال دورتها الـ 30 الأخيرة - وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين الاشتراكي والمؤتمر، لأنها تتضمن معظم مقترحات التعديلات الدستورية، وخاصة تلك التي تتعلق بسلطات الدولة.

وتعتبر دوائر الاشتراكي ان الاتفاق على التعديلات الدستورية في الوقت الراهن يبدو متعذراً، نظراً لتباين مطالب كل من احزاب الائتلاف وترى ان ما ذهبت اليه المقترحات أبعد بكثير من امكانية القبول والتمرير، حيث انتقلت بفكرة التعديلات خارج المفاهيم المعتمدة للاصلاح السياسي، بل وصلت الى حد التراجع عن الديمقراطية، والعودة متجدداً الى الشمولية، وانظمة الحكم الدكتاتورية.

كما ترى أوساط الحزب الاشتراكي ان وثيقة مشروع مقترحات التعديل لم تعكس الاتجاهات المضمنة في وثيقة التنسيق التحالفي على طريق توحيد الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، ولم تحقق لتجمع الاصلاح المطالب التي طرحها منذ وقت مبكر.

ويبدو تجمع الاصلاح - في الوقت الراهن - غير متحمس لاجراء التعديلات الدستورية، ويفضل انتخاب مجلس رئاسة، واستكمال بناء الدولة على أساس الدستور الحالي قبل النظر في تعديل الدستور.

واكد عبد السلام خالد - وزير الشؤون القانونية ومجلس النواب - وهو عضو في تجمع الاصلاح انه يفترض أولاً ان يطبق الدستور الحالي، حيث قال «الدستور الموجود لا أحد ينكر ان فيه نواقص، ويحتاج الى تعديل، ولكن لنبدأ بتطبيقه اولاً، فانتخاب مجلس النواب تم بموجب الدستور، ويتعين ان يعالج الناس أمورهم بهدوء، فلماذا لا تكمل العملية؟».

وأضاف قائلاً «طلب التعديل بهذه السرعة لا يفترضه الواقع، وباختصار، الحكام يريدون تفصيله لانفسهم».

وكان عبد الوهاب الآنسي - نائب رئيس الوزراء والأمين العام لتجمع الاصلاح - قال في تصريحات نشرتها «الشرق الأوسط» أمس ان التعديلات الدستورية تتطلب موافقة أطراف الائتلاف الحاكم الثلاثة، حتى يتوفر لها تأييد ثلاثة أرباع أعضاء مجلس النواب، وهي الاغلبية المطلوبة لاقرارها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٣

مقتل ١٠ اردنيين وعراقيين في انقلاب باص على طريق حجة

صنعاء: تشييع جثمان محمد علي هيثم

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ شيّع امس جثمان السيد محمد علي هيثم، وزير التامينات الاجتماعية والعمل، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام الى مثواه الاخير في مقبرة الشهداء في صنعاء.

وكان في مقدم المشيعين القاضي عبدالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة والسيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب والمهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء وعدد من اعضاء مجلس النواب واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والهيئة العامة للتجمع اليمني للاصلاح وعدد من المسؤولين وكبار ضباط القوات المسلحة ومن ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية ومن أعضاء السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي وحشد كبير من المواطنين.

وتقدمت الجنازة ثلة من القوات المسلحة التي نكّست سلاحها وفرقة موسيقية عزفت اللحن الجنائزي.

حادث مرور

من جهة أخرى انقلب باص يقلّ عائلات أردنية وعراقية في حادث مروّع أول من أمس الجمعة في منطقة سودان في محافظة حجة (١٣٠ كلم شمال غربي صنعاء) ما أدى الى وفاة عشرة أشخاص واصابة ١٢ بجروح.

ونسبت صحيفة «الثورة» اليومية الرسمية الصادرة صباح أمس الى مصادر المستشفيات اسماء الضحايا وهم: الدكتور سليمان داوود (عراقي)، لجين سليمان الفائز (طفلة أردنية)، صخر فياض زعل (طفل أردني)، الدكتور عثمان الشرعة وزوجته وثلاثة من أطفاله، زوجة الدكتور سليمان فائز (اردنية) وإمرأة مجهولة الهوية.

اما المصابون فهم: محمود عثمان الشرعة (اردني)، سند سليمان فائز (أردني)، سهام رشيدي، هيثم سليمان داوود، داوود سليمان داوود، حسن سليمان داوود، افراح سليمان داوود، تيسير حامد عوض، ابن ثان لم يعرف اسمه لانه كان فاقد الوعي، محمد علي صالح الاشموري (يمني - سائق الباص)، الدكتور سليمان فائز، الملحق الصحي في السفارة الأردنية وفياض زعل (أردني).

وذكر مصدر مسؤول لـ «الحياة» في السفارة الأردنية ان الحادث وقع بعد انقلاب الباص على «الطريق الملتوية في جبال حجة عند إحدى المنعطفات الخطيرة».

وقال المصدر ان الملك حسين أرسل طائرة أردنية خاصة من عمان الى صنعاء مع فريق طبي صباح امس وتم نقل المصابين جميعاً الى عمان للعلاج في المستشفيات الأردنية.

١٣٧

بينهم 3 خبراء عسكريين

مقتل 9 أردنيين وعراقي في حادث انقلاب حافلة في اليمن

صنعاء: «الشرق الأوسط»

أودى حادث انقلاب اوتوبيس على طريق جبلي في منطقة سودان في محافظة حجة (على مسافة 130 كيلومترا) شمال غرب صنعاء، الى مقتل 10 اشخاص، وإصابة 14 آخرين بجروح. وقالت مصادر وزارة الداخلية اليمنية ان جميع الضحايا اردنيون وعراقيون، كانوا في رحلة عائلية في اليمن.

وأضافت المصادر ان واحداً من القتلى عراقي، والتسعة الآخرين أردنيون، اما الجرحى فيشملون 5 من افراد اسرة عراقية و9 اردنيين، بالاضافة الى يمني واحد، ولم تتوفر معلومات محددة عن الظروف التي وقع فيها الحادث.

وقالت مصادر المستشفيات في صنعاء ان طائرة اردنية وصلت امس ـ بناء على تعليمات من الملك حسين عاهل الاردن ـ لنقل الجرحى الى مستشفيات عمان، وإعادة جثث القتلى الى بلادهم.

وكانت صحيفة «الثورة» اليمنية ـ الصادرة أمس ـ قد نشرت نبأ نقل المصابين والقتلى الى مستشفيات صنعاء فور وقوع الحادث مباشرة. واكدت مصادر وزارة الداخلية ان من بين ضحايا الحادث خبراء عسكريين اردنيين، كانوا يعملون بالتدريس في كلية القيادة والاركان اليمنية في صنعاء. وتتضمن قائمة القتلى عثمان العبادي ـ المستشار في السفارة الاردنية ـ وزوجته و4 من ابنائه والدكتور سليمان داود (عراقي) وزوجة الملحق الصحي الاردني الدكتور سليمان الفائز. اما المصابون فهم محمود عثمان، وسند سليمان فائز، وسهام رشيدي، وهيثم سليمان داود، وداود سليمان داود، وحسن سليمان داود، وافراح سليمان داود، وتيسير حامد عوض، وطفل آخر ـ لم يعرف اسمه ـ كان في حالة غيبوبة، قيل انه ابن عثمان العبادي، اضافة الى سائق الاوتوبيس محمد علي صالح الاشمودي.



المصدر : العالم اليوم - القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٧

الحكومة اليمنية تمارس صلاحياتها دون انتظار لثقة البرلمان!

يوسف الشريف:

قالت أمة العليم سوسوا وكيلة وزارة الاعلام اليمنية التي ترأست وفد بلادها في مؤتمر وزراء الاعلام العرب بالقاهرة ان السبب وراء تغيب الوزير حسن اللوزي يعود الى تأجيل مباشرته لمسئولياته خارج اليمن، الى حين حصول الحكومة الجديدة المنتخبة على ثقة البرلمان بعد ان اعلنت برنامج عملها في المرحلة القادمة.

وكان مجلس النواب اليمني برئاسة الشيخ عبد الله الاحمر رئيس حزب الاصلاح قد افتتح جلساته للاستماع الى بيان الحكومة الذي القاه المهندس حيدر ابو بكر العطاس العضو البارز في الحزب الاشتراكي، حيث تضمن توجهاتها في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية ومعالجة الوضع الاداري والامني وتطوير اداء اجهزة الرقابة والمحاسبة ووضع الحلول الملائمة لمشكلة البطالة وايجاد فرص عمل جديدة للمواطنين!

الاحزاب الائتلافية الثلاثة في ضوء احتمالات تداعي الخلافات السياسية بينها حول بيان الحكومة شكلت لجنة مشتركة من البرلمان والحكومة لمناقشة البيان واجراء التعديلات اللازمة على توجهاته واجراءاته التنفيذية قبل طرحه للثقة على البرلمان ايذانا بممارسة الحكومة مهامها وفقا للدستور!

على ان الحكومة من الناحية الفعلية شرعت منذ تشكيلها الى ممارسة مسئولياتها في تصريف شئون الدولة، فعلى الصعيد العربي كانت هناك ضرورة ملحة الى تسريع رأب الصدع في علاقات اليمن المتخلفة عن موقف الحكومة السابق من ازمة الخليج، وانعكاساته السلبية التي أدت الى عودة مليون يمني وارتفاع معدلات البطالة وتفشي ظاهرة التوترات الامنية.

المعروف أن علي سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني الذي تربطه علاقات سياسية جيدة بدول الخليج كان قد ادلى بتصريحات مهمة حول موقف بلاده من ازمة الخليج رأت فيها الكويت على وجه خاص تصحيحا لهذا الموقف وبادرة الانفراج علاقاتها باليمن لكن بالرغم من توقع خطوة عملية لتطبيع العلاقات خلال اجتماع وزيري خارجية البلدين على هامش المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي عقد مؤخرا في فيينا.. إلا أنه لم تتخذ حتى الآن مواقف عملية في هذا الاتجاه في ضوء اعتراض اوتحفظ مجلس الأمة الكويتي على ضرورات وجدوى الانفراج في الوقت الحالي حيث شمل هذا الاعتراض والتحفظ كذلك انفراج علاقات الكويت بتونس التي جوبهت بنقد شديد لموقفها من أزمة الخليج رغم انها عدلت موقفها قبيل نهاية الأزمة! على صعيد ممارسة الحكومة اليمنية لمسئولياتها العملية الداخلية تمثلت اهميتها في كسب ثقة المواطنين والعالم الخارجي وكذا شركات الاستثمار الاجنبية في مجال البترول الى جديتها في ضبط الانفلات الامني الذي ساد ربوع اليمن خلال الفترة الانتقالية وكان من بين الاسباب وراء تأجيل اجراء الانتخابات النيابية في موعدها الذي حدده الدستور، ومعالجة انواع الدستور عبر قرار سيادي حاز على موافقة البرلمان السابق فيما بعد!

وهكذا حركت وزارة العدل رئيس نيابة محافظة «ابين» للبدء في اجراءات محاكمة ٤٢ متهما على رأسهم الشيخ طارق بن ناصر الفضلي الذي ترددت حوله معلومات تشير الى زعامته لتنظيم متطرف اثر اكتشاف مسئوليته عن ارتكاب حادث اغتيال على صالح مقبل عضو المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي وتفجير فندقين في مدينة عدن.

وكان طارق «٢١ عاما» وهو ابن السلطان الفضلي الذي قاوم نظام الحكم في اليمن الجنوبي سابقا، قد عاد الى اليمن بعد الوحدة اليمنية حيث حاصرته قوات الأمن في معقله، مما اضطره الى تسليم نفسه الى الحكومة التي وفرت له الحماية واسباب الاقامة عبر وساطة بعض النواب مشايخ القبائل، مما اثار سخط المعارضة آنذاك وطالبت بضرورة محاكمته في ابين لا في صنعاء تأكيداً لمبدأ المساواة بين المواطنين امام القانون!



عدن : استكمال التحقيق مع متهمي "الجهاد" بعد اعترافات "خطيرة"

□ عدن –
من إقبال علي عبدالله:

■ علمت «الحياة» من مصادر امنية مسؤولة في محافظة عدن، العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية، ان «اجهزة الأمن السياسي (الاستخبارات) سلمت النيابة العامة في المحافظة كل الملفات والوثائق والادلة الخاصة بعناصر تنظيم «الجهاد في اليمن» المتهمين بإحداث تفجيرات واعمال ارهابية واغتيالات سياسية، اواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي».

واشارت تلك المصادر الى ان الاجهزة الامنية المكلفة التحقيق والتحري في شأن هذه الجرائم «استكملت كل اجراءاتها وثبت لها تورط ١٦ شخصاً في عمليات تفجير الطبقة الرابعة من فندق «غولدمور» السياحي في مدينة التواهي، وحديقة فندق «عدن موفنبيك» في مدينة خورمكسر حيث كان عدد من قوات المارينز، وكذلك محاولة تفجير عدد من الشاليهات السياحية في مدينة خورمكسر ايضاً، واطلاق قذيفة «ار. بي. جي» في مطار عدن الدولي مساء ٢٩ كانون الأول الماضي». واضافت ان هذه الاعمال الارهابية ادت الى مقتل عدد من السياح الاجانب وعامل يمني في فندق «غولدمور».

واوضحت المصادر الامنية ان النيابة العامة التي تستعد لبدء محاكمة هؤلاء المتهمين، تنتظر امراً سياسياً من العاصمة صنعاء، خصوصاً ان بعض الاعترافات التي ادلى بها المتهمون يكشف «اسراراً امنية قد تكون لها انعكاسات خطيرة داخل جهاز الأمن نفسه (...)».

واكدت المصادر ان «قيادة الأمن في عدن لم تتلق اي تعليمات من صنعاء بوقف التحقيقات مع المتهمين على رغم خطورة بعض الاعترافات (...) بل ان توجيهات مشددة صدرت بالاسراع في إنهاء هذه القضية وعرضها للرأي العام اليمني والعالمي».

الى ذلك، كشفت معلومات موثوق بها ان «بعض رجال الأمن في عدن باعوا بطاقات هوية الى مجموعة من اللاجئين الصوماليين بهدف تمكينهم من استخراج جوازات يمنية للسفر بها الى خارج البلاد». واكدت المعلومات ان «التحقيقات تجري الآن مع المتهمين لتقديمهم الى المحاكمة العسكرية». وكانت المفوضية السامية للاجئين الصوماليين في اليمن اشارت في وقت سابق الى اختفاء عدد من الصوماليين من معسكر الإيواء الجديد الذي انشئ قبل شهرين في منطقة المطلع في محافظة ابين.

١٢٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط / اللندنية

التاريخ : ٣ ١ يوليو ١٩٩٣

في ندوة لمناقشة قضية التعديلات الدستورية

صنعاء: دعوة إلى إعلان دستور جديد يقر التعددية والحزبية ويحدد اختصاصات الرئيس

صنعاء: من حمود منصر

للمرة الاولى منذ الانتخابات النيابية الاخيرة، التقى اول من امس ممثلون من احزاب الائتلاف اليمني الحاكم واحزاب المعارضة في ندوة نظمتها جريدة «يمن تايمز» حول قضية التعديلات الدستورية.

وقد أدار الندوة الدكتور عبد العزيز السقاف رئيس تحرير «يمن تايمز» وعضو هيئة التنسيق والمتابعة لاحزاب المؤتمر الوطني وحضرها ممثلون عن احزاب المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح، ورابطة ابناء اليمن، والحزب الاشتراكي اليمني، وحزب البعث الموالي للعراق، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب الحق، وعدد من ممثلي النقابات والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية.

وعلى الرغم من ان معظم المداخلات اشارت الى وجود اجماع لاجراء التعديلات الدستورية فانها اكدت على وجود خلافات حول آلية التعديل وأبعادها الخاصة بالنظام السياسي، إذ ان كل حزب يقوم حالياً باعداد مشاريع وتصورات خاصة باجراء التعديلات وفق رؤيته الخاصة. وقد برز تساؤل مهم خلال الندوة هو كيف يمكن ضمان اجراء التعديلات الدستورية من منطلق الضرورة، وليس من منطلق سياسي يسخر اتجاهات التعديل لتكريس مصلحة اطراف محددة.

وأجمع المتحدثون على عدم امكانية اجراء التعديلات الدستورية خلال الفترة المحددة بنحو 3 ـ 4 أشهر، خاصة مع ظهور تباينات واختلاف في وجهات النظر بين احزاب الائتلاف الحاكم ذاتها وبين احزاب المعارضة التي ترى ان الاسراع بطرح موضوع التعديلات الدستورية بعد الانتخابات مباشرة يشكل خطراً على مبدأ قدسية الدستور ويهدد بالقضاء على النظام الديمقراطي والعودة الى الشمولية القديمة.

وانتقد المشاركون في الندوة مشروع التعديلات الدستورية الذي طرح قبل عدة اسابيع، وبدأت الاوساط السياسية بدراسته.

وفيما لم تعرف بعد الجهة التي اعدته، وقامت بتشريعه، الا ان ثمة اجماعاً على ان احزاب الائتلاف وراء تلك التعديلات، وانها ارادت من ورائها اختبار رد فعل القوى السياسية الاخرى.

وتركز النقد لتلك المقترحات على ان العمل بها سيعيد اليمن الى النظام الشمولي، كونها لا تفصل بين سلطات الدولة المختلفة، كما ان السلطة التشريعية والقضائية تعرضت للتشتيت، ووضعت تحت هيمنة السلطة التنفيذية بموجب تلك المقترحات بالرغم من ان النقطة الاساسية المراد تحقيقها بصورة اساسية من التعديلات الدستورية هي الغاء صيغة مجلس الرئاسة وإفراد منصب رئيس ونائب رئيس للجمهورية.

وشدد ممثلو الاحزاب على ضرورة تحديد الآلية التي سيتم بها اجراء التعديلات الدستورية قبل النظر في مضمون التعديلات نفسها، خاصة بعد ان



تبين ان البرلمان الحالي ارتكب مخالفات دستورية في التمديد 5 اشهر لمجلس الرئاسة، ومدة اسبوعية اضافية للحكومة لإعداد بيان الثقة، كما رأى المناقشون اهمية ان يتم وضع دستور للبلاد يتحدد بموجبه هويته وطبيعة النظام السياسي، وان ينص صراحة على مبدأ التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة، وتحديد فترة رئاسة الدولة واختصاصات الرئيس، وان يحيل السلطات التنفيذية الترتيبية للحكومة، وان يحدد الكيفية التي يتم بها تشكيل الحكومة في ضوء مبدأ حزب الاغلبية او الائتلاف الذي يحصل على الاغلبية.

وطالب ممثلو الاحزاب في الندوة بضرورة تحديد طبيعة نظام الحكم في البلاد، فإما ان يكون رئاسيا محدد الاختصاصات، او برلمانيا مع تجنب المزج بين النظامين كما جاء في مشروع التعديل الاخير.

وفيما اقتصر النقاش في الندوة على الكيفية التي يجب انه تتم بها التعديلات الدستورية والاتجاهات التي ينبغي الاخذ بها، خلص المشاركون الى التأكيد على انه من المستبعد اجراء تلك التعديلات في غضون الاشهر المقبلة، واكدوا ضرورة انتخاب مجلس رئاسة جديد واتاحة الوقت الكافي لاجراء التعديلات اللازمة.

واوضح الدكتور عبد العزيز السقاف في ختام اعمال الندوة بان اعطاء مسالة التعديلات الدستورية مزيدا من الاهتمام والنقاش سيجنب البلاد والقوى السياسية المزيد من الدخول في تجارب فاشلة، وقال إن المبادرة لعقد هذه الندوة جاءت بهدف تحريك المياه الراكدة وتنشيط الوسط السياسي والحزبي اليمني الذي اصابه الاحباط بعد الانتخابات.

ودعا كافة الاحزاب والقوى السياسية اليمنية الى ضرورة تنشيط دورها في اطار بلورة مشاريع تعديلات دستورية تلبي حاجة الواقع اليمني وتساعده على التطور.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٣

صنعاء: سحب طلب حجب الثقة عن الحكومة

□ صنعاء - «الحياة»:

■ يعكف مجلس النواب اليمني درس بيان الحكومة الجديدة التي يرأسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس وبرنامج عملها للفترة المقبلة. ومنح المجلس النيابي اللجان المتخصصة فترة زمنية غير محددة تمهيداً لمنح الحكومة الثقة.

وكان عدد من اعضاء مجلس النواب تقدم بطلب جماعي الى رئيس المجلس الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر بعدم منح الحكومة الائتلافية الثقة بحجة ان رئيس الحكومة هو ذاته الذي رأسها في الفترة الانتقالية لدولة الوحدة والتي شهدت اختلالات وخروقاً قانونية ودستورية ادت الى معاناة المواطنين واعقبتها اثار سلبية في القطاعات الاقتصادية والامنية والادارية لا تزال قائمة حتى الآن، اضافة الى اعادة تعيين غالبية اعضاء الحكومة السابقة في الحكومة الجديدة المؤلفة من الاحزاب الرئيسية الثلاثة (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي اليمني).

وعلمت «الحياة» ان الشيخ الاحمر رئيس البرلمان تدخل في الموضوع وتم سحب طلب حجب الثقة الذي قدمه النواب الذين ينتمي معظمهم الى المؤتمر الشعبي والاصلاح وعدد من المستقلين. وهدف الشيخ الاحمر من خلال تحركه الى عدم تجاوز الدستور واتاحة الفرصة امام مجلس النواب لدرس بيان الحكومة والرد عليه ومناقشة مجلس الوزراء رئيساً واعضاء في شتى جوانبه.

وأكد مصدر نيابي ان البرلمان سيطالب حكومة العطاس - اذا نالت الثقة - بتحديد فترة زمنية لا تتجاوز خمسة اشهر لاستكمال دمج القوات المسلحة في صورة كاملة ومن ثم تحييدها عن العمل السياسي المتمثل في الانتماء الحزبي بموجب الدستور بحيث يكون ولاؤها المطلق للوطن بعد الله. ويبدو ان هناك تنسيقاً في هذه القضية بين الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام الذي فاز بغالبية مقاعد المجلس والكتلة البرلمانية لتجمع الاصلاح صاحب المركز الثاني. اما الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي فتبدي تحفظاً على هذه المسالة.

واكد عدد من النواب، في استطلاع اجرته «الحياة» داخل البرلمان اليمني، ان منح الثقة لحكومة العطاس لن يتم الا بعد تحديد مسلمات ومنطلقات موضوعية تلتزم بها الحكومة، ملاحظين ان بيانها «لم يكن مقنعاً لانه كان بياناً سياسياً اقرب منه الى برنامج واضح المعالم والاسس كونه يفتقر الى تحديد الفترة الزمنية التي تحدد انجاز المهمات، وغابت عنه لغة الارقام التي يستند اليها اي برنامج عمل تضطلع به الحكومة».

ومن المرجح ان تستدعي حكومة العطاس الى مجلس النواب لمناقشة بيانها قبل نهاية تموز (يوليو) الجاري. ويستبعد ان يناقش مجلس النواب التعديلات الدستورية المقترحة من مجلس الرئاسة قبل بت موضوع منح الحكومة الجديدة الثقة.

على صعيد آخر، شكلت حكومة العطاس لجاناً متخصصة من اعضائها مطعمة بشخصيات استشارية من خارجها لاعداد تصورات اولية تكون بمثابة التعقيب الذي تستعد له الحكومة عند مثولها امام مجلس النواب لمناقشة برنامج عملها.

ومعلوم ان الحكومة قدمت برنامجها الى مجلس النواب في ٢٤ حزيران (يونيو) الماضي في جلسة خاصة وعلنية عقدها المجلس لهذا الغرض.



مجلس النواب اليمني رشح ١٥ شخصاً للجنة العليا للانتخابات

□ صنعاء - «الحياة»:

■ بعد نقاش استمر ثلاثة ايام، حسم مجلس النواب اليمني امس مسألة قائمة الترشيح الخاصة بأعضاء اللجنة العليا للانتخابات المقدمة من هيئة رئاسة المجلس. وتضم القائمة ١٥ شخصاً وافق عليهم المجلس بالاغلبية المطلوبة في جلسة عقدها امس. ووقع الاختيار على الاسماء الآتية التي غاب عنها امس العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء الذي يبدو انه فضّل البقاء خارجها: ١- محسن محمد العلفي، ٢- محمود عبدالله عراسي، ٣- محمد علي الآنسي، ٤- سعيد محمد الحكيمي، ٥- عبدالملك المخلافي، ٦- امين علي امين، ٧- عبدالفتاح البصير، ٨- عبدالرزاق الرقيحي، ٩- علي عبدالخالق حسن، ١٠- خالد غبلان، ١١- علوي حسن العطاس، ١٢- حسن احمد باعوم، ١٣- محمد عبدالله الجائفي، ١٤- عبدالله صالح سبعة، ١٥- محمد احمد المحطوري.

ورفعت قائمة المرشحين الى مجلس الرئاسة اليمني الذي سيختار بدوره بين خمسة وسبعة اشخاص ليشكلوا اللجنة العليا للانتخابات بموجب قانون الانتخابات العامة في البلاد. وينص القانون على ان يكون جميع الاشخاص الذين يقع عليهم الاختيار لعضوية اللجنة العليا للانتخابات مستقلين حزبياً وهذا يحتم على الاشخاص الذين يختارهم مجلس الرئاسة تقديم استقالتهم من أي من الاحزاب والتنظيمات السياسية المعترف بها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٣

عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي يشرح لـ«الحياة» الخلافات الرئيسية

العنسي: الاحزاب اليمنية المؤتلفة مختلفة على ثلاث قضايا رئيسية في التعديلات الدستورية المقترحة

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ شهدت الاسابيع الثلاثة الماضية حوارات قوية على الساحة السياسية في اليمن حول قضية التعديلات الدستورية المقترحة التي يجري التشاور في شانها بين اطراف الائتلاف الثلاثي الحاكم، المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح. غير ان خلافات جوهرية نشأت بين الاطراف الثلاثة حول بعض المواد المقترح تعديلها. واكدت ذلك مصادر قريبة من المشاورات.

لمعرفة حقيقة هذا الخلاف وخلفياته، » التقت «الحياة» السيد عبدالسلام العنسي عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) رئيس الدائرة العامة للمؤتمر الشعبي. وباعتبار المؤتمر الشريك الاكبر في الائتلاف، طرحت «الحياة» عليه هذه التساؤلات وغيرها المرتبطة بموضوع التعديلات الدستورية ليسلط الضوء عليها. وبادر العنسي بالقول:

«بالفعل المناقشات والمشاورات جارية بين الاطراف الثلاثة المؤتلفة المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح حول المواد الدستورية المقترح تعديلها. واعتقد ان الحوار قطع شوطاً طويلاً وتم الاتفاق على مجمل الافكار التي يمكن ان يجري في ضوئها التعديل الدستوري لتلك المواد. وبرغم ذلك كله فإن خلافاً (وهذا وضع طبيعي) ينشب حالياً حول ثلاث او اربع قضايا رئيسية لكل من الاطراف الثلاثة وجهة نظر فيها سواء على حدة او ثنائياً. وهذه القضايا تتمحور حول:

اولاً، طبيعة الاجراءات والآلية التي سيتم في ضوئها وبها تغيير شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة الى رئيس للجمهورية وما يرتبط بهذا الموضوع من امور مثل وضع نائب للرئيس، وهل من الضروري ان يتم انتخابه بالاقتران مع رئيس الجمهورية وهل بقائمة واحدة ام يكتفى باختيار الرئيس وانتخابه ثم يختار هو نائبه بعد ذلك. وهل يتم الانتخاب عن طريق مجلس النواب ام بالاستفتاء الشعبي المباشر. هذه قضية رئيسية من القضايا المختلف عليها.

الاشتراكي يطرح ضرورة اقتران انتخاب نائب الرئيس مع رئيس الجمهورية بقائمة واحدة شعبياً وينص على ان نائب الرئيس يزاول مهام رئاسة الجمهورية في حال خلو منصب الرئيس لأي سبب كان.

وجهة نظر المؤتمر تتلخص بالآتي: يصرف النظر عن قضية الاستفتاء الشعبي على قائمة بعينها تحمل اسمي الرئيس ونائبه لان هذا نقص في الديموقراطية واذا كان من ضرورة، فكل حزب يرشح رئيساً ونائبه من حزبه وتنزل ثلاث او اربع قوائم ويختار الشعب اياً منها. اضافة الى ذلك فإنه لا يجوز ان تشمل القائمة ترشيح رئيس ونائب الا اذا كانا من حزب واحد لان هذا هو المنطقي والمعقول. والمؤتمر يرفض ان يعطى نائب الرئيس (اياً كان) صلاحية الرئاسة خلال خلو منصب الرئيس لبقية الفترة وانما يعطى.

فترة ٦٠ يوماً يقوم خلالها بمهام الرئاسة في اثناء خلو المنصب. هذا البديل الاول الذي يطرحه المؤتمر».

يضيف العنسي في ما يتعلق بهذه النقطة بديلاً ثانياً اذ يقول:

«البديل الثاني هو ان يتم ترشيح الرئيس بمفرده وتنزل للشعب او البرلمان ترشيحات عدة يختار منها او ينتخب في ضوئها الرئيس الذي يقوم بدوره باختيار نائب له ان اراد الاخوة في الاشتراكي، وهم لا يزالون لاسباب غير واضحة يصرون على رأيهم السابق مع ان الاصلاح يقف مع المؤتمر في هذه النقطة بالذات.

● ما هي نقاط الاختلاف الاخرى؟

- نقطة الخلاف الثانية تتركز على طرح الاشتراكي في مشروع التعديل بعدم جواز مزاولة الرئيس ونائبه اي عمل حزبي. والتجمع اليمني للاصلاح مع هذا الطرح. ونحن نرى انه طرح غريب وهو لعمري امر مضحك لانه مخالف للقواعد الديموقراطية، فلماذا يحظر على رئيس الجمهورية ونائبه اي عمل حزبي برغم انهما سينتخبان على اساس حزبي؟ ولماذا نحظر عليهما ذلك ونبيح لرئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب والوزراء والقيادات التنفيذية مزاولة العمل الحزبي؟ كان رأي المؤتمر ولا يزال ان يحظر على الرئيس ونائبه وكبار المسؤولين تسخير امكانات الدولة والشعب لمصلحة احزابهم ووضع الضوابط الكفيلة لتحقيق هذه الغاية.

اما نقطة الخلاف الثالثة فتتركز على طبيعة الحكم المحلي الذي بشرت به برامج الاحزاب بما فيها الثلاثة المؤتلفة خلال عملية الانتخابات. والخلاف هنا ليس خلافاً على مبدأ الحكم المحلي او انتخاب المواطنين مسؤوليهم في المناطق والمحافظات وانما الخلاف حول اسلوب تحقيق هذا الهدف. نحن نعتقد في المؤتمر انه لا بد من وضع ضوابط وقواعد قانونية واجراءات تكفل ممارسة هذا الحق بحسب ظروف كل منطقة ومحافظة وبحسب التطور الثقافي والفكري وطبيعة التركيبة الاجتماعية التي تؤهلنا لتحقيق ذلك.

ونعتبر ان طرح موضوع الحكم المحلي في نص دستوري ملزم من دون مراعاة تلك العوامل ضرب من المزايدة او ربما المراهنة على وحدة اليمن، بالتالي فإن المؤتمر يرفض ان يجر الى هذه اللعبة الخطيرة. تلك اهم نقاط الخلاف وما عدا هذه المواد فإن بقية التعديلات المقترحة يكاد ان يكون الاتفاق قد تم عليها.

● اذا لم تحسم هذه القضايا، ما هو تصوركم للحل؟

- الحقيقة ان المؤتمر له رؤية واضحة في طريقة التعامل والتعاطي مع مثل هذه القضايا، ورؤيته هذه



محكومة بعوامل عدة اهمها ان المؤتمر لن يلهث وراء هذه التعديلات، وانه اذا لم يتم الاتفاق تماماً بين الاحزاب المؤتلفة على هذه التعديلات فإن هذا لا يمنع من ان نعطي مجلس النواب الوقت الكافي لدرس هذه التعديلات والحوار حولها لفترة زمنية كافية شريطة ان نلتزم جميعاً، ومن دون تردد، بتطبيق احكام الدستور الحالي المستفتى عليه من قبل الشعب، اي

اننا نرى تأجيل موضوع التعديلات الدستورية وبتها. وعلى مجلس الرئاسة الحالي ومجلس النواب، السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد، ان يبدأ وفوراً في وضع الترتيبات لانتخاب مجلس رئاسة جديد من خمسة اعضاء بحيث لا يصبح في البلاد فراغ دستوري بعد ثلاثة اشهر تقريباً.

وعلى كل الاحزاب او المستقلين تقديم خمسة مرشحين الى البرلمان لشغل مجلس الرئاسة ويتولى مجلس النواب انتخاب الاعضاء الخمسة الذين بدورهم ينتخبون رئيسهم تطبيقاً واعمالاً لاحكام الدستور الحالي. والمؤتمر يرى ان هذا هو الحل الامثل للخروج من بوادر الازمة السياسية المتوقعة.

● ما هو موقف الكتلة البرلمانية للمؤتمر من وجهة النظر هذه، وهل ستلتزم وجهة نظر المؤتمر داخل البرلمان؟

– لقد ابلغت الكتلة البرلمانية للمؤتمر بالفعل بهذا الموضوع بعد ان تم التفاهم معها في جو ديموقراطي ناضج والتزمت كتلتنا البرلمانية بوضع هذه الرؤيا..

وبقي ان اشير هنا الى ان اطراف الائتلاف الثلاثي قد توصلوا تقريباً الى قناعة بعدم جدوى ما طرح في مشروع التعديلات الدستورية من قيام مجلس تشريعي آخر هو مجلس الشورى والاكتفاء بمجلس النواب كسلطة تشريعية وحيدة في البلاد.

● ما هو موقفكم من ما يطرحه بعض الفعاليات السياسية، اي تلك التي عقدت ندوة خاصة يوم اول من امس حول موضوع التعديلات واقتراح انشاء لجنة شعبية تتولى ادارة دفة الحوار حول هذا الموضوع؟

– هؤلاء الذين اجتمعوا – مع احترامي لهم – لا يمثلون الا انفسهم وان كانت قد حضرت الفعاليات بعض شخصيات حزبية فذلك من باب الاستئناس بالراي وسبر اغوار ما يعد في الخفاء من قبل قوى حاقدة جرحت في المعركة الانتخابية وهزمت شر هزيمة، وهي تحاول ان تصنع لنفسها دورا جديداً تغطية لفشلها الذريع ووضوح نيتها التدميرية.

انا اربأ بكل القوى الوطنية الملتزمة بالدستور والديموقراطية ان تقع في هذه المصيدة وان يستغل حضورها في مثل هذه الدعوات المشبوهة لتمزيق وحدة الصف الوطني. واقول بملء صوتي لكل الذين يعتقدون انهم قادرون على الساحة ضد التيار الوطني: رويداً رويداً فقد خبركم الشعب وعرف حقيقتكم.

● الا تعتقدون ان الخلافات بين الاحزاب المؤتلفة في الحكم حول مسألة التعديلات الدستورية قد تؤدي الى احداث ازمات سياسية وربما تعلن الفشل الذريع لمسألة مشروع الدمج بين المؤتمر والاشتراكي؟

– الخلاف ظاهرة ديموقراطية بين الاحزاب، وعلينا ان نؤمن بهذا المبدأ. اما موضوع الدمج مع الاشتراكي فقد كنا نطمح اليه قبل الانتخابات لمخاوف عديدة، اما الآن فلسنا في المؤتمر متلهفين عليه ونقبل بالبحث عن صيغة اخرى للتنسيق، سواء مع الاشتراكي او الاصلاح او غيرهما من الاحزاب الوطنية.



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٣

□ رئيس وفد اليمن بمؤتمر وزراء الإعلام «للأهرام»:

طرح الثقة بالحكومة اليمنية خلال أسابيع

لغة الحوار يجب أن تسود بين الأشقاء لحل الخلافات العربية

حديث أجراه

أمين محمد أمين

يناقش مجلس النواب باليمن حاليا برنامج عمل الحكومة الائتلافية الجديدة برئاسة السيد حيدر أبو بكر العطاس، وذلك بعد اقرار الخطوات التنفيذية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والأمنى والادارى، والقضاء على مشكلة البطالة الناجمة عن عودة اكثر من مليون يمنى من دول الخليج بعد الغزو العراقى للكويت وطرح الثقة بالحكومة خلال الاسابيع القادمة.

وقالت السيدة أمة العليم السوسوه ووكيلة وزارة الاعلام المساعدة باليمن ورئيسة وفدها لمؤتمر وزراء الاعلام العرب الذى عقد بالقاهرة فى حديثها «للاهرام» ان مجلس النواب برئاسة الشيخ عبد الله الاحمر سيحدد برنامجا زمنيا للحكومة لاجراء الاصلاحات وتنفيذ برنامجها. وذلك فى الوقت الذى تجرى فيه الاتصالات والمشاورات من اجل ادخال تعديلات على الدستور الحالى خاصة بعد نجاح الانتخابات النيابية، والتى شارك فيها ممثلو ١٤ حزبا يمنيا، واشارت الى وجود ١٦٥ صحيفة ومجلة تصدر عن الاحزاب والهيئات والمؤسسات، وان الانتخابات اظهرت الحجم الحقيقى للقوى السياسية فى اليمن وحصول المستقلين على أكثر من ربع مقاعد البرلمان الذى يضم ٣٠١ عضو من بينهم امرأتان دخلتا البرلمان اليمنى لأول مرة

واوضحت ان حصول حزب التجمع اليمنى للاصلاح على المركز الثانى فى الانتخابات بعد المؤتمر الشعبى العام وقبل الحزب الاشتراكى لا يمثل خطورة بل على العكس يؤكد مناخ الديمقراطية

وأكدت السيدة أمة العلم السوسوه ان الربط بين التفكير الدينى والارهاب يمثل جانبا خطيرا، ويجب ضرورة الفصل بينهما وان حزب الاصلاح اليمنى قدم برنامجا طموحا لحل مشاكل اليمن تتم مناقشته حاليا للتنفيذ مع برامج الحكومة الائتلافية

وقالت إن حزب الاصلاح يطالب بتعديل الدستور بحيث تكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الوحيد للتشريع فى الوقت الذى ينص الدستور الحالى على ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع،

كما ان التعديل الدستورى يحدد شكل مؤسسة الرئاسة ومنصب النائب وغيره من التعديلات المطروحة بالشارع السياسى اليمنى حاليا بالاضافة الى شكل النظام الاقتصادى للدولة،

وحول مشاكل الحدود قالت وكيلة وزارة الاعلام ان بلادها تؤكد ضرورة ترسيخ العلاقات مع دول الجوار من خلال الحوار المباشر لحل مختلف القضايا، ونفس المنطق ينطلق على العلاقة مع الاشقاء بدول الخليج العربية من اجل المحافظة على الوجود العربى المستهدف حاليا.. من قوى خارجية من مصلحتها استمرار الفرقة،

ولذلك فإن لغة الحوار يجب ان تسود بين الاشقاء، وليس الخلاف

وحول المستقبل النفطى لليمن قالت ان جميع الاكتشافات تؤكد وجود مخزون كبير من النفط لدى اليمن والانتاج بلغ حاليا اكثر من ٣٠٠ الف برميل

كما ان احتياطى الغاز يشير الى ان اليمن تضم ثانى اكبر حقل غاز فى العالم بالاضافة الى ثروات اليمن المتعددة من المعادن وغيرها التى لم تكتشف بعد، ولذلك فإن موارد اليمن الطبيعية بحاجة لاعادة اكتشاف ومساعدة من الاخوة والاشقاء فى مصر والعالم العربى والاسلامى والدول المتقدمة

وأكدت السيدة أمة العلم السوسوه تميز العلاقات المصرية اليمنية وان اللجنة المصرية اليمنية المشتركة ستجتمع فى القاهرة خلال شهر اكتوبر المقبل برئاسة رئيسى وزراء البلدين، وأختتمت حديثها بان اليمن تستعد حاليا لانشاء قناة تليفزيونية فضائية لوصول برامجها للعالم، وأكدت ان ذلك لا ينفى طموحها فى وجود قناة فضائية عربية موحدة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٤ ١ يونيو ١٩٩٣

استبعاد إقصاء البيض من منصب نائب الرئيس اليمني

الأحمر يتوقع تأجيل التعديل الدستوري وتكهنات بدخوله مجلس الرئاسة

صنعاء: من حمود منصر

استبعد الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ـ رئيس مجلس النواب اليمني وشيخ قبائل حاشد ـ اجراء التعديلات الدستورية المقترحة، والمتعلقة بشكل رئاسة الدولة اليمنية، خلال الفترة المتبقية من عمر صلاحيات مجلس الرئاسة الحالي. ورجح انتخاب مجلس رئاسة جديد في غضون 3 أشهر، وتأجيل الاصلاحات الدستورية الى ما بعد ذلك.

جاء ذلك حسب مصدر مقرب من الشيخ الاحمر اثناء لقائه مع احد السفراء الاوروبيين في صنعاء امس. وتشير التوقعات الى احتمال قوي بتمثيل التجمع اليمني للاصلاح ـ الذي يتزعمه الشيخ الاحمر ـ بمقعد واحد في مجلس الرئاسة الجديد، الى جانب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

ونفت مصادر من «الاصلاح» ما اشيع عن احتمال حصول عبد المجيد الزنداني او الدكتور عبد الوهاب الديلمي على عضوية مجلس الرئاسة. وقالت ان شخصيات قيادية تنفيذية يمكن ان تحصل على المنصب. وتوقعت مصادر برلمانية ترشيح الشيخ الاحمر ـ نفسه ـ او ياسين عبد العزيز، المرشد العام للاخوان المسلمين في اليمن.

ويأتي التراجع عن اجراء التعديلات الدستورية خلال 3 اشهر ـ كما كان مقرراً ـ بسبب خلافات بين احزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي والاشتراكي وتجمع الاصلاح) من ناحية، وداخل كل من هذه الاحزاب الثلاثة من ناحية اخرى حول مقترحات التعديلات، وخاصة تلك المتعلقة بترشيح الرئيس ونائبه في قائمة واحدة، كما نصت احدى مواد الدستور.

واكد عبد الوهاب الروحاني ـ مقرر الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام ـ رفض نواب حزبه لهذا الاقتراح، الذي يتضمن «التفافا على الديمقراطية»، لانه «فصل على اساس احزاب وقوى سياسية واشخاص موجودين في الوقت الراهن، ولم يأخذ في اعتباره بناء دولة للاجيال المقبلة».



واسفرت دراسة اجرتها لجنة من كتلة المؤتمر الشعبي عن رفض انشاء جمعية وطنية برأسها نائب رئيس الجمهورية، على اساس ان ذلك يخل بمبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويفرغ مجلس النواب (السلطة التشريعية) من سلطاته، بانشاء مجلس آخر للشورى.

وتتفق دوائر من المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح على عدم الحاجة الى منصب «نائب رئيس مجلس الرئاسة»، طبقا لنص الدستور الحالي، وهي نقطة قد تشكل مصدر خلاف مع الحزب الاشتراكي الذي يشغل امينه العام علي سالم البيض منصب نائب الرئيس حاليا والذي استبعد بعض المراقبين اقصاءه لاعتبارات سياسية.

واوضحت المصادر ان ادخال ممثل للتجمع اليمني للاصلاح في مجلس الرئاسة قد يكون على حساب عدد مقاعد المؤتمر الشعبي العام في المجلس، لان الرئيس علي عبد الله صالح هو الامين العام للمؤتمر وله مقعدان آخران، بينما يبلغ نصيب الحزب الاشتراكي مقعدين فقط.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغادر يواصل تسوية مشكلات القبائل

الداخلية اليمنية تتعقب قطاع الطرق وتفرض احترام القانون على الشرطة

صنعاء: من حمود منصر

أكد مصدر مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية نبأ القبض على عدد من قطاع الطرق ولصوص السيارات في مناطق واقعة على الطرق بين العاصمة اليمنية صنعاء وكل من عمران والحديدة وذمار.

واضاف المصدر ان تحقيق تلك الخطوة تم بتنسيق بين قوات الامن ووحدات من القوات المسلحة ومشايخ القبائل والمواطنين، بمساندة طائرات الهليكوبتر.

واضافت المصادر ان قوات عسكرية تقوم بعملية تمشيط واسعة لمنطقة قبيلة الحداء، واخرى لمنطقة قبيلة آنس، لاسترجاع السيارات التي سرقت خلال الأشهر الخمسة الماضية، بهدف الضغط على سلطات الدولة المركزية.

جاء ذلك في اطار حملة واسعة بالمناطق التي شهدت نهب ممتلكات وسيارات واموال المواطنين والاجانب، في محافظات صنعاء وذمار وقارب والجوف وحجة، التي كانت تعتبر اوكاراً للعصابات وقطاع الطرق، وادت الى استرجاع عشرات السيارات، واعادة الطمأنينة الى المواطنين، وفرض هيبة الدولة على الخارجين على القانون.

وقد رفض العقيد يحيى المتوكل - وزير الداخلية اليمني - التعقيب على تصريحات المسؤول الامني، ولكن مصادر مقربة من الوزير شددت على انه اصدر «توجيهات بتعزيز الموقف الامني، والقضاء على شريعة الغاب، واقرار سلطة القانون لتحقيق الاستقرار».

واضافت المصادر ان المتوكل اصدر اوامره بالاسراع في التحقيق في قضية اقتحام افراد من الشرطة لمقر فرع التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في محافظة تعز قبل يومين، واعتقال من كانوا فيه لعدة ساعات بحجة «التغرير باجهزة الامن» قبل اطلاق سراحهم.

وقالت ان المتوكل شدد على التحقيق مع من اصدر امر الاقتحام ومحاسبته، وتحديد دور الشرطة بانه ليس فوق احترام القانون، وكان افراد من الشرطة اقتحموا المبنى صباح اول من امس، وقالوا انهم تلقوا شكاوى من احد التجار المجاورين لمقر الحزب، الذي كان في ذلك الوقت يستضيف فريقا رياضيا قدم من احدى المحافظات الجنوبية.

وعلى صعيد حل المشكلات بين القبائل، قالت مصادر مقربة من الشيخ محمد بن ناجي الغادر - شيخ قبائل خولان، ورئيس مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية - انه التقى امس بقبائل جهم ومراد في منطقة حبابة، للبحث عن حلول نهائية للمشكلات العالقة بينهم منذ عشرات السنين، كما انه يعمل لحل مشكلات الثأر بين قبائل مراد والفقراء لتحقيق نوع من التصالح يهيىء مناخا للاستقرار بين القبائل اليمنية.

وجدير بالذكر ان الغادر تمكن قبل عدة اشهر من حل مشكلة ثأر بين قبيلتي الحداء وجهم استمرت نحو 40 عاما، وذهب ضحيتها عشرات القتلى، وذلك في اطار مؤتمر سبأ، الذي تأسس في مطلع شهر اكتوبر (تشرين الاول) عام 1992.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٣

تجاذبات في اليمن

■ ما يشهده الوضع السياسي في اليمن هذه الايام اقرب الى ان يكون استمراراً لعملية التجاذب بين القوى المختلفة التي مرت فيها البلاد في الفترة الانتقالية التي بدأت باعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وانتهت باجراء الانتخابات العامة في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي. لكن الفارق الاساسي بين الفترة الانتقالية وفترة ما بعد الانتخابات يكمن الى حد كبير في ان كلاً من الاحزاب الكبيرة بات يدرك حجمه الحقيقي ويدرك نقاط ضعفه ونقاط قوته. فما كان مبهماً قبل الانتخابات صار واضحاً بعدها وبات مطلوباً التوصل الى اعتراف متبادل بين الاحزاب في اطار العملية الديموقراطية التي بدأت بالانتخابات.

والاعتراف المتبادل لا يعني في الضرورة التحالف بين الاحزاب الكبيرة كما حصل حتى الآن، ذلك ان التحالف الذي أدى الى تشكيل حكومة ائتلافية أوصل البلد الى مرحلة انتقالية جديدة تتقاسم فيها السلطة ثلاثة احزاب بدل حزبين. وكان السيد سالم صالح محمد، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، على حق في ابداء مثل هذا التخوف عندما توقع حصول هذا الامر بقوله لـ «الحياة» بعيد الانتخابات «اننا مقبلون على مرحلة انتقالية جديدة». والتحفظ الوحيد عن كلام سالم صالح هو ان دخول اليمن مرحلة انتقالية جديدة امر يمكن تفاديه وذلك يكون عبر اعطاء التحالف الثلاثي معنى جديدا غير تقاسم السلطة بين الاحزاب الثلاثة، بل جعل «الكتلة البرلمانية التاريخية»، التي تحدث عنها نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض بعد الانتخابات مباشرة، نواة لمفهوم عصري لممارسة السلطة.

وبكلام آخر، تكون المهمة الاساسية لـ «الكتلة التاريخية» التي تضم نواب الاحزاب الثلاثة الكبيرة، وهي المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، وضع الاسس لممارسة الحياة السياسية بطريقة سليمة. وتمهد بالتالي لمرحلة لاحقة تظهر فيها معارضة سياسية قوية لحكم مركزي قوي وعصري في أن يأخذ في الاعتبار خصوصيات البلد وان الحاجة اكثر من أي وقت الى أحزاب تستمد قوتها من انتشارها الافقي في كل المحافظات وليس من مناطق معينة كما حصل مع الاشتراكي خصوصاً في الانتخابات الاخيرة، علما ان الحزب اظهر ان لديه امتداداته خارج المحافظات الجنوبية والشرقية (اليمن الجنوبي سابقا)، واصبح في استطاعته الآن تطوير هذه الامتدادات بدل التقوقع وابداء التخوف من حكم مركزي قوي.

مرت اليمن منذ تولي الرئيس علي عبدالله صالح السلطة قبل ١٥ عاما بظروف دقيقة استطاعت تجاوزها، فمن كان يتصور في البداية ان علي صالح الضابط الشاب سيتمكن من البقاء كل هذه الفترة في السلطة، ومن كان يتصور أنه سيتمكن من تفادي الحرب بين الشمال والجنوب بعدما تهيأت الظروف غير مرة لمثل هذه الحرب وانه سيكون المساهم الاول في تحقيق الوحدة مع علي سالم البيض؟ ومن كان يتصور انه ستجري يوماً انتخابات في اليمن وان مواطناً يمنياً سينتظر ساعات في صف طويل ليدلي بصوته؟

كل هذه الايجابيات تدفع الى التفكير ملياً في طريقة لتفادي مرحلة انتقالية جديدة. وذلك لا يمكن ان يتم الا في معزل عن الحساسيات. فاذا كان من مهمة لـ «الكتلة البرلمانية التاريخية» التي انبثقت عنها الحكومة الجديدة فهي توفير الضمانات لكل الاحزاب والقوى السياسية حتى لا تشعر بأنها في حاجة الى تشريع يكرس تقاسم السلطة حتى تقبل بحكم مركزي قوي.. فالمستقبل اليمني لا يضمنه تقاسم السلطة بمقدار ما يضمنه قبول مبدأ التداول السلمي للسلطة.

خيرالله خيرالله

١٤٢

وزير الخارجية اليمني لـ «الشرق»:

زيارة الشيخ حمد بن جاسم فرصة للتشاور حول العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية

نكن كل التقدير لقطر أميرا وحكومة وشعبا

صنعاء - الشرق - محمد العريقي

اوضح معالي الاستاذ محمد سالم باسندوه وزير خارجية الجمهورية اليمنية ان زيارة سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر إلى صنعاء يوم (غد الجمعة) ستكون فرصة للتشاور وتبادل الاراء حول سبل تطوير اوجه التعاون والتنسيق على الصعيد الثنائي وبحث مختلف القضايا الاقليمية والقومية والدولية ذات الاهتمام المشترك وقال في تصريح خاص «للشرق»:

يسرني ان اعبر عن خالص ترحيبي بزيارة سعادة الاخ الكريم الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني لليمن والتي تاتي تلبية للدعوة التي كنت قد وجهتها اليه في فيينا خلال لقائنا على هامش المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في منتصف الشهر الماضي.

واضاف ان مجيء الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني إلى صنعاء يؤكد ما يربط الجمهورية اليمنية ودولة قطر الشقيقتين والجارتين من علاقة اخوية قديمة قدم الزمن وستكون زيارة سعادته لبلده الثاني اليمن فرصة للتشاور وتبادل الاراء حول سبل تطوير اوجه التعاون والتنسيق على الصعيد الثنائي وبحث مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وقال: نحن في اليمن رئيسا وحكومة وشعبا نكن لدولة قطر اميرا وحكومة وشعبا كل محبة وتقدير.

واكد سعادة وزير الخارجية اليمني ان تبادل الزيارات بين المسئولين في دول شبه الجزيرة العربية والخليج يسهم بالتأكيد في تحقيق التقارب وتعزيز التفاهم والتكاتف اللازم في سبيل امن واستقرار المنطقة وصولا إلى تعميق التضامن العربي المطلوب.

واضاف ان زيارة الشيخ حمد تمثل خطوة في هذا الاتجاه فضلا عن كونها تعكس الرغبة المشتركة في تصفية الاثار السلبية التي نجمت عن ازمة وحرب الخليج الثانية وقال اذا كنا كعرب مطالبين بالتصالح مع اسرائيل فكيف لا يكون واجبا علينا من باب اولى ان نتصالح فيما بيننا كاشقاء وعلينا ان ندرك بان قوتنا تكمن في تضامننا واذا لم تتوحد كلمتنا ومواقفنا فلن يكون لنا شأن يذكر في ظل النظام العالمي الجديد.

واضاف قائلا غير ان حاجتنا إلى التضامن لا تنفي ضرورة التصارح ووضع كل الضمانات اللازمة للحيلولة دون تكرار حدوث ماحدث من مأس دفعت امتنا ثمنها باهظا وفي مقدمة تلك الضمانات المطلوب الالتزام بها نبذ اللجوء إلى استخدام القوة في حل الخلافات بين الدول العربية والاحتكام إلى هيئة قضائية عربية عليا كآخر ملاذ بعد استنفاد طريق التفاوض المباشر او الوساطة من قبل اشقاء اخرين واختتم باسندوه تصريحه قائلا كلنا يقين بان هذه الزيارة المرتقبة ستحقق كل الاهداف المتوخاة منها واختتم تصريحه بتكرار الترحيب بقدوم الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إلى اليمن



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/٧/١٦

«القيادة لا تتنافى مع الموقع الحزبي»

الرئيس اليمني يطالب بمحاربة الفساد ويدعو نائباً هارباً لتسليم نفسه

صنعاء: «الشرق الاوسط»

أبدى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح دهشته من سؤال وجه اليه بشأن انسحابه ونائبه علي سالم البيض من قيادة حزبيهما (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي)، على اعتبار ان كلا منهما يعتبر رفدا لإنجاز الوحدة بين شطري اليمن، وقال ان ذلك «يتنافى مع مسؤولية هذه القيادة عن الوطن كله»، في ضوء مبدأ أن القيادة «لا تصبح مسؤولة عن حزبها، بل عن اليمن كله»، ومن ثم «لا يمنع ذلك ان تبقى تلك القيادة محتفظة بعضويتها في أحزابها».

جاء ذلك في مقابلة صحافية نشرتها امس صحيفة «صوت العمال». الناطقة بلسان الاتحاد العام لعمال اليمن في عدن. تطرق فيه الرئيس اليمني الى الحديث عن الحكومة الائتلافية، واعرب عن أمله في ان «تتحمل مسؤولياتها، وتصحح كافة الاختلالات، وكل أنواع التسيب المالي والاداري، وتفشي الفساد ومحاسبة مرتكبيه طبقا للدستور والقانون».

ودعا الصحافة اليمنية «سواء كانت رسمية ام حزبية ام أهلية وكل وسائل الاعلام» لكي «تمارس دورها في النقد البناء والموضوعي، الذي يستهدف الاصلاح لا التخريب، وان تلتزم الموضوعية والصدق والمعلومات الصحيحة لكي تكتسب احترام القارئ والمصداقية لديه».

وأكد الرئيس صالح أن قضية النائب السابق الهارب سلطان السامعي «قضية جنائية، حدثت بين عضو مجلس النواب وبعض أفراد الشرطة»، وأدت الى مقتل اثنين من رجال الشرطة. وشدد أنه على السامعي «أن يسلم نفسه للنيابة، التي تتخذ اجراءاتها وفقا للقانون، فاذا كان متهما أحيل للمحاكمة، وإن كان بريئا صدر حكم ببراءته».

وردا على سؤال حول تمتع السامعي بالحصانة البرلمانية اجاب الرئيس اليمني ان «الحصانة البرلمانية ترفع تلقائيا في حالة التلبس بالجريمة»، ثم اضاف انها انتهت حاليا ايضا بالنسبة للسامعي بعد اجراء انتخابات برلمانية جديدة، واختيار أعضاء مجلس النواب الحالي، وأعرب عن استعداده لبذل الجهود لحل المشكلة.

ونفى الرئيس اليمني ما تردد عن استقالة الشيخ ناجي الشائف من عضوية اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام، رغم من تأكيدات الشيخ الشائف نفسه بهذا الشأن، وعلل خسارة المؤتمر الشعبي للانتخابات الاخيرة في 47 دائرة الى «عدم الانضباط والدقة التنظيمية»، وأشار الى ان المؤتمر يعمل لإعادة بنائه التنظيمي حاليا.



أحزاب من خارج السلطة ستُمنح مناصب في الدولة

اليمن: مشاورات بين الائتلاف لاستكمال تعيين المحافظين

□ صنعاء - «الحياة»:

■ تشهد صنعاء منذ أيام مشاورات واسعة بين الاحزاب المشتركة في الائتلاف الحكومي (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) بهدف استكمال اجراءات تعيين المحافظين ووكلائهم ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء المصالح والمؤسسات الحكومية المختلفة. ويتوقع ان تعلن هذه التعيينات في غضون اسابيع.

وعلمت «الحياة» من مصادر قريبة من موقع القرار السياسي ان احزاب الائتلاف الحاكم وافقت على منح بعض الاحزاب من خارج السلطة عدداً من مناصب وكلاء الوزارات ووكلاء المحافظين في اطار المشاركة السياسية لهذه الاحزاب في مناصب في الدولة (خارج حدود المناصب الحكومية العليا) وبما لا يتعارض وتطبيق قانون الخدمة المدنية.

واشارت الى ان تعيينات المحافظين ستتم قريباً وأن اربع محافظات هي ابين وذمار وصعده وحجه ستكون لها اولوية في تعيين محافظيها باعتبار ان المنصب في كل منها شغر بعد نجاح المحافظين السابقين في الانتخابات الماضية.

واكدت مصادر اخرى ان منصب نائب الوزير لن يشمل كل الوزارات كما كان الوضع في مرحلة ما قبل الانتخابات. وسينحصر تعيين نواب لوزراء الوزارات المهمة فقط والتي لا يتجاوز عددها عشر وزارات منها وزارات الخارجية والدفاع والداخلية والتموين والتجارة والنفط والتخطيط والتربية والتعليم. وستخضع مسألة تعيين المحافظين ونواب الوزراء لمشاركة احزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة. ومن المستبعد ان تتمخض عن هذه التعيينات شخصيات جديدة باستثناء من سيختارهم حزب الاصلاح باعتباره يشارك للمرة الاولى في السلطة بعد الانتخابات البرلمانية الاخيرة. وعلمت «الحياة» انه يجري الاعداد لانشاء هيئة عامة للمغتربين بديلة لوزارة شؤون المغتربين التي الغيت في التشكيل الحكومي اخيراً.

ومن المتوقع ان تتم عملية اعادة تنظيم جهاز السلطة القضائية اثر الانتهاء من هذه التعيينات، اذ سيتم تشكيل مجلس القضاء الاعلى وتعيين قضاة المحاكم العليا ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية واعادة تشكيل جهاز النيابة العامة في اطار التغييرات في مختلف الاجهزة والقطاعات الحيوية في اليمن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

نواب الشعبي يحذرون من صفقة بين الاشتراكي والإصلاح

جدل حول بيان الحكومة اليمنية بسبب غموض معالجة المشكلة الاقتصادية

صنعاء: من حمود منصر

يستأنف مجلس النواب اليمني جلساته يوم الاثنين المقبل، لمناقشة برنامج الحكومة، الذي قدمه المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء - يوم 4 يوليو (تموز) الحالي، تمهيدا للحصول على ثقة البرلمان، حتى تضطلع الحكومة الجديدة بمهامها التي يأتي على راسها اصلاح الاوضاع الاقتصادية، واقرار الامن، وتوحيد القوات المسلحة وأجهزة الدولة.

وقالت انباء صحافية - في العاصمة اليمنية - ان لجنة خبراء ترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن ستستأنف اعمالها في صنعاء، عقب حصول الحكومة على ثقة البرلمان، واستكمال تشكيل المؤسسات الدستورية في اليمن.

جاء ذلك في خبر نشرته صحيفة «22 مايو» - الناطقة بلسان المؤتمر الشعبي العام، الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم، الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح. وجدير بالذكر ان بيان الحكومة تضمن تأكيد النية على «حل قضايا الحدود بين اليمن ودول الجوار». ومن المقرر ان تركز لجنة الخبراء في الجولة المقبلة على القضايا الموضوعية الجوهرية، بعد ان تناولت المسائل الاجرائية في الجولات الثلاث السابقة، التي عقدت اثنتان منها في الرياض وواحدة في صنعاء.

وتتوقع مصادر برلمانية وسياسية ان يتعرض البيان الحكومي قبل المصادقة عليه لمناقشات ساخنة، فقد علمت «الشرق الأوسط» من مصادر مطلعة - ان اللجنة التي شكلها مجلس النواب اليمني لدراسة برنامج الحكومة لمدة اسبوعين



وضعت استفسارات وتساؤلات حول مضمون البرنامج يصعب على الحكومة ان تجيب عليها.

وعلى نفس الصعيد لاحظ عدد كبير من اعضاء البرلمان ان برنامج الحكومة لم يتناول الموقف من قانون التعليم، الذي اثار خلافا بين حزب التجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي، المشاركين في الائتلاف الحاكم، منذ اقراره في البرلمان السابق العام الماضي، كما انه لم يؤكد ما اذا كانت الحكومة ستغلق مصنع «صيرة» لانتاج المشروبات الروحية في عدن.

وقال برلماني من المؤتمر الشعبي العام ان اغفال بيان الحكومة هاتين القضيتين ربما يشير الى صفقة ثنائية بين الحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح. وقال ان الكتلة البرلمانية للمؤتمر ستطرح موقفها - بوضوح - بشان مسالة توحيد مؤسسات التعليم، وقضية الابقاء على التعليم التخصصي (المهني والعلمي والديني) منفصلا، كما ستطالب الحكومة باغلاق مصنع البيرة في عدن، تمشيا مع الاحكام الدينية والتقاليد اليمنية.

وتوضح المتابعة ان نحو 80 عضوا في مجلس النواب اليمني يتجهون الى التشدد في مناقشة بيان الحكومة، خاصة تلك الفقرات المتعلقة بالمعالجات الاقتصادية، ويرون انه اتسم بكثير من التناقض والتكرار، في هذا الشان، لانه يؤكد ضرورة الحد من التضخم واستعادة قيمة العملة اليمنية (الريال)، وفي الوقت نفسه يعد بالاستمرار في عملية تحرير السوق التجارية وسوق الصرف الاجنبي، غير انه لم يتطرق الى الاجراءات التنفيذية والاجرائية التي ستتبعها الحكومة في اي من هذه الجوانب التي تمس مشكلات الحياة اليومية للمواطنين.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

صنعاء تلاحق قياديين في «الجهاد» وشخصيات عربية عبر الانتربول

كشف مخطط لاغتيال مسؤولين أمنيين في عدن



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

لندن: من لطفي شطارة

كشف مسؤول يمني كبير عن تفاصيل جديدة تتعلق بتنظيم «الجهاد» في اليمن والمحاكمات العلنية التي ستجرى لقيادات من التنظيم بعد اعترافاتها بمسؤوليتها عن التفجيرات التي حدثت في عدن نهاية العام الماضي وبعض الاغتيالات السياسية.

وقال المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان المحاكمات التي ستجرى لعناصر تنظيم «الجهاد» في نهاية أغسطس (آب) المقبل تدين شخصيات يمنية وعربية أسهمت في انشاء وتمويل التنظيم.

وأضاف المسؤول انه «في ضوء نتائج هذه المحاكمات ستقوم الحكومة اليمنية بتعقب الشخصيات اليمنية الموجودة في الخارج وأخرى عربية عبر الانتربول وفقاً للاعراف الدولية المنظمة لذلك».

وأكد المسؤول اليمني ان مسؤول الجناح العسكري في تنظيم الجهاد في اليمن وكذا مسؤول الجناح السياسي زارا السودان العام الماضي أي قبل تفجيرات فنادق عدن بستة أشهر وأقاما في أكبر فنادق الخرطوم قبل ان يمهد لهما رجل أعمال عربي لقاء بالدكتور حسن الترابي، الأمين العام للجبهة القومية الاسلامية السودانية.

وأضاف أن رجل الأعمال العربي أعطى لمسؤولي تنظيم «الجهاد» اليمني التعليمات الخاصة بنشاط التنظيم في اليمن وكذا هيكله العام. وقد كلف حينها عدنان اسكندر برئاسة مجلس الشورى للتنظيم في عدن.

وأضاف المسؤول ان التحقيقات التي أجريت مع عناصر التنظيم اكدت وجود مجلس شورى خاص بالتنظيم في كل محافظة يرأسه شخص تتم مبايعته من قبل قيادة التنظيم في السودان، ويوجد لكل مجلس شورى مسؤول عسكري يشرف على جميع العمليات التي يتم تنفيذها وبالذات عمليات التفجير والاغتيالات، وكذلك استقطاب الأفراد المشاركين لتنفيذ هذه العمليات والذين سبق ان تم تجنيدهم في تنظيم «الجهاد» ومن قبل مجلس الشورى.

وذكر المسؤول ان التحقيقات مع المتهمين كشفت ان الجناح العسكري للتنظيم يقوم بتدريب أعضائه على استخدام السلاح والمتفجرات وتركيب العبوات الناسفة وسرقة الأسلحة من بعض معسكرات عدن كما حصل في اللواء العاشر م/ ط الذي سرق منه أحد الصواريخ واكتشف وجوده قرب مطار عدن الدولي في عملية كانت تستهدف قاعدة قوات المارينز الأمريكية التي كانت تستخدم مطار عدن لخدمة قوات الأمم المتحدة في الصومال.

وذكر المسؤول اليمني في تصريحاته لـ«الشرق الأوسط» أن أحد المتهمين الأساسيين كان قد تردد أكثر من مرة العام الماضي على مكتب رجل الأعمال العربي في إحدى الدول العربية وهناك التقى بعضو أساسي في تنظيم «الجهاد» اليمني والذي اتضح بعد التحقيقات انه عضو سابق في مجلس الشورى لشمال اليمن سابقاً والبرلمان ما بعد الوحدة، وتبين أنه شارك في عدة أعمال مناهضة لقيام الوحدة في مدينة الحديدة.

وقال ان أحد المتهمين الأساسيين في قضية التفجيرات اقر بانه كان من ضمن الحراسة الخاصة للشيخ عبد المجيد الزنداني لاكثر من ستة أشهر وانه في أكثر من جلسة وعظ كان يحثهم على الجهاد واستخدام

التتمة .... ص 4

صنعاء تلاحق

السلاح كواجب على كل مسلم لمناهضة أي وجود أجنبي داخل عدن، ويقصد بذلك قوات المارينز الأمريكية.

وأضاف ان اعترافات المتهمين وجميع الدلائل المتوافرة تدين مشاركة يسلم أبو راسين والشيخ طارق الفضلي بصورة مباشرة في جميع أعمال تنظيم الجهاد في اليمن بما فيها العملية الأخيرة في محافظة حضرموت قبل شهرين والتي قتل فيها قائد عمليات لواء تيسير المقدم علي عبد الله واثنان من الضباط الآخرين، وتم القبض على أحد منفذي العملية بينما قتل الآخر في الحادث.

وأكد المسؤول تورط الشيخ طارق الفضلي في أعمال التفجيرات في عدن وانه كان على علاقة وثيقة بمن تم القبض عليهم واعترفوا بذلك وقالوا ان الفضلي أهدى لمجموعة منهم أسلحة نارية (مسدسات) بينما دربت مجموعة أخرى لديه في جبل «المراقسة» في محافظة أبين.

وكشف المسؤول اليمني أن خطة الاغتيالات التي وجدت مع المتهمين قد شملت الدكتور عدنان البيض مدير مباحث عدن نجل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض، ورشيد جرموم وكيل وزارة الداخلية والأمن في عدن، وعبد الرحمن الشاجذي مدير الأمن العام في عدن، مشيراً الى ان خطة الاغتيالات للشخصيات الأمنية في عدن كانت ستتم إما عن طريق تركيب عبوات ناسفة بجانب مداخل منازلهم مربوطة بباب المنزل، حيث تنفجر العبوات أثناء فتح الباب مباشرة، أو عن طريق وضع ألغام لاصقة في سياراتهم الشخصية عن طريق رصد تحركاتهم المسائية.

وأكد المسؤول ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين عمليات التفجيرات التي تمت في عدن، وكذلك الاغتيالات السياسية والتي خططت لاغتيال أنيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني مستشار رئيس الوزراء، وعلي صالح عباد (مقبل) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، عضو هيئة رئاسة البرلمان الحالي - ومحاولة اغتيال الدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للاشتراكي، رئيس البرلمان السابق. وقال ان المحاكمات التي ستجرى في عدن وأبين ستكشف جميع نشاط تنظيم الجهاد ومسؤوليته الجنائية تجاه كافة التفجيرات وان المحاكمات ستكون علنية.

وأكد المسؤول اليمني ان الشيخ طارق الفضلي المحتجز حالياً في صنعاء سينقل الى عدن للمثول أمام المحكمة وستجري محاكمته فيها بعد ان أبدت النيابة العامة في صنعاء تفهماً لأهمية مثوله في محكمة عدن نظراً لارتباطه بكافة الجرائم التي حدثت نهاية العام الماضي وعلى ضوء ما قدم لها من أدلة في ملف القضية الجنائية. وقال ان جميع المتهمين وعددهم 43 شخصاً سيحاكمون بتهمة القيام بأعمال التخريب وتكوين تنظيمات ارهابية متطرفة بقصد زعزعة النظام واسقاط نظام الحكم.

وأكد ان أحد المتهمين العرب وهو ليبي الجنسية جرى تسليمه الى قنصلية بلاده في عدن وبحضور والده الذي جاء الى اليمن لتسلم ابنه لاعتبارات رفض الكشف عنها.



رسالة من الشيخ زايد ووزير خارجية قطر في صنعاء اليوم

علي صالح: الفترة الانتقالية كانت أشبه بالفترة الانتقامية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ تسلّم الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني امس رسالة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة في اشارة اخرى الى تحسن العلاقات اليمنية - الاماراتية. واذيع رسمياً ان «الرسالة تتعلق بالعلاقات الاخوية بين البلدين وتبادل وجهات النظر في شأن القضايا والمستجدات التي تهم البلدين والامة العربية، كما تضمنت الرسالة قبول الدعوة الموجهة الى الشيخ زايد بن سلطان لزيارة اليمن».

ونقل الرسالة السيد سيف مكتوم سفير الامارات في صنعاء.

واعلن هنا رسمياً في صنعاء ان الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر سيصل اليوم الى اليمن في زيارة رسمية.

ووصف السيد محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني زيارة نظيره القطري بانها «ستشكل منعطفاً في مسار العلاقات بين البلدين وفرصة طيبة لاجراء مشاورات في شأن تطوير أوجه التعاون والتنسيق والبحث في القضايا ذات الاهتمام المشترك».

على صعيد آخر تحدث الرئيس اليمني عن تجربة الفترة الانتقالية التي مرت فيها بلاده بين اعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ والانتخابات التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي وقال ان هذه الفترة «كانت اشبه ما تكون بالفترة الانتقامية».

وعن العلاقات بين بلاده والكويت قال علي صالح: «اننا في الجمهورية اليمنية وبعد نجاح الانتخابات الاشتراعية التي جرت في ٢٧ نيسان الماضي وتشكيل اول حكومة ائتلاف وطني في ٣٠ ايار، جددنا الدعوة الى فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الاشقاء خصوصاً في دول الجزيرة والخليج نتيجة ما حدث بسبب ازمة الخليج». واضاف: «ان حديثنا مع احدى الصحف الكويتية (اشارة الى صحيفة «السياسة») وكذلك تصريح وزير الخارجية جاء لتوضيح موقف اليمن ووجهة نظرها من ازمة الخليج».

واكد ان «اليمن حاولت ان توضح ذلك مجدداً للمجتمع الكويتي والخليجي وللرأي العام في الوطن

التتمة في الصفحة (٤)

علي صالح: الفترة الانتقالية

تتمة الصفحة الاولى

العربي بشكل عام» موضحاً في حديث نشرته امس صحيفة «صوت العمال» النقابية الصادرة في عدن ان «بعض الصحف الكويتية وقف موقفاً ايجابياً في حين وقف بعضها موقفاً سلبياً». وقال في هذا الصدد: «نحن في اليمن لم ننجر ولن ننجرّ الى مهاترات صحافية لانها لا تخدم التضامن العربي ولا تخدم جهود ترميم العلاقات العربية - العربية، واليمن ليس من سماتها الشتائم والكلام القبيح او التدخل في الشؤون الداخلية لاي قطر، وفي الوقت الذي نرفض فيه التدخل في شؤوننا سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة وعلى اي مستوى».

وعن الدروس التي خرجت بها القيادة السياسية في اليمن خلال الفترة الانتقالية قال: «الفترة الانتقالية رافقتها سلبيات كثيرة نتيجة دمج كيانين دوليين ونظامين شطريين في كيان دولي ونظام واحد. وكنا نتوقع في القيادة في اثناء التوقيع على اتفاقية وثائق الوحدة ان يحصل بعض السلبيات لكن ليس بالصورة او بالحجم اللذين حدثا فيه خلال الفترة الانتقالية. لقد كانت هناك انعكاسات سلبية للتقاسم ابرزها الاتكالية وتحميل كل طرف للطرف الاخر المسؤولية رغم مشاركته في المفاصل الاساسية لاجهزة السلطة، لكن البعض كان يتنصل من تحمل هذه المسؤولية».

واضاف كاشفاً بعض هذه السلبيات: «برزت سلبيات كثيرة سواء في المجال الاقتصادي او الاداري او الامني اذ حدث انفلات مالي واداري وتوسع للفساد المالي والاداري واصبحت الفترة الانتقالية اشبه ما تكون بالفترة الانتقامية، اذ انتقم البعض من المال العام ومن الشعب فعبث بالمال العام وحدث تسيب في الكثير من مؤسسات الدولة وهيئاتها وهذا امر مؤسف ولن يستمر ولا بد من وضع حد لكل ذلك». واكد ان «القيادة السياسية والحكومة الائتلافية الجديدة ستضطلعان بمسؤوليتهما الوطنية لتصحيح كل تلك الاختلالات والاوضاع وهي دروس يستفاد منها من دون شك».

على صعيد آخر نفى مصدر يمني مسؤول الانباء التي نشرتها احدى الصحف المحلية ورددتها بعض وكالات الانباء عن وصول ٢٠٠ من اليهود اليمنيين الى اسرائيل قادمين من اليمن، ووصف تلك الانباء بانها «مختلقة وكاذبة ولا اساس لها من الصحة وتروجها مصادر معادية لليمن ووحدتها ونهجها الديموقراطي بهدف الاساءة الى اليمن والتشهير بها».

واوضح المصدر المسؤول في تصريح نشرته صحيفة «٢٦ سبتمبر» الصادرة مساء امس انه ليس مستغرباً ان يردد راديو اسرائيل مثل تلك الانباء الكاذبة نقلاً عن تلك المصادر للهدف نفسه وللتشكيك في المواقف المبدئية الثابتة لليمن في دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني من اجل استرداد حقوقه المغتصبة واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني».

واشار المصدر نفسه الى «ان اليهود اليمنيين مواطنون يمنيون كفل لهم الدستور كل حقوق المواطنة والزمهم كل واجباتها، وليس لليهود اليمنيين وطن آخر غير اليمن، وان ترحيل اي عدد من اليهود اليمنيين الى اسرائيل ليس اكثر من افتراءات كاذبة».



في تأكيد لما أوردته تقارير من تل أبيب

مسؤول يمني: اليهود يذهبون لإسرائيل بعد المرور في دول اخرى

صنعاء - ر: قال مسؤول يمني - طلب عدم نشر اسمه - امس ان الحكومة لا يمكنها منع اليهود اليمنيين من الذهاب الى اسرائيل، اذا سافروا اليها عن طريق دولة اخرى.

واضاف ان «حرية السفر مكفولة لجميع اليمنيين - سواء كانوا مسلمين او يهودا - في الدستور والقوانين اليمنية، وبامكانهم السفر الى اي بلد يريدونه باستثناء اسرائيل». وذكر ان نحو الف يهودي ما زالوا يعيشون في اليمن.

واوضح انه «من المعروف ان اليهود اليمنيين يهاجرون الى اسرائيل عن طريق دول اخرى». وكان يوري جوردون - مدير دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية - قد اعترف في مؤتمر صحافي اول من امس ان «246 يهوديا يمنيا هاجروا الى اسرائيل على مدى العام الماضي، في عملية ابقيت سرا، لتجنب غضب العرب من اليمن».

وقد نقل كل يهود اليمن تقريبا - البالغ عددهم نحو 45 الف شخص - الى اسرائيل في اوائل الخمسينات، في جسر جوي عرف باسم «البساط السحري».



المصـدر : الخليج الإماراتية

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواجهة بين الحلفاء بسبب تعديل الدستور اليمني



الرئيس علي عبدالله صالح

■ يهدد الخلاف بين الحزب الاشتراكي اليمني بغالبيته، وبين المؤتمر الشعبي العام حول التعديلات المقترحة على الدستور بالتحول الى لغم سياسي في علاقة التحالف القائمة بين الحزبين منذ قيام الوحدة عام ١٩٩٠، وذلك عندما تعرض هذه التعديلات على مجلس النواب اليمني لمناقشتها واقرارها.

وترى الغالبية العظمى في الحزب الاشتراكي، ان التعديلات التي يقترحها المؤتمر الشعبي ستحول اليمن من السلطة التعددية الموزعة حاليا على الاعضاء الخمسة في مجلس الرئاسة كما هو الوضع حاليا، الى تركيز السلطة في يد الفرد، وهو رئيس الدولة وهو ما يحمل خطر العودة الى النظام الشمولي.

وتعتبر قيادة الحزب الاشتراكي ان العمل في الدستور الحالي لا يزال ممكنا وليس هناك مبررات لتعديله في ظل النظام السياسي التعددي، اما اذا كان لا بد من التعديل فان الحزب يطالب بطرح التعديلات على استفتاء شعبي مباشر قبل عرضها على مجلس النواب.

وكانت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي قد رفضت هذه التعديلات في دورتها الاخيرة، كما رفضت وثيقة التنسيق التحالفي في الحزبين... نحو التوحد، مع ان الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه الاشتراكي علي سالم البيض، قد ذيلاها بتوقيعيهما.

وهذا الخلاف يهدد بالتحول الى مواجهة سياسية داخل البرلمان بين نواب الحزبين، كما يهدد بانفكاك التحالف القائم بينهما، والمستفيد الاكبر سيكون طبعا هو التجمع اليمني للاصلاح، الشريك الثالث في الحكم نتيجة توزيع الحصص السياسية بعد الانتخابات اليمنية الاخيرة.



وزير الخارجية يبدأ اليوم مباحثاته في صنعاء

توقيع اتفاقية للتعاون بين قطر ولبنان في مجالات الاقتصاد والثقافة والقضاء

بيروت – ق.ن.ا : تم ظهر امس بمقر وزارة الخارجية اللبنانية في بيروت التوقيع على اتفاق بين لبنان وقطر للتعاون في مجالات الثقافة والاقتصاد والقضاء. وقد وقع الاتفاق عن الجانب القطري سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية وعن الجانب اللبناني سعادة السيد فارس بويز وزير الخارجية. وحضر حفل التوقيع سعادة الشيخ مشعل بن حمد بن خليفة آل ثاني وسائر اعضاء الوفد القطري وحضره عن الجانب اللبناني السفير ظافر الحسن امين عام وزارة الخارجية وعدد من كبار المسئولين بالوزارة.وبعد حفل التوقيع عقد سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وسعادة السيد فارس بويز اجتماعا استعرضا خلاله التطورات السياسية في المنطقة. وصرح سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية عقب الاجتماع ان مضمون الاتفاق سياسي واقتصادي وثقافي وقضائي مشيراً الى انه سيكون هناك ملحق فيما بعد يتناول كل الوزارات المختصة والمعنية بهذا الشان حتى تقوم بالتنفيذ في المجالات الخاصة بها.

وردا على سؤال قال سعادته انه بالنسبة للمشاريع والشق الاقتصادي فهناك اقتراح بقيام شركة قطرية لبنانية للمشاريع السياحية وفيما يتعلق بالجانب الثقافي والقضائي فان اهل الاختصاص سيجتمعون للاتفاق على الاجراءات التنفيذية في هذا المجال.

واشار سعادة وزير الخارجية القطري الى ان لقاءاته مع كل المسئولين اللبنانين كانت ودية واخوية واتسمت بالصراحة. واعرب سعادته عن اعتقاده انه تم خلال المباحثات التي اجراها مع المسئولين اللبنانين تكوين فكرة جيدة عما يجري على الساحة اللبنانية سواء من النواحي السياسية او على صعيد اعادة إعمار لبنان.

اما وزير الخارجية اللبناني السيد فارس بويز فقال اثر توقيع الاتفاق: ان ما وقعناه هو بروتوكول شامل يشمل شتى المجالات والميادين الاقتصادية والثقافية وسيفسح المجال امام بروتوكولات متخصصة ولقد عرضت وزارة الخارجية على الوزارات اللبنانية المختصة مشاريع بهذا الشان وستدرس ليجري لاحقا التباحث بها مع السلطات القطرية المختصة.

واضاف وزير الخارجية اللبناني: لقد اغتنمنا الفرصة للتباحث مع سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني حول الوضع الاقليمي والسياسي المرتبط بمفاوضات السلام وكيفية لعب دولة قطر ودول الخليج عامة دور الداعم للمفاوض العربي ودور الداعم لهذه المفاوضات التي تجري حاليا ولاشك اننا شعرنا بتضامن كامل مع موقف المفاوض العربي ولقد اتفقنا على تقنية معينة للتعاطي مع المستجدات.

وعن موعد الاجتماع التنسيقي لدول الطوق قال السيد بويز لم نحدد التاريخ انتظارا لزيارة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ووزير الخارجية المصري عمرو موسى للتباحث معهما بهذا الشان.

من ناحية اخرى رحب السيد محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني بالزيارة التي سيبدأها سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية القطري الى صنعاء اليوم الجمعة والتي تستغرق عدة ايام.

وقال السيد باسندوه في تصريح لوكالة سبأ اليمنية امس أن زيارة وزير خارجية قطر لصنعاء ستشكل منعطفا في مسار العلاقات بين البلدين الشقيقين وفرصة طيبة لاجراء مشاورات حول سبل تطوير العلاقات والتعاون الثنائي والتنسيق وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.

واضاف ان الزيارات المتبادلة بين المسئولين في اليمن ودول الخليج العربية ستسهم في تحقيق التقارب وتعزيز التفاهم بينهم بما يخدم امن دول المنطقة واستقرارها وصولا الى التضامن العربي.

وتعد صنعاء المحطة الاخيرة في اطار جولة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية القطري التي شملت حتى الآن طهران والكويت وبيروت.



كلمة **العرب**

العلاقات القطرية اليمنية

بدأ سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية زيارته لصنعاء أمس في اطار جولته التي بدأت بايران وشملت الكويت ولبنان ، وقد جاءت هذه الجولة وما أسفرت عنها من نتائج ايجابية واتفاقات للتعاون لتوضح أبعاد الحرص القطري على تدعيم وتوثيق العلاقات مع الأشقاء والأصدقاء ، مما سيعود بالفوائد الكثيرة على الشعوب العربية والاسلامية ويعزز مسارات التعاون في عالم تتزايد فيه ايقاعات التفاهم وترتفع كل يوم الدعوات الهادفة إلى انجاح نظام عالمي جديد من خلال توسيع آفاق التنسيق والتعاون في العالم كله.

وإذا كنا نشيد مجدداً بجولة سعادة وزير الخارجية في كل الدول التي زارها فاننا نرى في هذا الاطار أن هذه الجولة ستفتح آفاقاً عديدة للتعاون.

وفي هذا السياق نقول إن العلاقات القطرية اليمنية قد تميزت منذ سنوات طويلة بالقوة ، ، وتجيء زيارة سعادة الوزير لصنعاء لتكتسب أهمية كبيرة في هذا الوقت بالذات ، ويمكن القول أن العلاقات القطرية اليمنية ستشهد المزيد من النمو والتطور وهذا سينعكس خيرا لصالح الشعبين الشقيقين والأمتين العربية والاسلامية . وبالاضافة لهذا نقول إن لليمن أهمية استراتيجية وسياسية كبرى مستمدة من تاريخ عريق ، ولهذا فان التواصل بين الدوحة وصنعاء يصب في مجرى العمل العربي المشترك الذي ترفع الدوحة اعلامه بل تبادر في هذا الاتجاه باتخاذ خطوات ايجابية تُسجل لها الريادة وتضيف انجازاً تلو انجاز لسياسة قطرية خارجية ناجحة ومتوازنة وتتسم بالحكمة وبعد النظر

«العرب»



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد اليمني:
بين الحلم النفطي.. وأزمة السيولة النقدية

حسين معلوم

إذا كانت الانتخابات اليمنية، التى جرت فى أواخر ابريل الماضى، بما اشتملت عليه من تعددية حزبية، تمثل «نقطة تحول» فى تاريخ اليمن المعاصر، خاصة فى ظل دخول هذا البلد العام «الرابع» من استعادة وحدته.. فإن مرحلة ما بعد الانتخابات، المرحلة الراهنة، بما يمكن أن تشتمل عليه من تحولات سوف تتحدد بدرجة كبيرة إمكانية خروج الاقتصاد اليمنى من أزمته وانطلاقه لخلق الأساس الاقتصادى لمحو آثار الانقسام الطويل الذى سبق الوحدة.

وترتبط إمكانية انطلاق الاقتصاد اليمنى بقدرة هذا الاقتصاد على تحقيق الحلم الذى يراود اليمنيين بزيادة إنتاج وصادرات بلادهم من البترول، وبتحقيق الاستقرار للعملة اليمنية.

يتعامل اليمنيون مع البترول بوصفه المنقذ من حالة الفقر، والجسر الذى سيعبرون بواسطته إلى حضارة العصر.. بل إنهم قد اعتبروا أن بلادهم قد دخلت عصر النفط فى الثمانينات، أو بالأحرى مع وصول خبراء ومعدات شركة «هنت» الأمريكية إلى اليمن للتنقيب عن النفط فى مارس ١٩٨٢.

وقد لا تختلف الدولة عن المواطنين كثيرا من هذه النظرة، وذلك بسبب ما يراه اليمنيون من آثار ومردودات النفط فى دول الخليج المجاورة، هذا فى الوقت الذى يتدنى فيه المستوى المعيشى لعامة الشعب، حيث لا يتجاوز المتوسط السنوى لدخل الفرد ٧٠٠ دولار.. وذلك بالإضافة إلى ضآلة مصادر الدخل القومى، إذ ظلت الزراعة تمثل حتى منتصف الثمانينات تقريبا مصدر الدخل المحلى الرئيسى، على رغم انصراف المزارعين عنها بنسب كبيرة إلى «المهجر» الذى شكل هو الاخر مصدرا من مصادر الدخل عن طريق عائدات المغتربين.

وإذا كانت مشاريع النفط فى اليمن قد تطورت واتسعت بعد الوحدة، من حيث عدد الشركات العاملة ومستوى الإنتاج وتعدد مواقع التنقيب.. إلا أن التساؤل، هنا، هو: ما مدى قدرة النفط على تحقيق «الحلم اليمنى»؟!

تشير التقارير الرسمية إلى أن إنتاج النفط حاليا هو فى حدود ٣٠٠ ألف برميل يوميا، وأنه سيتضاعف فى نهاية العام الجارى ١٩٩٣.. وبالتالى، فإلى جانب أن حجم النفط سيظل محدودا بكل المقاييس حتى فى هذه الحالة، فإن هناك عوامل محلية ودولية تقلل من الاستفادة منه، ومنها: انخفاض أسعاره فى الأسواق العالمية، وكثرة إنتاجه من قبل الدول المنتجة، وحصول شركات الإنتاج على نسبة كبيرة من أرباحه.. هذا بالإضافة إلى الزيادة المطردة فى استهلاكه محليا تبعا لازدياد الإنتاج، بشكل متلازم ومتواز بينهما.

١٥٨



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

وأما عن مشكلة نقص السيولة النقدية فإن التقارير الرسمية اليمنية تعترف بما تعانيه المؤسسات فى اليمن، من مختلف القطاعات، من نقص شديد فى السيولة النقدية، وصل إلى الحد الذى عجز فيه البنك المركزى، ليس فقط عن تغطية التزاماته تجاه بعض المصارف والمشاريع القائمة، بل تجاوزه إلى العجز عن تسديد المرتبات لقطاعات فى بعض المؤسسات والأجهزة الحكومية خلال فبراير ومارس الماضيين.

صحيح أن هناك بعض الأسباب التى تطرح لتبرير هذا النقص الحاد فى السيولة النقدية، مثل: النقص الحاد فى إيرادات الدولة، والذى انعكس على قدرة البنك المركزى.. وأيضا، أزمة الثقة التى أدت إلى احتفاظ كثيرين بالسيولة التى كانت تغذى البنك المركزى.. وكذلك انخفاض عوائد البنك المركزى نتيجة لتوقف التجار عن الاستيراد خلال فترة الانتخابات، واتساع التداول بالريال بعد الوحدة بنسبة تتراوح ما بين ٣٠٪ و٤٠٪ زيادة فى الطلب على الريال كعملة أساسية.. إلا أن المسألة تظهر أكثر غموضا من كل ما طرح ويطرح من أسباب وتعليلات، سواء كان الغموض طبيعيا أم مقصودا.

إن الأزمة فى السيولة النقدية ناتجة فى جزء كبير منها، عن مجموعة من السلبيات والمشكلات المالية والإدارية والأمنية والاقتصادية والسياسية.. بل إنها تكشف عن مؤشر خطير، وهو عدم سيطرة الدولة على السياسة المالية والنقدية، وأن هناك قوى اقتصادية وتجارية أصبحت تسيطر على هذه السياسة وتسيرها وفق رؤاها ومصالحها. هذا يعنى أن الأزمة ليست ناتجة عن نقص فى السيولة، ولكن عن الجهات المتحكمة فيها وفى توظيفها.

وهكذا.. يظل هناك دافع قوى لإثارة التساؤل حول مدى قدرة الاقتصاد اليمنى على تجاوز أهم المشاكل التى تواجهه وهى دفع الإنتاج النفطى للأمام باعتباره الأمل الذى يسود داخل اليمن على أنه يمكن أن يحل مشاكلهم.. وكذلك نقص السيولة النقدية الذى يسبب مشاكل عديدة فى مجال التمويل الضرورى للاستثمارات الجديدة اللازمة للنمو الاقتصادى.

بل إن هذا الدافع القوى يزداد مع ضرورة مبادرة الحكومة إلى التخفيف من التعقيدات البيروقراطية وتبسيط اجراءاتها فى الدوائر الحكومية، وذلك لمواكبة رغبتها فى زيادة الاستثمارات سواء فى المجال السياحى أو الصناعى.. وهى الاستثمارات التى ترى بعض التقديرات بأنها ستتركز بالدرجة الأولى فى منطقتين، هما: عدن، التى تقرر أن تكون منطقة حرة تجارية وصناعية.. والمكلا، عاصمة محافظة حضرموت، أغنى المناطق بالنفط فى اليمن.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ١ / ١٩٩١

حمد آل ثاني في اليمن يأمل بجمع الشمل

الدوحة ـ كونا ـ نقلت وكالة الانباء القطرية عن وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني تصريحه في صنعاء التي وصلها امس بان هناك تجاوبا لابأس به تجاه جهود اعادة التضامن العربي ودعوته الى اخذ الامور بروية وهدوء حتى يتم الوفاق على اساس سليم.

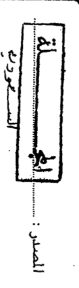
وقال الوزير القطري انه سيبحث خلال زيارته لليمن العلاقات الثنائية بين البلدين كما سيتبادل وجهات النظر ازاء القضايا العربية الراهنة.

ووصف العلاقات بين دولة قطر واليمن بانها علاقات جيدة وواضحة ومبنية على اساس متين ولا تتغير حتى في احلك الظروف.

واعرب الوزير القطري عن امله في ان تساهم جميع الدول العربية في جمع الشمل وتجاوز المحنة الحالية مع دراسة كل الاسباب التي ادت الى وقوعها ووضع الاساس الذي يضمن عدم تكرارها.



المصدر : المجلة السعودية



التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

اليمن يستعد لمعركة برلمانية حول تعديل الدستور

خلافات حول نقل صلاحيات مجلس الرئاسة الى الرئيس

الاشتراكي يرفض التعديلات ويدعو الى استفتاء شعبي

والمؤتمر يتهم متشددي الاشتراكي بأنهم يريدون البقاء في السلطة

المصدر : المجلة
التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمني علي عبد الله صالح

عدن ـ لطفي شطارة

لا يزال اليمن يعيش حالة الفوران السياسي، او كما يصفها بعض المراقبين بمحاولة البحث عن الهوية السياسية للخروج من الوضع الحالي، الذي تحول بعد الانتخابات النيابية الاخيرة من القسمة على اثنين بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام الى القسمة على ثلاثة بعد حصول التجمع اليمني للاصلاح على المركز الثاني في الانتخابات، مما اهله ليكون الشريك الثالث في السلطة.

ويعتبر المؤتمر الشعبي العام الذي يطمح الى احتواء الحزب الاشتراكي اليمني وصول احد اقوى حلفائه السياسيين الى السلطة (الاصلاح) بمثابة الورقة التي يمكن استخدامها للضغط على الحزب الاشتراكي وجعله بين خيار التوحيد والدمج معه او تهميشه سياسياً والغاء اهميته في صنع القرار، بعد توافر النصاب القانوني لتمرير القرار بانضمام صوت الاصلاح الى جانب صوت المؤتمر لتشكيل الاغلبية المطلوبة.

وتشير كافة الدلائل الاخيرة الى ان مواجهة سياسية ستندلع خلال الاسابيع المقبلة بين الاشتراكي والمؤتمر، عندما يبدأ البرلمان اليمني بمناقشة مشروع التعديلات الدستورية التي رفضت دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الاخيرة اقرارها، وطالبت بضرورة اجراء استفتاء شعبي عليها قبل ان يناقشها البرلمان واتخاذ قرار بشأنها. ونجح الجناح الذي يوصف بالمتشدد في الاشتراكي داخل اللجنة المركزية في رفض وثيقة التنسيق التحالفي نحو التوحد، والتي وقعها الرئيس علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي العام ونائبه علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، وتمت احالتها الى المؤتمر العام الرابع للحزب المقرر عقده خلال العام الجاري ليأخذ القرار المناسب بشأنها. وكان رفض دورة اللجنة المركزية لوثيقة التحالف مع المؤتمر ومشروع التعديلات الدستورية انتصاراً للجناح المتشدد في الاشتراكي، والذي يرفض السير خطوات سريعة مع المؤتمر والتي من شأنها ان تؤدي الى انهاء دور الحزب والغائه ككيان سياسي قوي في الساحة السياسية اليمنية.

ولكن اذا كانت وثيقة التحالف بين المؤتمر الاشتراكي شأناً حزبيا يمكن تأجيل اتخاذ القرار ومناقشتها فيما بعد مع القواعد، ومن خلال المؤتمر العام الرابع للاشتراكي، الا ان المؤتمر الشعبي العام الذي تلقى ضربة غير متوقعة وراهن على قدرة الجناح المعتدل في الاشتراكي في ترجيح الكفة لصالح اتخاذ خطوات متلاحقة في سبيل الوصول الى توحيد الحزبين، وترسيخ قواعد لشكل الدولة عبر الاصلاحات الدستورية المطلوبة، سيرفع من درجة استعداده لخوض معركة حامية الوطيس داخل البرلمان عندما يبدأ مناقشة



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

التعديلات الدستورية.

ويتوقع المراقبون ان يحصل مشروع تعديل الدستور على الغالبية المطلوبة بتصويت كتلة المؤتمر (١٢٢ صوتا) وكتلة الاصلاح (٦٥ صوتاً) بالاضافة الى الجناح المعتدل من كتلة الاشتراكي في البرلمان وعدد من المستقلين لصالح اجراء التعديلات المطلوبة على الدستور الحالي، والذي ترى مصادر في الحزب الاشتراكي اليمني انه لا يزال ممكناً العمل به في ظل الوضع السياسي القائم على التعددية السياسية والحزبية في البلاد وانه لا توجد اي مبررات لتعديله في الوقت الراهن.



.. ونائبه علي سالم البيض

وكشفت المصادر نفسها لـ «المجلة» ان التعديلات التي رفضت دورة اللجنة المركزية مناقشتها، تنقل كافة صلاحيات مجلس الرئاسة الحالي المكون من علي عبد الله صالح، عبد العزيز عبد الغني، القاضي عبد الكريم العرشي (المؤتمر)، علي سالم البيض وسالم صالح محمد (الاشتراكي)، الى سلطة الرئيس المطلقة، وتحويل اتخاذ القرار من سلطة الجماعة الى سلطة الفرد وهو ما يثير قلق بعض الاوساط الحزبية من محاولة العودة الى النظام الشمولي من جديد.

وأضافت المصادر ان المحاولات الجارية لا تهدف الى تعديل بعض فقرات من الدستور بل الى تغيير جوهري وشامل فيه وهو ما يتطلب موافقة شعبية لذلك.

ويرى المؤتمر الشعبي العام ان القيادة الجماعية المتمثلة في مجلس الرئاسة الحالي تعتبر احد اشكال النظام الاشتراكي المنهار، وبقاءه لا يعكس مصداقية التوجه الديموقراطي وحماية جميع الاحزاب السياسية في البلاد، اذا ما نظر الى مجلس الرئاسة المكون من الحزبين الكبيرين



المصدر : المجلة السعودية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٢

(الاشتراكي والمؤتمر) ويعني ذلك احكامهما لسلطة القرار والانفراد به.

ويتهم المؤتمر الشعبي العام الجناح المتشدد في الحزب الاشتراكي اليمني بأنه يسعى الى خلق حالة من القلق الشعبي حول الاصلاحات الدستورية، ليبقى الحزب في وضعه الحالي كشريك اساسي في السلطة وان الاصلاحات ستخرجه من موقع القرار.

وقد حددت وثيقة التعديلات الدستورية التي حصلت «المجلة» على نسخة منها بان تكون «مدة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس خمس سنوات شمسية ابتداء من تاريخ اداء اليمين الدستورية، ولا يجوز لاي شخص الاستمرار في تولي منصب الرئيس او النائب لاكثر من دورتين مدة كل دورة خمس سنوات فقط، وذلك بدءاً من سريان مدة الرئاسة وفقاً لاحكام النصوص السابقة».

وتشمل تعديلات الدستور اليمني والمواد المضافة اليه استحداث مجلس للشورى والجمعية الوطنية بحيث يشكل مجلس الشورى من عدد من الاعضاء تتمثل فيه المحافظات بصورة متساوية، ويتولى رئيس الجمهورية تعيين ثلث الاعضاء ويتم انتخاب الثلثين في كل محافظة، وتشكل المحافظة دائرة انتخابية واحدة، ويحدد القانون عدد اعضاء المجلس وطريقة الترشيح والانتخاب والتعيين، وان «يؤخذ رأي مجلس الشورى في ما يحال اليه من رئاسة الدولة من موضوعات وخاصة ما يلي:

- مشروعات القوانين التي ترى السلطة التنفيذية اهمية اخذ رأي المجلس بشأنها قبل تقديمها الى مجلس النواب.
- مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- اي موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة في الداخل والخارج، ويبلغ المجلس رأيه في هذه الامور الى رئيس الجمهورية».

فيما «تتكون الجمعية الوطنية من الاجتماع المشترك لمجلس النواب ومجلس الشورى وذلك للنظر والبت في المواضيع التالية:

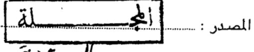
- الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة او اكثر من مواد الدستور بعد اقرار مجلس النواب لمبدأ التعديل.
- اتفاقيات الحدود والصلح والتحالف بين الجمهورية اليمنية والبلدان الأخرى.
- اقرار الترشيحات لرئيس الجمهورية ونائب الرئيس ودعوة الشعب للاستفتاء عليها في الموعد الذي تحدده.
- مشاريع القوانين والقضايا العامة التي يرى مجلس النواب مشاركة مجلس الشورى معه في البت فيها.
- حالات الخلاف الحاد بين مجلس النواب والحكومة التي يقرر رئيس الجمهورية احالتها الى الجمعية الوطنية.
- اي مواضيع اخرى، يصدر رئيس الجمهورية قرارا بعرضها على الجمعية الوطنية على ان يرأس اجتماعات الجمعية الوطنية نائب رئيس الجمهورية».

وتشير تكهنات المراقبين الى ان تخوف الاشتراكي من الاصلاحات الدستورية تركز في انتقال رئاسة الدولة من مجلس الرئاسة الى السلطة المطلقة للرئيس والتي جرت الاشارة اليها في الوثيقة بما يلي: «تحل عبارة رئيس الجمهورية محل عبارة مجلس الرئاسة اينما وردت في احكام الدستور». ونقل اختصاصات مجلس الرئاسة كما وردت في المادة ٩٤ من الدستور الحالي الى سلطة الرئيس واهمها: الدعوة الى الاستفتاء العام في المسائل الهامة التي تتصل بالمصالح العليا للوطن، تكليف من يشكل الحكومة واصدار القرار الجمهوري بتسمية اعضائها، تعيين وعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة السعودية



التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

والعسكريين وفقاً للقانون، منح حق اللجوء السياسي، اعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة وفقاً للقانون.

وخولت التعديلات الدستورية والمواد المطلوبة اضافتها الى الدستور» ان يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور» واعتبار «رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة».

ويرى سياسيون يمنيون ان رفض الاشتراكي للاصلاحات الدستورية لا ينطوي على مبررات او مقترحات يمكن ان تنهي حالة الازدواجية في الحكم التي اثبتت تجربة المرحلة الانتقالية خطورتها وكادت ان تؤدي الى مواجهة مسلحة بين الحزبين الاشتراكي والمؤتمر بسبب التداخل في الصلاحيات وازدواجيتها بالاضافة الى انتهاء المرحلة الانتقالية التي قامت على تقاسم الحزبين لجميع مفاصل السلطة، وان رفض الوثيقة من جانب الاشتراكي التي اعدها مسؤولون من الحزبين قد فتح الباب لجميع احتمالات الشكوك التي باتت معلنة في ان التعديلات لا تلبي حاجة عامة بل هو تفصيل السلطات على الرئيس ونائبه، وتعويض بعض الشخصيات التي ستخرج من مجلس الرئاسة الحالي بمناصب أخرى استحدثت لاستمراريتهم في بعض جوانب السلطة التشريعية مثل مجلس الشورى والجمعية الوطنية. وكانت تكهنات قد دارت عن امكانية تولي سالم صالح محمد الامين العام المساعد للاشتراكي عضو مجلس الرئاسة الحالي مهام رئاسة مجلس الشورى. ويرفض مسؤولون في المؤتمر الشعبي التحدث عن الطروحات التي تتهم الرئيس ونائبه في مطالبتهم باجراء التعديلات الدستورية بانها توسيع من صلاحيات الرئيس ولكنها تؤكد ان قبول المشروع بصيغته الحالية يثبت نظام الحكم الجمهوري الذي حدد فترة الرئاسة خمس سنوات ولدورتين فقط وبالتالي فان علي عبد الله صالح لن يبقى في السلطة اكثر من هذه المدة التي حددها الدستور ■



المصدر : الأهرام القاهرة
التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

رسالة من رئيس اليمن الى خادم الحرمين الشريفين

صنعاء - وكالات الأنباء - يسلم محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمنى رسالة اليوم من الرئيس اليمنى على عبد الله صالح الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وتتناول الرسالة العلاقات اليمنية السعودية، ومباحثات الحدود بينهما.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ / ٧ / ١٩٩٦

الشيخ حمد بن جاسم يطالب الجميع بالمساهمة في لمّ الشمل

وزير الخارجية يصل صنعاء ويدعو إلى تضامن عربي على أساس سليم



بيروت ــ صنعاء ــ ق.ن.أ ــ قال سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية انه سيبحث خلال زيارته للجمهورية اليمنية التي بدأها امس مع المسئولين اليمنيين العلاقات الثنائية بين البلدين اضافة الى تبادل وجهات النظر ازاء القضايا العربية الراهنة.

ووصف سعادته في تصريح ادلى به عقب وصوله الى صنعاء بعد عصر امس العلاقات بين دولة قطر واليمن بأنها علاقات جيدة وواضحة ومبنية على اساس متين ولم تتغير حتى في أحلك الظروف.

وأضاف سعادته اذا كان هناك اختلاف في وجهات نظر البلدين تجاه أي موضوع فان هذا لا يمس العلاقات بينهما بشيء.

وأشار سعادة وزير الخارجية الى وجود تجاوب لا بأس به تجاه جهود اعادة التضامن العربي لكنه دعا الى اخذ الامور بروية وهدوء حتى يتم الوفاق على اساس سليم.

وأعرب عن أمله في ان تساهم جميع الدول العربية في جمع الشمل وتجاوز المحنة الحالية مع دراسة كل الاسباب التي ادت الى وقوعها ووضع الاساس الذي يضمن عدم تكرارها.

وكان سعادة الوزير قد وصل الى صنعاء بعد عصر امس والوفد المرافق له قادما من بيروت في زيارة رسمية للجمهورية اليمنية تستغرق يومين.

ويضم الوفد المرافق سعادة الشيخ مشعل بن حمد بن خليفة آل ثاني وعددا من كبار المسئولين بوزارة الخارجية.

وكان في استقبال سعادة الوزير لدى وصوله سعادة السيد محمد سالم باسندوة وزير الخارجية اليمنية والسيد محمد ناصر الفضالة القائم بأعمال السفارة القطرية في صنعاء وأعضاء السفارة وسعادة السيد عبد الوهاب ناصر جحاف سفير الجمهورية اليمنية في الدوحة وعدد من كبار المسئولين بوزارة الخارجية اليمنية.

وكان سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية والوفد المرافق له الذي يضم سعادة الشيخ مشعل بن حمد بن خليفة آل ثاني قد غادر بيروت ظهر امس متوجها الى صنعاء في ختام زيارة رسمية للبنان استمرت أربعة أيام في اطار جولة في عدد من الدول العربية والاسلامية.

وكان في وداع سعادته لدى مغادرته مطار بيروت الدولي سعادة السيد فارس بويز وزير الخارجية اللبناني وعدد من كبار المسئولين في الحكومة والخارجية اللبنانية والسيد محمد بن علي النعيمي القائم بأعمال سفارة دولة قطر في بيروت وأعضاء السفارة والسيد عبدالله المثنى القائم بأعمال السفارة اليمنية لدى لبنان.

وقد أعرب سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية عن شكره لسعادة وزير الخارجية اللبنانية على حسن الاستقبال وما لقيه الوفد القطري من حفاوة واهتمام اثناء الزيارة.

وقال في تصريح للصحفيين لدى مغادرته ان مباحثاته مع المسئولين اللبنانيين تناولت مختلف القضايا التي تهم البلدين على الساحة العربية.. معربا عن الامل في ان تؤتي هذه المباحثات ثمارها على صعيد تعزيز العلاقات الثنائية.

وأشار انه جرى خلال الزيارة توقيع اتفاق اعلان نوايا بين قطر ولبنان للتعاون بينهما في شتى المجالات وانشاء شركة قطرية لبنانية للاستثمار وامكانات مساعدة لبنان في ورشة اعادة الاعمار والبناء.

وبدوره اعرب سعادة السيد فارس بويز عن سروره وارتياح حكومته لزيارة الوفد القطري.. واعتبرها دلالة اكيدة على عمق



الصداقة والاخوة بين البلدين.

وأوضح وزير الخارجية اللبناني ان مباحثاته مع سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قد اتسمت بالصراحة والجدية.. وأشار الى انها تطرقت الى عدة موضوعات اقليمية وثقافية سياسيا واقتصاديا وقال «لقد اتفقنا على اتمام خطوات للتعاون بين البلدين في المستقبل وفتح افاق جديدة في هذا الاطار مؤكدا ان الزيارة ستشكل منطلقا حيويا جديدا لارساء وتدعيم أواصر علاقات البلدين».



المصدر : الوفد القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

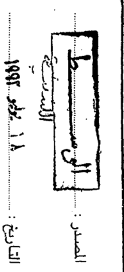
اليمن يدعو لعقد قمة عربية

أبو ظبي - وكالات الأنباء: أكد محمد سالم وزير خارجية اليمن دعم بلاده لعقد قمة عربية في المستقبل واشار الي عدم تفاؤله بعقد هذه القمة في وقت قريب. أضاف سالم ان سياسة التصالح بين جميع الدول العربية هي السبيل الوحيد لتعزيز التضامن وتوحيد الصفوف وحشد كل الطاقات في مواجهة الأخطار التى تهدد العالم العربي. أوضح سالم ان الفترة الحالية تشهد تحسنا ملحوظا في العلاقات بلاده مع دول الخليج في محاولة لرأب الصدع وإصلاح ما أفسدته حرب الخليج. من ناحية أخرى وصل الشيخ حمد بن جاسم وزير الخارجية القطرى الي صنعاء في أول زيارة رسمية يقوم بها مسئول قطرى لليمن منذ اندلاع أزمة الخليج. أكد بن جاسم ان العلاقات الثنائية بين البلدين أزلية ومتميزة، وأضاف ان محادثاته مع المسئولين اليمنيين تناولت الأوضاع في المنطقة ومسيرة السلام بالاضافة الي القضايا ذات الاهتمام المشترك.

١٨٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

فراغ دستوري يهدّد اليمن

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

قضية التعديلات الدستورية في اليمن تهدد بحدوث فراغ دستوري بسبب خلاف الفعاليات السياسية عليها وضيق الوقت امام مجلس النواب لانجازها. وكانت لجنة من ممثلين عن الاحزاب الثلاثة، المؤتمر والاشتراكي والتجمع، صاغت التعديلات لتقديمها الى مجلس النواب. فاقترح المؤتمر الشعبي تحويل مجلس الرئاسة الى رئيس ونائب للرئيس، وتحديد مدة الرئاسة لفترتين انتخابيتين (٤ سنوات للفترة الواحدة)، وانشاء مجلس للشورى وجمعية وطنية، وتاكيد نظام التعددية السياسية. في حين ركز الحزب الاشتراكي، في اقتراحاته، على نظام الحكم المحلي (اللامركزية الموسعة). واقترح التجمع اليمني للاصلاح تعديلات تبرز دور الشريعة الاسلامية، واستقلال القضاء، وضم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الى مجلس النواب.

لكن التعديلات التي اقترحها الائتلاف الثلاثي لاقت انتقادات كثيرة تلخصت في النقطتين الآتيتين:

- التعديلات الدستورية طالت مواد الدستور الذي وافق عليه الشعب في استفتاء عام في نيسان (ابريل) ١٩٩١، وبالتالي فإن تعديله من دون الرجوع الى الشعب يبدو مسالة غير منطقية.
- لا يجوز تعديل مواد الدستور من منطلق ان بنوده لم توضع قيد التنفيذ ولا يعقل تعديل قوانين لم تخضع للتجربة والتطبيق.

لكن حزب الاصلاح يحاول الالتفاف على هذه الاعتراضات، ويرى امكان تعديل الدستور من دون العودة الى الشعب عبر استفتاء عام، بموجب ما يخوله هذا الدستور لمجلس النواب من صلاحيات. ويرى الاصلاح ضرورة التدرج في التعديل كي لا يصبح التعديل بديلاً للدستور الأصلي. لا سيما ان مطلب التعديل جاء من القيادة السياسية للأحزاب المؤتلفة وليس من القواعد الشعبية للأحزاب.

وتتفق الأحزاب المؤتلفة والمعارضة في آن على صعوبة اجراء التعديلات خلال فترة قصيرة نسبياً، أي قبل ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) المقبل. ومن المفترض ان يبحث مجلس النواب هذه التعديلات لاقرارها بعد شهرين من مناقشتها، وهذا الاجراء القانوني لم ينفذ حتى الآن.

حزب الاصلاح مقتنع بالحكم المحلي وبمجلس الشورى. والاشتراكي يرى ضرورة عرض التعديلات الدستورية على الشعب في استفتاء عام قبل احالتها الى مجلس النواب. وانتخاب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس يجب انجازه قبل ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) المقبل. وإذا تعذر ذلك قبل هذا التاريخ، لتعثر اجازة التعديلات الدستورية، سينتخب المجلس النيابي مجلساً رئاسياً من خمسة اعضاء ينتخبون من بينهم رئيساً من دون نائب للرئيس لغياب نص دستوري يجيز هذا الاجراء. والا فإن الفراغ الدستوري سيبقى البديل الأوحد لتعذر تنفيذ هذا الخيار ◻



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٣

مائدة حوار « العالم اليوم » فى صنعاء

تناقش تدهور سعر صرف الريال

العجز «الثالوثى» المركب يكتم أنفاس العملة اليمنية

- اختــــلال هيكلى فى الاقتصـــــاد
- أخطــاء فى السيــاسـات النقـديــة
- خصـــوصيــات الاقتصــــاد اليمنى
- الافتقـــــار إلى الإطــــار القـــانونى
- عـدم وجــود سلطــة قــوية للــدولة

التدهور الشديد الذى لحق بسعر صرف الريال اليمني فى المرحلة الأخيرة، كان موضوع مائدة الحوار التى أقامها مركز الدراسات والبحوث اليمنية بالتعاون مع «العالم اليوم» فى صنعاء. وقد شارك فى أعمال مائدة الحوار عدد من أساتذة الاقتصاد فى جامعة صنعاء، والخبراء الاقتصاديون فى البنك المركزى واتحاد الغرف التجارية اليمنية. تضمنت مائدة الحوار مناقشة أربعة محاور عامة هى: مظاهر تدهور العملة اليمنية، وأسباب وعوامل هذا التدهور، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدهور العملة اليمنية، والمقترحات. قال الخبراء اليمنيون إن تدهور سعر صرف العملة اليمنية يمثل أحد أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية الحالية، ويتم تغذيته من موجة التضخم باليمن وتدهور الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة.. وقالوا إن تدهور العملة يأتى بسبب العجز «الثالوثى» المركب الذى يعاني منه الاقتصاد اليمني، والأكيد أن التدهور الذى تشهده العملة اليمنية يعود أساسا إلى وجود اختلال هيكلى فى الاقتصاد اليمني، ووجود أخطاء فى السياسات النقدية، وعدم وجود استثمار، وأيضا وهو الأهم ما يمكن تسميته بخصوصيات الاقتصاد اليمني، فى عدم الاستقرار وعدم وجود الإطار القانونى، وعدم وجود سلطة قوية للدولة، مما يستدعي وجود «حزمة» من السياسات الناجحة وصولا إلى النتائج المرجوة.

ويبقى السؤال.. كيف يمكن وضع السياسات الناجحة والدولة تفتقر فعليا إلى الأرقام الصحيحة، كما تعتمد اعتمادا كليا على العالم الخارجى فى السلع والخدمات؟

ولماذا ازداد تدهور العملة اليمنية مع تزايد الحديث عن الفساد المالى والإدارى فى جهاز الدولة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها، ننشر فيما يلى وقائع أعمال مناقشات مائدة الحوار:

العجز المركب الثالوثى

الدكتور عبد العزيز السقاف أستاذ الاقتصاد المالى فى جامعة صنعاء كان أول المتحدثين فى الندوة، وقال إن تدهور العملة اليمنية نتيجة وليس سببا، نتيجة للعجز المركب الذى يعاني منه الاقتصاد اليمني عجز من ثلاثة أشكال رئيسية «ثالوثى» يتمثل فيما يلى:

- أولا: عجز الموازنة العامة للدولة، وهو عجز مزمن.
- ثانيا: عجز ميزان المدفوعات، ولا يمكن تسويته إلا بتخفيض حجم الواردات وزيادة الصادرات.
- ثالثا: عجز المدخرات.

وأضاف د. السقاف: «وأعتقد أن السياسات التى تنتهجها الحكومة من جهة والقطاع العائلى من جهة أخرى كانت وراء نمو هذا العجز، حتى بلغ معدله فى السنوات الثلاث الأخيرة ٣٠٪، وكان حجمه فى العام الماضى (١٩٩٢) على سبيل المثال ٣٠ مليار ريال، وفى الوقت الذى شهدت فيه اليمن موجة موجبة من تدفق تحويلات المغتربين اليمنيين مما انعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، تراجعت التحويلات بشكل حاد مؤخرا للأسف الشديد.

ويقول د. عبد العزيز السقاف إن أى حل لقضية تدهور سعر العملة اليمنية يجب أن ينصب على بيت الداء المتمثل فى أمراض الاقتصاد اليمنى المزمنة، مضيفا: «وأحيانا يتعجب المرء عندما يسمع أحد المسئولين اليمنيين يتحدث عن ضبط الأسعار بدون التطرق إلى ضبط المصروفات العامة للدولة!»

العملية معقدة ومسلسلة

ويقول الدكتور سيف مهيوب العسلى رئيس قسم الاقتصاد بجامعة صنعاء إن تدهور العملة اليمنية يأخذ شكلين لهما علاقة ببعضهما البعض إما تدهور مرتبط بمعدلات التضخم، أو تدهور مرتبط بسعر الصرف، ويبدو أن الحديث ينصب على تدهور العملة اليمنية أمام العملات الخارجية، وليس على معدلات التضخم، وإن كان معدل التضخم سببا رئيسيا من أسباب تدهور العملة.

ويضيف: «أتفق تماما مع ما قاله د. السقاف من أن العجوزات الثلاثة هى من أهم الأسباب الرئيسية لتدهور العملة اليمنية أمام العملات الأجنبية.

ويبقى السؤال: لماذا تحدث هذه العجوزات ولفترة طويلة؟»

ويجيب د. العسلى قائلا: «هذه العجوزات نتيجة لأسباب أخرى، والعملية معقدة ومسلسلة»، ويلاحظ أن العجز فى ميزان المدفوعات اليمنى - على سبيل المثال - مستمر منذ ٢٠ عاما على الأقل، وخاصة الميزان الجارى، وهذا لم يحدث فى أى دولة من دول العالم..!

والسؤال: كيف يتم تمويل هذا العجز؟ وكيف يمكن الإجابة على مثل هذا السؤال - فى الأساس - والإحصاءات الرسمية فى اليمن قد لا تكون دقيقة ١٠٠٪؟ وهذا يعنى أن هناك موارد لم تسجل فى ميزان المدفوعات. عندما يستقر الريال اليمنى سينتهى العجز.

سبب التدهور فى العملة اليمنية يرجع إلى سبب أساسى وهو وجود اختلال هيكلى فى اقتصاد اليمن التى تعتمد على العالم الخارجى لفترة طويلة من قبل عام ١٩٦٢.. كان هناك اختلال وكان يظهر بشكل آخر فى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

اختفاء السلع من الأسـواق.. لأن العملة لم تكن خاضعة للسوق المحلية وبالتالى لا تستطيع أن تصدر عملة جديدة.. وكانت قيمة العملة تحدد بحسب قيمتها فى السوق العالمية.

فاليمن لفترة طويلة تعانى اختلالا فى تعاملها مع العالم الخارجى وهذا ناتج لكثرة السكان، قلة الموارد، عدم وجود استثمار إلى غير ذلك من الأمور الأخرى التى من محصلتها أن موارد البلد غير قادرة أن توفى بحاجتها.. وكان اليمن يحاول القضاء على هذه المشكلة عن طريق الهجرات أو عن طريق المجاعات وموت عدد كبير من الناس وبعد أن انفتح اليمن على العالم الخارجى بدأ حينها يظهر التذبذب أو الاختلال فى قيمة العملة اليمنية من فترة إلى أخرى فكان الريال اليمنى قبل الستينات أكبر من الدولار الأمريكى واستمر الريال فى التراجع أمام الدولار حتى وصل فى فترة إلى ٥٠ ريالا والسبب هو الاختلال بين كمية الموارد المتوافرة لإطعام السكان وبين السكان أنفسهم.. ولا يتم القضاء على هذه الظاهرة ما لم تتم مناقشة هذه الإشكالية وهذه الإشكالية تصب فى عملية النمو للناتج القومى وعملية الاستثمار.. عملية الاستثمار لا تتم بشكل جيد وإذا تمت فتتم فى قطاعات غير منتجة أو قطاعات لا تؤدى إلى زيادة الناتج القومى وبالتالى لا تؤدى إلى زيادة الصادرات. إذن الإشكالية، الأساسية وجود خلل فى الجانب الاستثمارى وهذا يرجع إلى العجز فى الادخار.. الادخار المحلى أو السالب وإن كان الادخار المحلى فى فترة من الفترات موجبا نتيجة لوجود المدخرات الخاصة بالمغتربين فى الخارج.. فكيف يمكن أن نعمل على أن يكون هناك ادخار موجب.. وهنا نرجع إلى أن النظام المصرفى والبنك المركزى يتحمل المسئولية الأساسية فى حدوث هذا العجز.

فالبنك المركزى لن يتبع السياسة السليمة أولا من حيث تحديد أسعار الفائدة المناسبة وهذا مثبط لعملية الادخار أو لعملية تجميع المصادر المحلية وتحويلها لعملية الاستثمار.. ولا أعتقد أن بنكا عاقلا فى العالم كله يحاول الاصدار على تحديد أسعار الفائدة فى هذه الحدود مع وجود هذا القدر من التضخم.. ويأمل بعد هذا كله أن يكون هناك ادخارات أو استثمارات وهذا لا يمكن والملاحظ أنه من التسعينات بدأ يظهر فارق كبير بين السعر الرسمى وأسعار الصرف الموازية والبنك المركزى لن يتخذ أى إجراء لمعالجة هذه المشكلة وأصر على أن السعر ١٢ ريالا.. وهذا السعر لا يخدم إلا تعاملات الحكومة والسلع الرئيسية ويخدم المتنفذين بالحكومة عن طريق التحويلات للخارج وبدل السفر.. ولكن ليس له أى تأثير فعلى على الاقتصاد بل له تأثيرات سلبية فعطل النظام المصرفى تماما وخصوصا ما يخص العملة الخارجية فالبنوك مجبرة الآن بحكم القانون أنها تبيع وأى بيع أو شراء مخالف لذلك يعتبر مخالفا للقانون.

هذه العملية قللت من دور البنوك التجارية سواء المحلية أو غير المحلية فى جمع العملة الصعبة وأصبح البنك المركزى شبه مفلس من العملات الصعبة واقتصرت وارداته على الواردات الرسمية التى هى مبيعات النفط أو القروض والمساعدات والتعاملات الحكومية أما ما عدا ذلك لا يدخل فى عمل النظام المصرفى أى شىء آخر وأصبحت البنوك التجارية تعامل مع الصرافين بطرق غير مشروعة وأصبحت هى رديف وعاءلا مساعدا لهم بدل أن يصبح الصرافون فاعلين فى النظام المصرفى.

وهذا بدوره عطل عملية الائتمان وعطل عملية دخول العملة الصعبة إلى الداخل وأصبح التعامل مع العملة يتم بصورة غير مباشرة.. وبالتالى تتم كل التعاملات خارج الإطار الرسمى وهذا أدى إلى أن السلع متوافرة بالسوق لكنها أفقدت الدولة على السيطرة وفى حال الأزمات النظام المصرفى بكامله بما فى ذلك البنك المركزى والنظام المصرفى التجارى ليس لديه أى تغطية فى الداخل وبالتالى الدولة لا تستطيع أن تجبر أحدا ولا تملك الادوات وغير قادرة أن تتحكم بالسعر للعملة تحكما مباشرا لأن معظم الارصدة موجودة فى الخارج ويتم التعامل حسب هوى ورغبات الصرافين الذين أصبحوا يسيطرون على تجارة العملة بطريقة أو بأخرى.. والدولة غير قادرة على ممارسة أى دور تأثيرى على هذه العملة..

خصوصيات الاقتصاد

الدكتور مطهر السعيدى نائب وزير التخطيط والتنمية فى اليمن - الذى حضر المائدة المستديرة - أعرب عن اتفاقه التام مع ما طرحه الدكتور عبد العزيز السقاف والدكتور سيف وقال: «صحيح أن العملة تتحدد بالسوق عن طريق العرض والطلب فيما يتعلق بسعر العملة المحلى وقوتها الشرائية أو فيما يتعلق بسعرها مقارنة بالعملات الأخرى وحجم الطلب المشتق على العملة لمواجهة الاحتياجات المحلية وحجم الطلب الخارجى على العملة لتمويل احتياجات العالم الخارجى من السلع والخدمات اليمنية وهو الذى يحدد فى النهاية سعر الصرف.. والوضع القائم يعكس تطورا كبيرا له خصوصياته الطويلة المدى ومهمة بالنسبة للاقتصاد اليمنى.

والشىء الذى نراه الآن أن هناك جانبين.. أحدهما حتمى ويتعلق بالتطور الاقتصادى أو الاجتماعى المحلى أو الإقليمى وارتباط اليمن بهذه التطورات وتفاعله معها والتطورات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية.

وهناك جزء آخر يرتبط بنوع السياسات الاقتصادية سواء المالية و النقدية وسياسة إدارة الاقتصاد القومى هذا إلى حد ما كان يمكن أن يعتبر من السلوك المؤثر على سعر العملة وكان يمكن التأثير عليه بالتأكيد.

أما هجرة العمال خارج اليمن وتدفق النقد الأجنبى إلى داخل اليمن أدى إلى تغيير الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج لصالح العمل وضد راس المال بمعنى أن رأس المال أصبح أكثر ارتفاعا.

والذى عمل على تثبيت هذا هو سعر الصرف الثابت لفترة طويلة جدا جعلت معدل نمو الأسعار للسلع المستوردة يرتبط فقط بمعدل بمقدار أقل من المتوسط لأسعار نمو السلع دوليا وأصبح أمام التجار اليمنيين ما يسمى بالإحلال.. حتى معدل النمو بالنسبة لمتوسط الأسعار المستوردة يقل عن متوسط التضخم العالمى.. بينما بالنسبة للمنتج المحلى معدل نمو الأسعار يعكس التضخم الكبير جدا.

وجهة النظر الرسمية عبر عنها عبد الله حميد العلفى مستشار محافظ البنك المركزى اليمنى الذى بدأ من حيث انتهى الآخرون وهى محاولة للتعرف على سعر الصرف وما هى السياسات التى تتبع فى سعر الصرف وكيفية التعامل مع هذه القضية ومعالجتها..

٢٠٦٧٤



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

أسباب غير اقتصادية

يقول العلفي: ليس الاسباب الاقتصادية هى التى تلعب دورا اساسيا فى سعر الصرف ومثلما اشار الدكتور مطهر إلى بعض الاسباب الرئيسية كاسباب نفسية وسياسية مثل عدم الاستقرار وعدم وجود إطار قانونى صحيح فى البلد محدد الحقوق والواجبات بشكل صحيح عدم وجود سلطة دولة قوية وكل هذه المسائل تؤثر فى مسالة أن السعر الموجود فى السوق لا يعكس بالضرورة الأسباب الاقتصادية الحقيقية لمشكلة سعر الصرف ولاشك أن للسياسات الألية والنقدية دورا أساسيا فى مسألة تصحيح وضع سعر الصرف.. لكن السياسات ترتبط مع بعضها وأن تكون متكاملة ويجب أن يكون هناك حزمة من السياسات التى تتبع لمعالجة هذه المسألة لأن التعامل الجزئى مع سعر الفائدة أو سياسة سعر الصرف التي يتبعها البنك مسالة لاتؤدى إلى نتائج.

سياسات البنك المركزى

وتحدث عن السياسات النقدية التى يتبعها البنك المركزى ومدى تاثيرها على سعر الصرف وبالذات سعر الفائدة.

وقال: «معروف أن سعر الفائدة يمكن أن يلعب دورا أساسيا فى مسألة تحسن سعر الصرف وبالذات إذا ما كان سعر هذا الصرف موجبا بمعنى أن سعر الفائدة التي تعطى للمودعين أعلى من نسبة التضخم بنسبة معقولة..

وللأسف دائما سعر الفائدة سالب فى اليمن ومع ذلك حاول البنك المركزى أن يقترب على الاقل من مسألة إيجابية سعر الفائدة لكن المسألة لا تتعلق بالسياسة النقدية فقط لوجود عوامل أخرى لا تمكن البنك المركزى من أن تكون هذه السياسة فاعلة.. وخير مثال على ذلك سياسة سعر الفائدة.

ولذا نجد بعض البنوك ليس لديها سوى عدد قليل من العملاء الذين تقرضهم وينعكس بالتالى على الودائع فى البنوك التجارية ولا تكون راغبة فى قبولها ولا يتم حل هذه المشكلة إلا عن طريق زيادة نسبة الفائدة فإذا كانت نسبة التضخم ٣٠٪ فهنا يجب أن تعطى البنوك فائدة قدرها ٣٢٪ فى المتوسط على الاقل.. وإذا افترضنا أننا قمنا بإعطاء المودعين تلك النسبة فسنجد أن البنوك التجارية لا تستطيع أن تستقبل الأموال ولا تستطيع أن توظفها لعدم وجود مرونة فى الطلب على رأس المال وليس هناك حركة فى استثمار رؤوس الأموال.. والآن البنوك التجارية لا تستطيع أن تغطى تكلفة ١٥٪ وفعلا البنوك التجارية لدينا فى اليمن لا تقبل ودائع إلا بنسبة لا تزيد على ٦٪ أو ٧٪ ورغم أن قرارنا فى البنك المركزى ينص على ١٥٪.

ومن ثم فإن هذه السياسة لا تتعلق بما يتبعه البنك المركزى بتحديد سعر الفائدة وبإمكاننا كبنك مركزى أن نترك سعر الفائدة حرا مثلا.. ويتحدد حسب العرض والطلب وفى هذه الحالة سنجد أنه سينخفض سعر الفائدة إلى ١ أو ٢٪ وعندها حتى البنوك التجارية فى مثل هذه الحالة لا تقبل الودائع التجارية لعدم وجود طلب على رأس المال.

وهذا راجع إلى الخلل المؤسس وخلل هيكلى فى الاقتصاد قائم على أساس ضعف حركة رؤوس الأموال.

عوامل استثنائية

وبعد أن قام المستشار عبد الله العلفي بعرض لأنشطة البنك المركزى اليمنى ودوره فى الحد من العجز الحكومي وتصحيح الارقام التى ذكرها الدكتور السقاف تطرق الدكتور أحمد على البشارى نائب وزير الثروة السمكية إلى بعض العوامل غير العادية او الاستثنائية التي واجهت الاقتصاد اليمنى وخاصة فى السنوات الثلاث الأخيرة وحتى الآن وهى عوامل استثنائية كان لها تاثير مباشر لتدهور الريال اليمنى وتتمثل فى الاعتماد الكلى على العالم الخارجى فى السلع والخدمات..

وما دمنا نعتمد اعتمادا كليا على العالم الخارجى فلابد أن ننظر فى مشكلتنا بطريقة مختلفة وليست جزئية.. وتدهور عملتنا الوطنية واحد من هذه الأسباب التى يجب أن نركز عليها.

والحقيقة يجب الإشارة إلى مجهود مركز الدراسات والبحوث وتعاونه مع صحيفة «العالم اليوم» لإقامة مثل هذه الندوة ونحن نفتقر إلى ندوات علمية وأيضا تصريحات رسمية فى حالة وجود بعض الأزمات التى نواجهها مثل مشكلة السيولة ودور البنك المركزى للجمهور.

وأعود مرة أخرى إلى صلب الموضوع ما هى الظواهر الاستثنائية او غير العادية المتوافرة باليمن نتيجة للظروف الجديدة أو ما يختص بها المجتمع اليمنى التي لا تكون بنفس الحدة فى مجتمعات أخرى نقطة أولى هى «قلة البيانات الرسمية».

البيانات التى نفتقرها تماما وأعتقد أن أى موضوع تتم مناقشته جديا لابد أن تتوافر فيه بيانات علمية صحيحة وبنسبة ١٠٠٪ حتى تكون معتمدة.. ونحن نواجه مشاكل عديدة عن البيانات فى الاقتصاد اليمنى سواء فى دقتها او الاعتبارات الأخرى.

والجانب الاستثنائى الذى له دخل بتدهور العملة اليمنية هو قيام الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ وما ترتب عليها من تكلفة باهظة وزيادة الانفاق حتى أصبح لدينا الباب الاول من الميزانية يمثل أكثر من ٥٠٪ وربما وصل إلى ٦٥٪ من إجمالى الميزانية العامة للدولة فى عام ١٩٩٢ وهذا الظرف الاستثنائى على اعتبار أنه لن يتكرر فلن يكون هناك وحدة كل



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٣

تابع الندوة في صنعاء:
محمد على الديلمى

سنتين.. وهذه الظروف عكست نفسها ولكنها ضرورية ولا نستطيع التخلص منها إلا في المستقبل.

أسباب التدهور

وبعد الأضواء التى سلطها الدكتور البشارى لبعض الاعتبارات التى يجب أن تأخذ عند الحديث عن مشكلة تدهور العملة اليمنية ينتقل الحديث بعد ذلك للدكتور عبده محمد المعمرى الباحث فى الدائرة الاقتصادية ورئيس قسم التخطيط والتنمية بالدائرة ليقول: «بعض النتائج تكون أسبابا وتأخذ دور الأسباب مرة أخرى ولذلك نركز تحديدا على الرأى الذى يقول بأن العجز المركب الثلاثى وهو صحيح وهو السبب لتدهور العملة والضغط على الاقتصاد اليمنى برمته من وجهة نظرى أن هذه الأسباب نفسها هى نتائج أيضا ولماذا وصل البلد إلى هذا العجز التام.

وهناك أسباب أصلية تتعلق بطبيعة الاختلالات البنيوية أساسا للاقتصاد اليمنى، الاقتصاد الذى إلى الآن من الصعب أن نطلق عليه الاقتصاد الوطنى فى المفهوم العصرى، فمازال من حيث طبيعته ومستوى تطوره فى جانب كبير منه تقليديا والجانب الجديد فيه ضيق ومشوه والحديث يدور حول الاختلالات البنيوية فى الاقتصاد اليمنى ومستواه القائم.

فهناك أسباب وعوامل مزمنة وقديمة موضوعية وذاتية وداخلية وخارجية كثيرة للتدهور الحاصل بالنسبة للعملة اليمنية وردت فى تقديرى جملة من الأسباب فى الأحاديث السابقة وهى صحيحة والتأكيد من وجهة نظرى على أن السبب الرئيسى الأول يتعلق بعامل التخلف التاريخى الذى له شأن عميق وآثاره السلبية تتجلى فى طبيعة الاختلالات والتشوهات الأساسية للبنية الاقتصادية فى اليمن.

والعامل الرئيسى الثانى هو اعتماد الاقتصاد اليمنى وهى آثار صحيحة والتى ركز عليها الدكتور أحمد البشارى وهى تبعية الاقتصاد اليمنى للعالم الخارجى وللاقتصاد الأجنبى

الفساد المالى والإدارى

وقال: يصعب مناقشة تدهور العملة دون بحث العامل الخارجى الذى له بالتأكيد وجهان احدهما إيجابى والآخر سلبى والوجه السلبى يزداد أكثر فى ظل وجود الفساد المالى والإدارى باليمن.

والسؤال الذى يطرح نفسه لماذا ازداد تدهور العملة اليمنية مع ازدياد الفساد المالى والإدارى فى هذه الفترة؟

ازداد لأن الفساد لم يكن بهذا الوضع قبل قيام الوحدة اليمنية ورغم أنه كان موجودا ولكن ليس بهذا المستوى.. كانت هناك سياسات اقتصادية فيها أخطاء لكن الآن خلال السنوات الثلاث لا يوجد أى سياسة اقتصادية البتة ولا حتى سياسة مالية أو نقدية قبل قضية الآلية كانت قبل الوحدة موجودة ووضعها كان أفضل والآن تخربت أكثر.

وفى تقديرى التفكير لحل مشكلة التدهور المالى والتدهور الاقتصادى والحياة الاجتماعية فى البلد تعود إلى تلك الأسباب نفسها التى تتمثل فى الأخطاء والانحرافات التى حصلت فى السياسات والتطبيق.

اختلاف المنطلقات

ويقول الدكتور محمد الميتمى رئيس الدائرة الاقتصادية بمركز الدراسات والبحوث أن تحديد المظاهر لا يختلف عليها اثنان فيما يتعلق بتدهور العملة اليمرنية.. وأننا جميعا متفقون على المظاهر العامة التى تسود اليوم إزاء تدهور العملة.. وأحب أن أضيف مادام الحديث يدور عن تدهور العملة الوطنية فى هذا الإطار بعض الملامح البارزة.

أما التشخيص فنحن من الواضح أننا نختلف باختلاف المدارس والمنطلقات الفكرية إزاء كل قضية وتتحدد المعالجات بتحديد التشخيص بشكل جيد.. المعروف أن البنك المركزى اليمنى جعل سعر الصرف ثابتا فى نوفمبر ١٩٧٢ بمعادل ٤,٥٦٠ للدولار الواحد وظل هذا النظام معمولا به حتى نهاية ١٩٨٢م وكانت هناك سوق موازية فى نفس الوقت تعمل بنفس السعر حتى ١٩٨٢..

وحينما بدأ الاختلال فى ميزان المدفوعات يظهر فى ٧٩-٨٠ بدأ البنك المركزى فى اتخاذ بعض الإجراءات فى مجال السياسة النقدية. ففى عام ١٩٨١ حظى موضوع سعر الصرف على البنوك التجارية التى تقدم له قائمة مفصلة بطبيعة الاحتياجات الحقيقية للصرف ثم تخلى عن هذا كلية عام ١٩٨٤ حينما وجد البنك المركزى اليمنى أن احتياطه من العملات الصعبة فى نفاد مستمر وأنه لم يعد قادرا على دعم سعر الريال وهذا بات يمثل ضغطا مستمرا على عملتنا الوطنية فتخلى عن هذه السياسة التى كان يتبعها إزاء البنوك التجارية.

وفى الوقت الذى كان فيه نفاد العملة أو الاحتياطى من العملات الأجنبية يتوارى فى البنك المركزى ظل إجمالى الطلب الفعال فى تصاعد مستمر وهذا التصاعد المستمر لإجمالى الطلب الفعال الموثق بالاستهلاك الخاص والعام العائلى والنشاط الاستثمارى والتغير فى المخزون ظل مرتفعا ويمارس ضغطا على سعر الصرف.. هناك عوامل أخرى، النشاط التجارى البرى مع الدول المجاورة وتدفق السلع إلى اليمن عن طريق المنافذ البرية وبالتالى خروج العملة الوطنية إلى هناك عن طريق الوكلاء والصيارفة خلق سوقا للصرف بالنسبة للريال اليمنى داخل تلكالدول.. إضافة إلى أن العامل اليمنى كان لا يحبذ التعامل مع المصارف اليمنية

المهم ونحن نتكلم عن مظاهر تدهور العملة الوطنية أنه غالبا أن مشكلة تآكل العملة الوطنية كما بدا من حديث الكثيرين وكأنها مشكلة فنية مصرفية بل قد يتصور البعض أن هذه العملة متأثرة بعوامل ثابتة لا ترتبط بحال مع مجمل السياسات الاقتصادية والسياسية أيضا والأوضاع الاجتماعية.. فمن المعروف أن التضخم يقدم نفسه على شكل تآكل فى العملة الوطنية لهذا ظهرت مدارس كثيرة نحن الآن بصدد الحديث عن هذه المدارس.

ولكن من المعروف أن الحكومة اليمنية تعامل فى كثير من مصروفاتها القائمة من خلال وصفات صندوق النقد الدولى أو الكلاسيكيين الجدد أو ما يسمى بالمدرسة النقدية فى شيكاغو.. حيث تفسر هذه المدرسة على أن المشكلة النقدية بشكل عام فى أى بلد هى وجود كتلة هائلة من النقود يقابلها مجموعة أو كتلة من البضائع ولهذا فإن فيشر حينما رسم مخططا لهذه العلاقة رسمه على شكل ميزان فى إحدى الكفين فى الكف الأيسر الكتلة النقدية والذراع يمثل سرعة تداول النقود بينما الكف الأيمن يمثل كتلة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

البضائع والذراع يمثل المستوى العام للأسعار.

٣٠٪ نسبة العجز

ويكفى أن نــدلــل أن العجــز فى موازنة الدولة بلغ العام الماضى أكثر من ٣٠٪ من النــاتج المحلى الإجمالى وهو مبلغ كبير بلا شك..

إذن فنحن عندما نبحث عن مشكلة تدهور العملة الوطنية أو تآكلها فإننا لا نرمى هذا الثقل على المشكلة النقدية الصرفة وبــالتالى لو تعــاملنا على أنها مشكلة نقديـة بحتة فإننا سنبحث عن معالجات من خــلال السلطات النقـدية التي تبدو اليــوم عاجــزة أكثر من أى وقت مضى عن معالجات هذه المشكلة. سلفيات الحكــومة وفقــا لإحصاءات البنك المركزى اليمنى وهى تمثل أعلى نسبـة من السلفيات العــامة.. صــافى سلفيات الحكومـة بلغت عام ١٩٩٢ - ٩٠ مليــارا كل هــذا يعيدنــا إلى نقطة أساسيـة تفضل الإخوان ان ذكــروها وأشاروا إليهــا بأن المشكلة بنيــوية فى طبيعـة هيكل الاقتصــاد اليمني ولهذا هناك مــوارد أيضا عالج هــذه المشكلة فمــدرسة أمــريكا الــلاتينية المدرســة الهيكليـة كــانت تعــالــج المشكلـة فى الاقتصــاد المختلف.. هنــاك فجــوة فى الموارد المحلية وهناك استثمار أكثر من الادخار صحيح أننــا لا نستطيع أن نتــوقف عن الاستثمار ولكــن كيف يمكن معــالجة الاستثمار هذه مسألـة مهمـة جـدا.. وهناك فجـوة التجـارة الخارجيـة ايضـا فجوة عـاليـة جـدا الفارق بين الصادرات والواردات يمثل فجوة ولكن الاشكالية الأساسية تكمن فى معــالجة مشكلة التضخــم وتدهــور العملة الذى يمثل أبرز مظاهرها واقع البنيـة الاقتصـاديـة بل إن كثيرا من الإجــراءات الماليـة والاقتصــاديـة والنقدية التى تمثل السياسـة العامة تبتعد كثيرا عن حقائق وواقع الاقتصاد اليمني اليــوم وهــذا مــا يظهــر فى التدهــور المستمر بل إننا نــلاحظ أكثر من مناسبـة أن الحكومة فى أكثر من مستــوى تــدعــو المواطن اليمنى إلى التعــايــش مع التضخم وهى دعوى باعتقادى لا تنم عن نظرة ثــاقبة.. إن تأجيل التضخم لفترات سيأتى اليوم الذى يكــون معالجته صعبا تمامــا وهناك مؤشرات اجتماعيـة تدلل اليوم أكثـر من أى يــوم مضى لا يمكن تجاوزه ولابد مــن معالجات حــاسمة وسريعة وفعالة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

البرلمان اليمني يبدأ مناقشة بيان الحكومة

انتقادات لعمومية الصياغة وتمييع المهام وتكهنات بتغييرات بسبب تأجيل التعديل الدستوري



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٣

صنعاء: من حمّود منصر

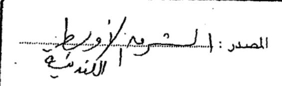
يستأنف مجلس النواب اليمني اليوم جلساته لمناقشة بيان حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس، تمهيدا لطرحه امام أعضاء المجلس للتصويت على منح الثقة للحكومة، على اساس التقرير الذي اعدته اللجنة البرلمانية - التي شكلت لمناقشة البيان - وتضمن المناقشات التي اجرتها خلال الاسبوعين الماضيين، بمشاركة لجنة اخرى حكومية.

يترأس الجلسات الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس المجلس - ويشارك فيها المهندس حيدر العطاس واعضاء الحكومة. ومن المقرر ان تعرض اللجنة البرلمانية خلاصة المناقشات والتوصيات التي توصلت اليها، اضافة الى تقديم استفسارات او استجوابات لرئيس واعضاء الحكومة حول بعض القضايا التي تضمنها البيان.

واكدت مصادر - في مجلس النواب - أن اللجنة البرلمانية طرحت خلال الاجتماعات - التي عقدتها مع اللجنة الحكومية طوال الاسبوعين الماضيين - عددا كبيرا من الاستفسارات المتعلقة بمهمات الحكومة، حول ما ورد في البيان الذي قالت دوائر برلمانية وسياسية انه اتسم «بقدر كبير من الغموض والتناقض والعموميات»، بينما ترى مصادر برلمانية من تجمع الاصلاح، ان بيان الحكومة «يعتبر نسخة من برنامج البناء الوطني والاصلاح، الذي اعدته حكومة العطاس قبل عام ونصف تقريبا، في ما عدا بعض الاشياء الجديدة، التي حرص ممثلو الاصلاح في الحكومة على تغطيتها».

وبينما تستعد حكومة العطاس للاستماع الى تقرير اللجنة البرلمانية، والتعقيب على استفسارات اعضاء البرلمان، قالت مصادر برلمانية ان النية تتجه لدى عدد كبير من اعضاء مجلس النواب - الاعضاء في الكتل البرلمانية الثلاث، وخاصة داخل كتلتي المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح - الى تشديد النقاش حول بيان الحكومة، وعدم منحها الثقة حتى تجري تعديلات جوهرية على نصه، وتحديد مهمات تنفيذية معينة، تتسم بالواقعية من حيث امكانية تنفيذها. ومن جانب اخر اكدت مصادر في اللجنة البرلمانية لمناقشة بيان الحكومة ان عددا من النواب انسحبوا في وقت سابق من عضويتها، وقالت المصادر ان كلا من النواب صادق الضباب ومنصور احمد سيف، وطاهر علي سيف. انسحبوا واعلنوا ان انسحابهم يتم تحت اسم «كتلة تحالف المعارضة الوطنية»، واوضحوا في رسالة الى رئيس واعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب ان قرار انسحابهم اتخذ «بسبب الطريقة التي تم بها مناقشة بيان الحكومة».



المصدر :


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 19 يوليو 1992

واوضحوا ان بيان الحكومة هو عبارة عن «اهداف وطموحات ستظل تراود ابناء الشعب اليمني - ربما لعشرات السنين - دون ان يتحقق منها شيء على ارض الواقع». ويجمع اعضاء البرلمان اليمني على ان الحكومة مطالبة بتقديم برنامج عمل حسب المادة 72 من الدستور، وليس بيان حكومي يقتصر على العموميات، ويؤكدون بهذا الصدد ان «الحكومة خالفت الدستور، عندما تقدمت ببيان عام، ولم تقدم برنامجاً يحدد المهمات العاجلة والآجلة امامها، وآليات تنفيذها وفق برنامج زمني محدد».

وتتوقع الدوائر اليمنية حدوث تغييرات جذرية في تركيبة الائتلاف الحاكم، في حالة انتخاب مجلس رئاسة جديد، بسبب التأخر في اجراء التعديلات الدستورية، وقال مصدر برلماني وثيق الاطلاع انه ربما يحدث تبادل مواقع بين تجمع الاصلاح والحزب الاشتراكي بعد انتخاب مجلس الرئاسة.

واضاف ان المؤتمر الشعبي العام سيصر على تشكيل الحكومة ورئاستها، باعتباره الحزب الاكبر في الائتلاف الحاكم. وفي حالة انتخاب الشيخ عبد الله الاحمر عضواً في مجلس الرئاسة الجديد، يتوقع ان يحل محله في رئاسة البرلمان المهندس حيدر ابو بكر العطاس. رئيس الوزراء الحالي، وتتزايد احتمالات اعادة خلط الاوراق بين احزاب الائتلاف الحاكم، بعد ان اصبح من المؤكد عدم اجراء التعديلات الدستورية، وتعذر التوصل الى صيغة مرضية لجميع الاطراف، تضمن استمرار تركيبة الائتلاف الحاكم كما هي.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٧/١٩٩٣

رسالة لخادم الحرمين من علي صالح نقلها باسندوه

جدة - صنعاء - «السياسة» - وكالات:
تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رسالة من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح نقلها اليه وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه الذي وصل الى جدة أمس في زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية يلتقي خلالها بالمسؤولين السعوديين ويبحث معهم العلاقات الثنائية والوضع في المنطقة.
وهذه هي أول زيارة لباسندوه الى المملكة منذ تعيينه في هذا المنصب في الحكومة اليمنية التي شكلت في نهاية مايو الماضي بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٧ ابريل الماضي.
وقال دبلوماسي يمني في الرياض ان رسالة الرئيس اليمني تتعلق بمسألة المفاوضات اليمنية - السعودية بشأن حل القضايا الحدودية بين البلدين.
ومن جانب آخر أكد السيد حسن اللوزي وزير الاعلام اليمني على أهمية الجهود التي يبذلها الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الخاصة بالمصالحة العربية.
وقال وزير الاعلام اليمني في حديث صحفي «ان المصالحة العربية يجب أن تكون مصالحة حقيقية بين المواطنين العرب كخطوة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية باعتبار ان ذلك هو الضمان الرئيسي للعلاقات العربية.
وأشار اللوزي الى ان الزيارة التي قام بها وزير خارجية قطر لليمن مؤخرا تأتي في اطار الاتصالات التي تجري على الساحة العربية بهدف تكثيف التفاهم لانهاء الخلافات التي أحدثت أضرارا كبيرة لمصالح الامة العربية.
وأكد وزير الاعلام اليمني صدق التوجهات اليمنية في اقامة علاقات متميزة مع دول الخليج العربي والدول العربية الاخرى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

بعد اعتراف متهمين بأعمال ارهابية بانتمائهم الى تنظيم الجهاد الاسلامي

صنعاء : اجراءات أمنية مشددة لحماية شركات التنقيب عن النفط

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ قالت أمس مصادر أمنية مسؤولة في صنعاء لـ «الحياة» ان كل الاجراءات والاحتياطات الامنية اتخذت لحماية شركات التنقيب عن النفط العاملة في اليمن في مناطق المحافظات التي شهدت خلال الفترة الماضية أعمالاً ارهابية استهدفت عدداً من العاملين والخبراء الاجانب وبعض ممتلكات شركات النفط وتحديداً شركتي «كانديان اوكسي» و«شركة المقاولين العرب (C.C.C)» العاملتين في محافظة حضرموت (٦٢٠ كيلومتراً شرق عدن).

وأضافت المصادر التي جرى الاتصال بها من عدن بان «قوات الأمن في حضرموت تمكنت اول من أمس من القاء القبض على عدد من مرتكبي جرائم الخطف والسرقة التي جرت الشهر الماضي في مدينة «الشحر» الحضرمية واستهدفت شركة المقاولين العرب التي تقوم بمد انابيب النفط من حقول النفط المكتشفة في المسيلة حتى ميناء التصدير في الشحر».

وأشارت المصادر نفسها الى أن التحقيقات الأولية مع الموقوفين أظهرت انتماءهم الى «تنظيم الجهاد الاسلامي في اليمن» والتي وجهت السلطات الأمنية الى عناصره تهم القيام بأعمال ارهابية واغتيالات سياسية شهدتها محافظات عدن وأبين ولحج الجنوبية أواخر العام المنصرم ومطلع العام الحالي ومنها القيام بتفجير الطبقة الرابعة من فندق «غولدمور» في مدينة التواهي في عدن أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي ما أدى الى مقتل عدد من السياح النمساويين وكذلك محاولة احداث تفجيرات مماثلة في الفترة نفسها في عدد من المنشآت السياحية في عدن ومطارها الدولي.

وأوضحت المصادر ان «اعترافات الموقوفين بينت كذلك أسباب أعمالهم الارهابية والتي تستند الى فتوى دينية صادرة عن أحد زعماء التنظيم الموجودين خارج اليمن والمحرمة عمل الاجانب الكفار في البلاد الاسلامية».

وأكدت بأن «العناصر الموقوفة لدى سلطات الامن في حضرموت أشارت الى أشخاص آخرين تقول انهم يتبعون تنظيم الجهاد ويجري الآن البحث عنهم للتحقيق وإثبات فعل الجرائم المنسوبة اليهم لتقديمهم الى المحاكمة».

وكان عاملون وخبراء أجانب في شركات التنقيب عن النفط وجهوا رسالة احتجاج الى السلطات المحلية في محافظتي شبوة وحضرموت والى السلطات المركزية في العاصمة صنعاء على ما يواجهونه من خطف وسرقة للممتلكات بهدف عرقلة تنفيذ مهماتهم وتأخير الاستفادة من الاكتشافات النفطية والغاز في اليمن.

على صعيد آخر نقلت صحيفة «٢٢ مايو» التابعة للمؤتمر الشعبي العام فرع عدن عن مصدر مسؤول في وزارة الداخلية أن «من بين الذين تم القبض عليهم أخيراً بتهم قطع الطرق وسرقة السيارات أشخاص ينتمون الى مؤسسات رسمية (...)».



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

كريكلر في صنعاء بعد اعتراف رسمي

مسؤول يمني يطالب الصحافة بغض النظر عن تهجير اليهود

لندن: من عبد الله حموده

وصل اليهودي البريطاني دوجلاس كريكلر الى صنعاء قبل ايام، ويقيم حاليا في فندق تاج سبأ، لمتابعة مهمته في تهجير اليهود اليمنيين الى اسرائيل، بعد ان تمكن خلال الـ 12 شهرا الماضية من نقل اكثر من 100 منهم الى هناك من بينهم يوسف شطاري وافراد اسرته، الذين التقطت «الشرق الأوسط» صورهم لحظة وصولهم الى مطار جاتويك بلندن في أوائل العام الحالي، قبل ان يتوجهوا الى اسرائيل.

ويعمل كريكلر مساعدا للنائب البريطاني العمالي اليهودي جريفيل جانر، في اطار نشاط الوكالة اليهودية، ضمن شبكة تنتشر فروعها في بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا، ويقع مركزها الرئيسي في اسرائيل، باشراف لجنة تابعة لمكتب رئيس الوزراء اسحق رابين، يترأسها افيجدور كهلاني عضو الكنيست العمالي.

وتتزامن زيارة كريكلر الحالية مع اعتراف يوري جوردون - مدير ادارة الهجرة بالوكالة اليهودية - في مؤتمر صحافي عقده في القدس المحتلة قبل ايام، بوصول نحو 250 يهوديا يمنيا الى اسرائيل خلال الـ 12 شهرا الماضية، اضافة الى 40 آخرين وصلوا الى مطار بن جوريون قبل 4 ايام عبر مطار فرانكفورت.

وقد اضطرت اجهزة الوكالة اليهودية الى الاعتراف بالعملية، بعد مواجهة مع بعض الصحف المحلية في اسرائيل، قاومت الرقابة العسكرية الصارمة على اخبار عمليات تهجير اليهود العرب، وقالت ان نشر اخبارها اصبح ممكنا، بعد ان نشرت اخبارها صحف اخرى في الخارج، في اشارة الى متابعة «الشرق الأوسط» لنشاط عملاء الوكالة اليهودية الأوروبيين والأمريكيين في اليمن.

وعلى الرغم من اقرار عدد من كبار المسؤولين اليمنيين بان نشاط عملاء الوكالة اليهودية يمثل خرقا للسيادة اليمنية، واعتبارهم الضغوط الأمريكية والأوروبية لتهجير يهود اليمن اساءة الى الانفتاح السياسي والديمقراطي في ظل نظام التعددية الحزبية، يبدو ان بعض المسؤولين «يتعاونون» مع «جهود التهجير»، او يعتبرون ما يحدث «قضية ليست

التتمة .... ص 4

١٨٢



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٣

مسؤول يمني

ذات اهمية» على جدول أولويات السلطات اليمنية في المرحلة الراهنة.

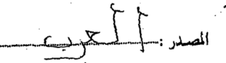
وذكر مصدر مطلع في صنعاء ان مسؤولا يمنيا رفيع المستوى طلب عدم تعرض الصحافة المحلية لوجود كريكلر في صنعاء، رغم ان وجوده حاليا هناك يمثل تحديا للسلطات اليمنية - خاصة بعد اعتراف الوكالة اليهودية - فقد صرح مسؤول يمني - ردا على الاعتراف الصهيوني - ان يهود اليمن يستطيعون السفر الى اي بلد في العالم في ما عدا اسرائيل، في غيبة كاملة عن الدور الذي يلعبه كريكلر وزملاؤه الآخرون.

وتتضمن قائمة اليهود اليمنيين - الذين نقلهم كريكلر الى اسرائيل - كلا من سالم زارب، ويحيى عازار، وسالم زنداني وأسرهم.

وذكرت صحيفة «هآرتس» - الاسرائيلية المستقلة - ان اسرائيل وعملاءها «دفعوا - في غالبية عمليات تهجير اليهود - مقابلا ماديا».

وأضافت ان ذلك تمثل «في رشوة لموظفين حكوميين»، وان الهجرة «توجهت في البداية الى اوروبا، لاعطاء انطباع بأنه لا توجد هجرة مباشرة الى اسرائيل».



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/٧/١٩٩٣

مجلس الوزراء الكويتي يطلع على نتائج زيارة الشيخ حمد بن جاسم

مسئولون يمنيون يشيدون بنتائج زيارة وزير الخارجية لصنعاء

عواصم ـ ق.ن.ا ـ اطلع مجلس الوزراء الكويتي في جلسته العادية التي عقدها في الكويت امس برئاسة سمو الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي على نتائج زيارة سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر للكويت مؤخرا.

وذكرت وكالة الانباء الكويتية انه تم خلال هذه الزيارة بحث سبل التعاون وتعزيز العلاقات بين البلدين والاطلاع على اخر مجريات الاحداث في المنطقة.

من جانب آخر نوه حسن أحمد اللوزي وزير الاعلام اليمني بزيارة سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية لليمن التي اختتمها امس الاول وقال انها جاءت في اطار الاتصالات التي تجري على الساحة العربية بهدف تكثيف التفاهم لانهاء الخلافات التي احدثت اضرارا كبيرة بمصالح الامة العربية.

وأكد الوزير اليمني صدق توجهات بلاده في اقامة علاقات متميزة مع دول الخليج العربي والدول العربية الاخرى.

ونبه الوزير في حديث لاذاعة صوت العرب امس الى اهمية الجهود التي يبذلها الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية الخاصة بالمصالحة العربية بهدف التوصل الى مصالحة حقيقية بين المواطنين العرب كخطوة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية باعتبار ان ذلك الضمان الرئيسي لعلاقات عربية طيبة.

كما وصفت مصادر مسئولة في وزارة الخارجية اليمنية المحادثات التي اجراها سعادة الشيخ حمد بن

«البقية ص ١٣»



المصدر : ٢٢ مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٢

جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية مع كبار المسئولين اليمنيين بانها كانت اخوية وممتازة وسادها جو من الصفاء والتفاهم المشترك لمجمل القضايا التي تم بحثها.

وتوقعت المصادر في تصريحات لصحيفة صادرة في الامارات العربية المتحدة امس ان تشهد الفترة المقبل انفراجا في العلاقات اليمنية الخليجية التي تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

من جانبها اشادت صحيفة الثورة اليمنية في افتتاحيتها امس بنتائج المباحثات التي اسفرت عنها زيارة سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية القطري لليمن.

وقالت الصحيفة ان زيارة سعادة وزير الخارجية لصنعاء هي دليل لا يشير فقط الى التاسيس لعلاقات مستقبلية جديدة ومتينة في الاتجاه الثنائي او الخليجي وانما يقدم الدليل ايضا على امكانية التطور والنمو لعلاقات تضطلع بدور مشترك على المستوى العربي يبدأ بلم الشمل وينتهي الى توفير الضمانات لعلاقات تضامن مستمرة ودائمة لا تتأثر بطوارىء الأزمات والاختلاف في وجهات النظر.

وأكدت على متانة العلاقات القطرية اليمنية.. موضحة انه اذا كان في الوضوح والصراحة ما يؤسس القواعد للعلاقات المتينة فان من ضماناتها تاكيد الجانبين في ختام مباحثاتهما امس الاول على اهمية التواصل المستمر بين الدول العربية للحوار والتفاهم.

وشددت الصحيفة على اهمية وحدة الصف خاصة في هذه الظروف التي تواجه الامة العربية.. مشيرة الى انه لا سبيل امام تقوية الموقف العربي سوى الخروج من الوضع الحالي.



مصادر يمنية:

لا اتفاقات سرية مع «إسرائيل»

نفت مصادر يمنية فى القاهرة طلبت عدم ذكر اسمائها وجود إتفاقات سرية بين اليمن وأية جهة أخرى وراء هجرة (٢٤٦) يهودياً يمنياً إلى «إسرائيل» خلال السنة الماضية.

وفى صنعاء أكد مسئول يمنى لوكالة «رويتر» ان حكومته لا يمكنها منع اليهود اليمنيين من السفر لإسرائيل إذا تم ذلك عبر دولة أخرى، فى ضوء أن حرية السفر مكفولة لجميع اليمنيين مسلمين ويهود إلى أى دولة باستثناء إسرائيل.

يذكر أن اورى جوردون مدير إدارة الهجرة فى الوكالة اليهودية قد صرح فى القدس يوم الأربعاء الماضى بأن (٢٤٦) يهوديا يمنيا وصلوا إلى إسرائيل على مدى عام فى إطار عملية أطلق عليها «بساط الريح».



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣

مساومات حول عضوية مجلس الرئاسة اليمني

121 استفساراً برلمانياً تشير إلى حدة المناقشات لبيان الحكومة

صنعاء: من حمود منصر

اكدت مصادر برلمانية في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان الخلافات داخل الكتل البرلمانية لاحزاب الائتلاف الحاكم في اليمن (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح) كانت وراء تأخر اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة بيان حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس في اعداد تقريرها النهائي عن البيان، والمناقشات التي اجرتها مع اللجنة الحكومية على مدى الاسبوعين الماضيين.

وكان مقرراً ان يبدأ مجلس النواب اليمني امس الاستماع الى تقرير اللجنة البرلمانية، والاستفسارات التي وجهتها الى الحكومة وتعقيب الحكومة عليها، غير انه ارجأ ذلك الى جلسة اليوم بعد ان تعذر على اللجنة تقديم تقريرها في موعده.

وقالت مصادر برلمانية ان المدة المحددة لعمل اللجنة انقضت، ولم يتضح الموقف حول النتائج التي توصلت اليها بعد، الا ان مصادر في الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام قالت ان الكتلة عقدت اجتماعا اول من امس، اسفر عن اتفاق بالاجماع على رفض بيان الحكومة وعدم منحها الثقة، لعدة اسباب تتعلق بمحتويات البيان، ومخالفة الحكومة لنص المادة 72 من الدستور، التي تنص على ان تقدم الحكومة برنامجا تنفيذيا بالمهمات التي ستقوم بها الحكومة، والفترات الزمنية التي ستستغرقها عملية التنفيذ.

واوضحت المصادر ان بيان الحكومة تضمن العديد من العيوب والتناقضات والغموض والتعميم بالاضافة الى ان هناك، اتجاها قويا داخل كتلة المؤتمر الشعبي العام لرفض منح حكومة العطاس الثقة، حتى يتم استبعاد العناصر التي تضمها الحكومة الجديدة على الرغم من اتهامها بالسفاد ضمن تركيبة الحكومة السابقة، واتهمت باهدار المال العام خلال الفترة الانتقالية.

واوضحت مصادر في اللجنة البرلمانية انها وجهت 121 استفسارا للجنة الحكومية التي كان يراسها المرحوم محمد علي هيثم، ومن بين اعضائها الدكتور عبد الكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية، والدكتور ابو بكر القربي وزير التربية والتعليم، حول بيان الحصول على الثقة، وقالت ان معظم ردود واجابات اللجنة الحكومية اتسمت بعدم الوضوح.وبينما ازدادت مخاوف غالبية اعضاء البرلمان في الكتل الثلاث واصرارهم على عدم منح الحكومة الثقة، اكدت مصادر وثيقة الاطلاع ان الكتل البرلمانية الثلاث عقدت اجتماعات مع قيادات احزابها كل على حدة بعد ظهر امس، لمناقشة الوضع الراهن والموقف من بيان الحكومة.

وقالت مصادر المؤتمر الشعبي العام ان لقاء ضم الرئيس علي عبد الله صالح بالكتلة البرلمانية واللجنة الوزارية للمؤتمر الشعبي العام مساء امس لمحاولة اقناع الكتلة البرلمانية بالتراجع عن مواقفها، لتسهيل منح الحكومة ثقة البرلمان. ولم يعرف بعد ما اذا كانت كتلة المؤتمر الشعبي وبعض اعضاء كتلة الاصلاح والمستقلون سيتراجعون اليوم عن مواقفهم ويصوتون لصالح منح حكومة العطاس الثقة ام ان الموقف سيظل متازما.

من جانب آخر اكدت مصادر مقربة من رئاسة الدولة ان حكومة العطاس ستحصل على الثقة لأن البرلمان مطالب بالتفرغ بعد ذلك مباشرة لفتح باب الترشيح لانتخاب مجلس رئاسة جديد. واوضحت المصادر ان البرلمان ربما يفتح باب الترشيح لانتخاب مجلس الرئاسة خلال دورة انعقاده الحالية، وذلك بعد ان اصبح من المتعذر اجراء الاصلاحات الدستورية المطلوبة لتغيير شكل رئاسة الدولة خلال الفترة الزمنية المتبقية من المهلة الممنوحة لمجلس الرئاسة.

وحملت مصادر المؤتمر الشعبي الحزب الاشتراكي مسؤولية تعطيل اجراء الاصلاحات الدستورية، وقالت ان عدم اقرار وثيقة التنسيق التحالفي على طريق توحيد المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بواسطة اللجنة المركزية للاشتراكي، في دورتها الاخيرة، وترك امر البت فيها للمؤتمر العام الرابع للحزب



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

المتوقع عقده خلال شهر اكتوبر (تشرين الاول) المقبل كان السبب الرئيسي في عدم اجراء التعديلات الدستورية.

وبينما يجري التاكيد على حتمية مشاركة حزب تجمع الاصلاح في مجلس الرئاسة الجديد، باعتباره الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم، اختلفت الآراء حول الشخصية المتوقع ان يرشحها حزب الاصلاح لتمثيله في مجلس الرئاسة، حيث تشير التكهنات الى احتمال ترشيح الشيخ عبد المجيد الزنداني، او ياسين عبد العزيز المرشد العام للاخوان المسلمين في اليمن، الا ان مصادر «اصلاحية» استبعدت ترشيح الشيخ عبد المجيد الزنداني تماما، ورجحت ان ترشيح الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب او ياسين عبد العزيز. وتستبعد مصادر ترشيح الشيخ الاحمر لعضوية مجلس الرئاسة على اساس ان موقعه في رئاسة البرلمان اهم من عضويته في مجلس الرئاسة.

ويبدو ان موضوع منح الثقة للحكومة من قبل البرلمان والبدء في فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الرئاسة موضوعان متداخلان، يحملان الكثير من المساومات السياسية بين اطراف الائتلاف الحاكم في اليمن ومحاولة كل منهما الحصول على اكبر قدر من المكاسب في الدولة والحكومة، حيث تشير التكهنات الى ان دخول الاصلاح الى مجلس الرئاسة ربما يكون على حساب الحزب الاشتراكي، الذي سيخسر احد مقعديه في المجلس بالاضافة الى منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة الذي لم ينص عليه الدستور الحالي، غير ان بعض رجال القانون يؤكدون ان الدستور لم ينص على عدم وجود منصب نائب رئيس لمجلس الرئاسة، وان الإباحة هي الاصل، وهي امكانية وجود منصب نائب رئيس وهذا سيخضع لمبدأ المساومات السياسية.



ذهول في اليمن بسبب «سهولة» الفرار من السجن

اتهام جهات أمنية بالتواطؤ في هروب قيادات «الجهاد»

لندن: من لطفي شطارة

اكد شهود عيان في عدن امس ان وحدات من الجيش وقوات الأمن واصلت لليوم الثاني حملة تفتيش واسعة النطاق داخل المحافظة، وأحكمت جميع المنافذ فيها بحثاً عن السبعة الفارين من سجن المنصورة في عدن، وهم اعضاء في تنظيم «الجهاد». وكانت قد وجهت الى هؤلاء تهمة الضلوع في حوادث التفجيرات التي حصلت في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، واستهدفت فندقي «عدن» و«جولدمور»، والشاليهات السياحية ومطار عدن الدولي. وكان مقرراً محاكمتهم علناً في نهاية اغسطس (آب) المقبل.

وذكرت مصادر امنية في عدن لـ«الشرق الأوسط» ان جمال النهدي - المسؤول العسكري لتنظيم «جهاد اليمن» - كان بين الهاربين. ويذكر أن النهدي فقد إحدى يديه في انفجار العبوات التي كان يحملها لتفجير فندق عدن، قبيل القبض عليه مع المتهمين الآخرين.

وقد القت أجهزة الأمن القبض أمس على شقيقه سالم النهدي، بعد فرار جمال مباشرة.

وأضافت المصادر ان الفارين هم:

- جمال النهدي - مسؤول الجناح العسكري للتنظيم.
- عادل محمد شندق.
- وهيب ناصر.
- بكر صالح قير - ليبي الجنسية.
- كمال عمر.
- مهدي ناصر.
- محمد عمار، عسكري في السجن برتبة رقيب، ساعدهم على الفرار، وفر معهم بسلاحه الشخصي.

وذكرت مصادر صحافية ان المتهمين خرجوا من زنزانة «البراق» في السجن - التي كانت تضمهم جميعاً - بعد أن اعد الجندي محمد عمار نسخة من مفتاح الزنزانة، وذلك في الساعة الثانية من فجر أول من أمس، ثم تسلقوا جدار السجن بواسطة «ملاءات» الأسرة، بعد ربطه بعضها بالبعض.

واستبعدت مصادر أمنية حدوث الهروب على هذا النحو، وقالت - في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» - أن الاتهام موجه الآن لقيادة سجن المنصورة، الذي يعاني - منذ فترة - من إهمال كبير. وذكرت المصادر ان هروب المتهمين الستة تم بتواطؤ من قيادة السجن، التي عينت الجندي محمد عمار حارساً على المجموعة، وبعد نقله من شرطة محافظة ابين الى

التتمة .... ص 4
راجع .... ص 5



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

اليمن

السجن قبل حوالي شهر، وهو اجراء يتعارض مع قوانين السجن التي تمنع انضمام الجنود الى حراسة السجن إلا بعد فترة تدريب تتجاوز السنتين.

وكان بيان لوزارة الداخلية والأمن قد وصف الهروب ـ وهو الأول من نوعه يجري بهذه السهولة ـ بأنه محاولة لافساد جهود ضبط المتورطين في جرائم التفجيرات.

واكد البيان ان ذلك لن يمنع أجهزة الأمن من مواصلة تعقب المجرمين وتقديمهم للعدالة. وأهاب البيان بالمواطنين «التعاون مع أجهزة الأمن، ومساعدتها في تعقب الهاربين وضبطهم، والابلاغ عن اي معلومات تدل على أماكن وجودهم».

وأشارت معلومات ـ حصلت عليها «الشرق الأوسط» من مصادر أمنية في عدن ـ الى ان الجندي محمد عمار أعد خطة الهروب مع آخرين، مقابل اغراءات مالية وأن الدلائل تؤكد ان الهروب تم عبر البوابة الرئيسية وليس بتسلق السور، لأن إحدى ذراعي المتهم جمال النهدي مبتورة، والأخرى مصابة بشلل جزئي.

وأكدت ان العقيد حسان علي حسن ـ نائب وزير الداخلية والأمن ـ والدكتور عمر عبد الكريم مدير عام البحث الجنائي بجريان تحقيقات مع قيادات الأمن المتهمة بالتواطؤ في عملية الهروب.

وأضافت المصادر ان التحقيقات مع قيادة السجن قد تكشف عن تورط مسؤولين عسكريين، واحتمال تلقيهم مبالغ مالية مقابل تنفيذ العملية، التي أصابت المواطنين بالذهول بسبب السهولة التي تمت بها. وتشير التوقعات الى ان سيارة كانت في انتظار الفارين، ونقلتهم الى محافظة أبين، حيث تجري فيها عملية تفتيش واسعة النطاق، ومساءلة للمواطنين الذين يشتبه في لجوء الفارين إليهم. وتوقعت المصادر تأجيل المحاكمات الى موعد آخر، بدلاً من الموعد الذي كان مقرراً في شهر أغسطس المقبل.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٣

إستعراض رسالة سمو الأمير المفدى لعلي صالح في مجلس الرئاسة اليمني



صنعاء ـ ق. ن. ا ـ اطلع مجلس الرئاسة بالجمهورية اليمنية على مضمون رسالة حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والتي قام بنقلها سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية خلال زيارته الأخيرة لصنعاء.

وذكر مجلس الرئاسة اليمني في اجتماع عقده أمس برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح أن الرسالة تضمنت العلاقات الثنائية وسبل تعزيز مجالات التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين وجهود البلدين من أجل استعادة التضامن العربي وتحقيق التلاحم بين الأمة العربية.

وأكد المجلس حرص اليمن على تمتين علاقاتها مع اشقائها في دولة قطر والدفع بمسيرة العلاقة نحو آفاق واسعة تترجم تطلعات الشعبين الشقيقين وأهداف الأمة العربية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣

اليمن يدرس طلباً من الامم المتحدة للمشاركة في القوات الدولية في البوسنة

□ صنعاء - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» ان الحكومة اليمنية تلقت اخيراً طلباً من الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي لارسال قوات مسلحة يمنية للمشاركة ضمن القوات الدولية المكلفة تطبيق قرارات الامم المتحدة في جمهورية البوسنة - الهرسك.

وأشارت مصادر رسمية في صنعاء الى ان الحكومة اليمنية تدرس الطلب الدولي «بعناية كبيرة» وتجري مشاورات مكثفة مع الاحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف الحكومي (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) قبل ان ترد على طلب الامين العام بالموافقة او الرفض.

الا ان مصادر قريبة من وزارة الدفاع اليمنية لم تستبعد موافقة الحكومة اليمنية على المشاركة ضمن القوات الدولية في البوسنة. وقالت ان رداً في هذا الخصوص سيتم ارساله الى الامم المتحدة قريباً.

ومعلوم ان الموقف الرسمي لليمن يعارض في شدة التدخل الصربي والكرواتي في اراضي البوسنة وينتقد ما يتعرض له المسلمون من ابناء هذه الجمهورية من «وحشية وتنكيل» على ايدي القوات الصربية. وأكد هذا الموقف الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح في غير مناسبة حين وصف الوضع في البوسنة بانه «ماسوي» وبانه «انتهاك صارخ للشرعية الدولية وحقوق الانسان».

وكان البرلمان اليمني ناقش الاسبوع الماضي في جلستين له ما يمكن ان تسجله اليمن من موقف حيال ما يتعرض له المسلمون في البوسنة «من انتهاك لحقوق الانسان ومن طرد وتنكيل واغتصاب وقتل جماعي على ايدي الصرب». وقرر توجيه الدعوة الى عقد قمة اسلامية لمناقشة القضية ودعم الشعب المسلم في هذه الجمهورية، وتوجيه الحكومة اليمنية تبني الفكرة وايضاً العمل على اعلان حملات واسعة للتبرعات داخل اليمن لمواطني البوسنة.

وكان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب دعا الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والمواطنين في اليمن الى تشكيل لجنة شعبية لمساندة الشعب المسلم في البوسنة. ووجدت دعوته تجاوباً واسعاً من الاحزاب والمنظمات.



خادم الحرمين تسلم رسالة من علي صالح وقبل دعوة لزيارة اليمن

باسندوه لـ الشرق: اليمن جاد في ترميم علاقاته مع دول الخليج

جدة ـ وكالات ـ صنعاء ـ خاص بـ «الشرق»

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية في ساعة متاخرة من ليلة اول امس محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمنى الذي يزور السعودية حاليا وسلمه رسالة من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وكانت مصادر في عدن قد ذكرت ان الرسالة تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين.ومساعي استئناف محادثات الحدود. كما تاتي الزيارة ايضا في اطار المساعي اليمنية لتحسين العلاقات مع دول الخليج وفي مقدمتها السعودية.وقال باسندوه لرويتر ان خادم الحرمين الشريفين قبل دعوة لزيارة اليمن سيتم تحديد وقتها فيما بعد.

وفي تصريحات خاصة بـ «الشرق» قال باسندوه قبيل مغادرته الى السعودية ان بلاده ابدت حسن النية في محاولتها لترميم علاقاتها مع دول الخليج،وقال ان الجمهورية اليمنية لا تستعجل ، او تتهافت على عقد اي لقاء مالم يكن الطرف الاخر راغبا في ذلك. وقال ان الرئيس علي عبد الله صالح سلط الاضواء على سياسة ومواقف اليمن، ونجح في «تفنيد» كل المحاولات الهادفة الى تشويه او اخفاء الحقائق.

وحول قضية الحدود بين اليمن والسعودية اكد وزير الخارجية اليمني ان النية متوافرة لحل هذه القضية. ونفى باسندوه مايشاع عن وجود وساطة عربية بين اليمن ودول الخليج ، وقال انه لاحاجة لمثل هذه الوساطات بين الاشقاء.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ / ٧ / ١٩٩٣

باسندوه يواصل زيارته للسعودية

رسالة لفهد من الرئيس اليمني

جدة ـ ق . ن . أ ـ تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية رسالة خطية من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تتعلق بالعلاقات بين البلدين ووسائل تدعيمها في مختلف المجالات إلى جانب تبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وقام بتسليم الرسالة السيد محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني الذي يزور المملكة حاليا خلال استقبال الملك فهد له الليلة قبل الماضية.

كما اجتمع سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية مع السيد محمد سالم باسندوه وزير خارجية اليمن الذي يزور المملكة حاليا.

وتم خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين البلدين وسبل تدعيمها في مختلف المجالات.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

استقلالية الأعضاء الحزبية «شكلية»

صدور قرار مجلس الرئاسة بتشكيل لجنة الانتخابات اليمنية

صنعاء : «الشرق الأوسط»

اصدر مجلس الرئاسة اليمني امس قرارا بتشكيل اللجنة العليا الدائمة للانتخابات من 6 اعضاء هم: محسن العلفي وزير الاوقاف السابق، ومحمود عبد الله العراسي محافظ عدن السابق، وسعيد محمد الحكيمي عضو هيئة رئاسة مجلس النواب السابق، وامين علي امين نقيب المعلمين اليمنيين، وعبد الفتاح صالح البصير نقيب المحامين، وعبد الملك المخلافي أحد القياديين في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وخالد غيلان.

جاء ذلك في اجتماع للمجلس امس برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، حضره المهندس حيدر ابو بكر العطاس، تنفيذا لأحكام قانون الانتخابات رقم 41 لعام 1991، باختيار اعضاء لجنة الانتخابات من قائمة المرشحين، التي كانت تضم 15 عضوا، ورفعها مجلس النواب الى مجلس الرئاسة قبل اسبوع تقريبا.

ولاحظ المراقبون ان اعضاء لجنة الانتخابات توزعوا بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح، اضافة الى التنظيم الوحدوي الناصري وحزب البعث، والمستقلين الذين يمثلهم عبد الفتاح البصير نقيب المحامين. وجدير بالذكر ان قانون الانتخابات يشترط استقالة اعضاء اللجنة من الاحزاب التي ينتمون اليها.

وقال احد الاعضاء المعينين انه يرفض الاستقالة من حزبه اذا كان الغرض من تعيينه في لجنة الانتخابات هو ابعاده عن حزبه، واشار الى مشاورات بين عدد من الشخصيات الرفيعة المستوى في الدولة اليمنية والاعضاء الجدد في اللجنة، لحثهم على قبول التعيين، على اساس الاستقلالية قضية اذ روعي مراعاة تمثل مختلف القوى السياسية الفاعلة في اليمن في تركيب اللجنة بهدف الحفاظ على الوئام السياسي، والمشاركة الدائمة في عمليات التحضير للانتخابات.

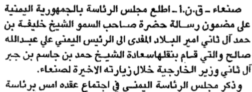
وتوقعت مصادر وثيقة الاطلاع اختيار محسن محمد العلفي رئيسا للجنة، وهو رجل عسكري وقانوني في نفس الوقت، يمثل المؤتمر الشعبي العام، وان يصبح محمود عبد الله العراسي، محافظ عدن السابق، الذي ما زال عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بسبب عدم قبول استقالته، نائبا للرئيس. ولوحظ غياب المرأة في تشكيل اللجنة الجديدة، بعد ان كانت المحامية راقية حميدان تمثلها في لجنة الانتخابات السابقة.

وعلى صعيد آخر اطلع مجلس الرئاسة اليمني امس على مضمون رسالة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر الى الرئيس علي عبد الله صالح أواخر الاسبوع الماضي، وعلى مضمون رسالة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الى الرئيس اليمني، التي سلمها له سفير الامارات في صنعاء، كما ناقش المجلس القضايا المتعلقة بتعزيز وتطوير علاقات اليمن الخارجية، والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة.



المصدر : الشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٣



مؤكدا حرصه على دعم العلاقات مع قطر

مجلس الرئاسة اليمني يطلع على رسالة الأمير المفدى للرئيس علي صالح



صنعاء ـ ق.ن.ا ـ اطلع مجلس الرئاسة بالجمهورية اليمنية على مضمون رسالة حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير البلاد المفدى الى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والتي قام بنقلهاسعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية خلال زيارته الاخيرة لصنعاء.

وذكر مجلس الرئاسة اليمني في اجتماع عقده امس برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح ان الرسالة تضمنت العلاقات الثنائية وسبل تعزيز مجالات التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين وجهود البلدين من اجل استعادة التضامن العربي وتحقيق التلاحم بين الامة العربية.

واكد المجلس حرص اليمن على تمتين علاقاتها مع اشقائها في دولة قطر والدفع بمسيرة العلاقة نحو آفاق واسعة تترجم تطلعات الشعبين الشقيقين واهداف الامة العربية.

كما اطلع المجلس على مضمون رسالة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الى الرئيس علي عبدالله صالح بالاضافة الى قضايا اخرى تتعلق بالتطورات على الساحة الوطنية والعربية والدولية.



مجلس النواب يناقش انتخاب مجلس الرئاسة الجديد

فرار المتهمين بالتفجيرات يشغل اليمن والمتوكل يتوقع القبض عليهم قريباً

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ انشغلت اليمن على الصعيد الامني امس بالبحث عن ستة اشخاص ينتمون الى تنظيم «الجهاد الاسلامي» فروا مساء السبت من سجن في عدن. والستة متهمون بالمشاركة في التفجيرات التي وقعت في العاصمة الاقتصادية والتجارية في كانون الاول (ديسمبر) الماضي. وتوقع وزير الداخلية اليمني العقيد يحيى المتوكل في تصريح الى «الحياة» اعتقال الستة قريباً وذلك «كي يقدموا هم وغيرهم الى المحاكمة».

اما على الصعيد السياسي فكان الحدث الابرز ان مجلس النواب اليمني ناقش في جلسته التي عقدها امس قضية فتح باب الترشيح لمجلس الرئاسة وفقاً لأحكام الدستور بعدما تبنت ذلك الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام (الشريك الاكبر في الائتلاف الحكومي) مع الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح.

وذكرت مصادر برلمانية ان الحوارات التي جرت بين الاحزاب الثلاثة حول مشروع تعديل الدستور وصلت الى طريق مسدود في ما يتعلق بشكل رئاسة الدولة ومدتها واختصاصاتها ونظام الحكم المحلي.

وطالبت الكتلة البرلمانية للمؤتمر باقرار فكرة انتخاب مجلس جديد للرئاسة والشروع في الاجراءات الدستورية لانتخاب المجلس لقيادة السلطة التنفيذية في المرحلة المقبلة على ان تاخذ مسالة تعديل الدستور الوقت الكافي لمناقشتها واقرارها في البرلمان بعد الاتفاق عليها بين الاحزاب الكبيرة وتفادياً لأزمة سياسية في البلاد بفعل الفراغ الدستوري، ومعروف أن ولاية مجلس الرئاسة الحالي تنتهي بعد شهرين ونصف شهر تقريباً.

ويتوقع ان يثير موضوع انتخاب مجلس جديد للرئاسة جدلاً كبيراً داخل البرلمان اليمني وقد تقف الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي موقفاً معارضاً باعتبار أن انتخاب مجلس جديد سيفقد الحزب الاشتراكي منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة الذي يشغله في الوقت الراهن السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب. ويذكر ان الدستور الحالي ينص على أن مجلس الرئاسة يتكون من رئيس واربعة اعضاء ولا وجود لمنصب نائب الرئيس. وكانت التعديلات الدستورية تستهدف تكريس مثل هذا المنصب كونه

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

قرار المتهمين بالتغييرات يشغل اليمن

تتمة الصفحة الاولى

يؤدي الى نوع من التوازن السياسي عقب الانتخابات البرلمانية في البلاد.

على صعيد آخر قرر مجلس الرئاسة اليمني الذي عقد اجتماعاً امس برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح حضره رئيس الوزراء السيد حيدر العطاس اختيار اللجنة العليا الدائمة للانتخابات العامة في البلاد من السادة. ١- محسن العلفي، ٢- محمود عراسي، ٣ -سعيد محمد الحكيمي، ٤ - امين علي امين، ٥ - عبدالفتاح البصير، ٦ - عبد الملك المخلافي، ٧ - خالد غيلان.

وفي عدن تواصل قوات مشتركة من الامن والجيش عملية البحث والتفتيش بحثاً عن المتهمين الستة من «الجهاد الاسلامي» في اليمن الذين استطاعوا الفرار من سجن عدن المركزي.

وقال مسؤول امني في المحافظة طلب عدم ذكر اسمه لـ «الحياة» ان «عملية الفرار تمت بتخطيط وتواطؤ بعض حراس السجن ومنهم الحارس «عمار» الذي اختفى ايضاً بعد الكشف عن فرار المتهمين » واضاف: «لقد رفعت المباحث العامة في حزيران (يونيو) الماضي تقريراً الى وكيل الامن في المحافظة السيد رشيد جرهوم عن وجود علاقة قوية بين المتهمين المحتجزين في زنزانة تعرف بـ «البراق» وحراس السجن مما يدعو الى نقلهم الى سجن «الفتح» التابع للامن السياسي (الاستخبارات)». وعلمت «الحياة» من مسؤولين في السجن الذي يقع في مدينة المنصورة والذي بنته القوات البريطانية عام ١٩٦٥ ان «عملية الهرب تمت عند الساعة الحادية عشرة مساء السبت الماضي في اثناء انقطاع التيار الكهربائي عن السجن واستطاع الموقوفون الهرب بواسطة مفتاح هو نسخة عن المفتاح الاصلي الذي كان في حوزة الجندي «عمار»، ثم تسللوا سور السجن حيث كان في انتظارهم حبل طويل تسلقوا بواسطته السور». واضاف المسؤول ان «العملية كشفت صباح اول من امس (الاحد) وأبلغت كل نقاط التفتيش في الجمهورية بهوية الهاربين لضبطهم وتسليمهم الى سلطات السجن».

وأوضحت مصادر السجن أن بين الهاربين المتهم جمال النهدي المسؤول الاول عن تفجير الطبقة الرابعة من فندق «غولدمور» اواخر كانون الاول (ديسمبر) من العام الماضي. وكشفت اسماء ثلاثة آخرين من الهاربين هم عادل شذق و«وهيب» ومواطن ليبي يعرف باسم «عبدالله» ضبط منتصف كانون الثاني (يناير) الماضي في مدينة المعلا بعد ورود اسمه في أحدى القوائم التي كانت في حوزة النهري.

وكانت معلومات أمنية افادت أمس أن «المواطن الليبي قدم الى اليمن من بيشاور اوائل العام الماضي وانتقل الى محافظة صعدة (شمال العاصمة صنعاء) حيث درّب بعض عناصر «تنظيم الجهاد الاسلامي في اليمن» والذين يعرفون بـ «افغان اليمن»، وفي منتصف كانون الاول الماضي انتقل الى عدن للاشراف على التفجيرات التي خطط لها قادة التنظيم الموجودون خارج البلاد وبينهم مواطن من أصل يمني يدعى «اسامة» تطالب السلطات اليمنية الانتربول باعتقاله».

وكان مصدر مسؤول في وزارة الداخلية صرح لوكالة «سبأ» الرسمية أول من امس بان «ستة من المتهمين بحوادث تفجيرات كانون الاول (ديسمبر) في محافظة عدن تمكنوا من الفرار مساء السبت ١٧ تموز (يوليو) الجاري بالتواطؤ مع احد الجنود في سجن المنصورة المركزي بعدن».

وافاد المصدر أن «وزير الداخلية شكل لجنة برئاسة نائب وزير الداخلية وعضوية ممثلين عن النيابة العامة والامن السياسي وقيادة أمن عدن مهمتها التحقيق في الحادث ورفع تقرير بذلك».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

واعتبر حادث الهروب من السجن بانه «محاولة لافساد الجهود التي بذلت لضبط المتورطين في جرائم التفجيرات» وأكد ان «ذلك لن يمنع اجهزة الامن من مواصلة تعزيز تلك الجهود وتعقب المجرمين وتقديمهم للعدالة».

وأهاب «بكل المواطنين للتعاون مع اجهزة الامن والمساعدة في تعقب الهاربين وضبطهم والابلاغ عن أي معلومات تدل عن اماكن وجودهم».

وأفاد مصدر أمني في محافظة أبين (١٠٠ كيلومتر شرق عدن) ان «الاجهزة الامنية في المحافظة القت الاسبوع الماضي القبض على عدد آخر من المتورطين في محاولة اغتيال السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو هيئة رئاسة مجلس النواب وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني».

ويذكر ان (مقبل) كان عند تعرضه للمحاولة في كانون الاول الماضي مسؤول الحزب في أبين. وأضاف المصدر ان «اجهزة الامن ضبطت مع المتهمين كميات من الاسلحة والمتفجرات كانوا ينوون استخدامها ضد المنشآت واغتيال عدد من المسؤولين».

وصرح وزير الداخلية اليمني لـ «الحياة» بان السلطات الامنية اعتقلت ٦١ من افراد العصابة التي تسرق السيارات الخاصة بشركات النفط العاملة في اليمن وبالتحديد في ضواحي العاصمة صنعاء وفي محافظتي زماد والجوف والمناطق الاخرى. واوضح العقيد المتوكل ان القبض على افراد هذه العصابة تم في اعقاب «حملات امنية مدعومة من وحدات القوات المسلحة استخدمت فيها الطائرات في بعض الحالات». واكد ان السلطات الامنية والعسكرية «لم تواجه اية مقاومة، وان اللصوص سلموا أنفسهم». وقال ان سلطات الامن تمكنت امس من استعادة اكثر من ٦٠ سيارة مسروقة. وأكد ان السلطات الامنية مصممة على مواصلة حملتها الحالية الى حين القبض على الذين شاركوا في عمليات السطو على السيارات واعادتها الى ملاكها، وسيمثل هؤلاء بعد استكمال التحقيقات معهم امام النيابة العامة تمهيداً لمحاكمتهم. وأشار الى المتهمين بمحاولات الاغتيال والتخريب خلال الفترة الانتقالية، فقال: «هذه ليست قضية اليوم، لكن الذين اتهموا فيها سيحالون الى النيابة وهي التي ستقرر محاكمتهم».

وفي معرض اشارته الى الستة الذين فروا من سجن المنصورة في عدن قال «ان سلطات الامن تتعقبهم الآن. وهناك احتمال بالقاء القبض عليهم اليوم او غداً، وسيقدمون مع غيرهم الى المحاكمة».

وعن الشيخ طارق الفضلي، المتهم بمحاولة اغتيال «مقبل» قال الوزير المتوكل: «هذه القضية من القضايا المحالة على المحاكمة، وحيثما تقر النيابة والقضاء مكان المحاكمة ستتم المحاكمة... وهناك اتجاه الى اعتبار ان اية قضايا سياسية او ذات جانب جنائي يجب ألا تظل معلقة ويجب ان تحال على القضاء».

C 11.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلافات جديدة في المكتب السياسي كادت تؤجل الدورة

اليمن: اللجنة المركزية للاشتراكي تناقش اتفاق التحالف مع المؤتمر

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

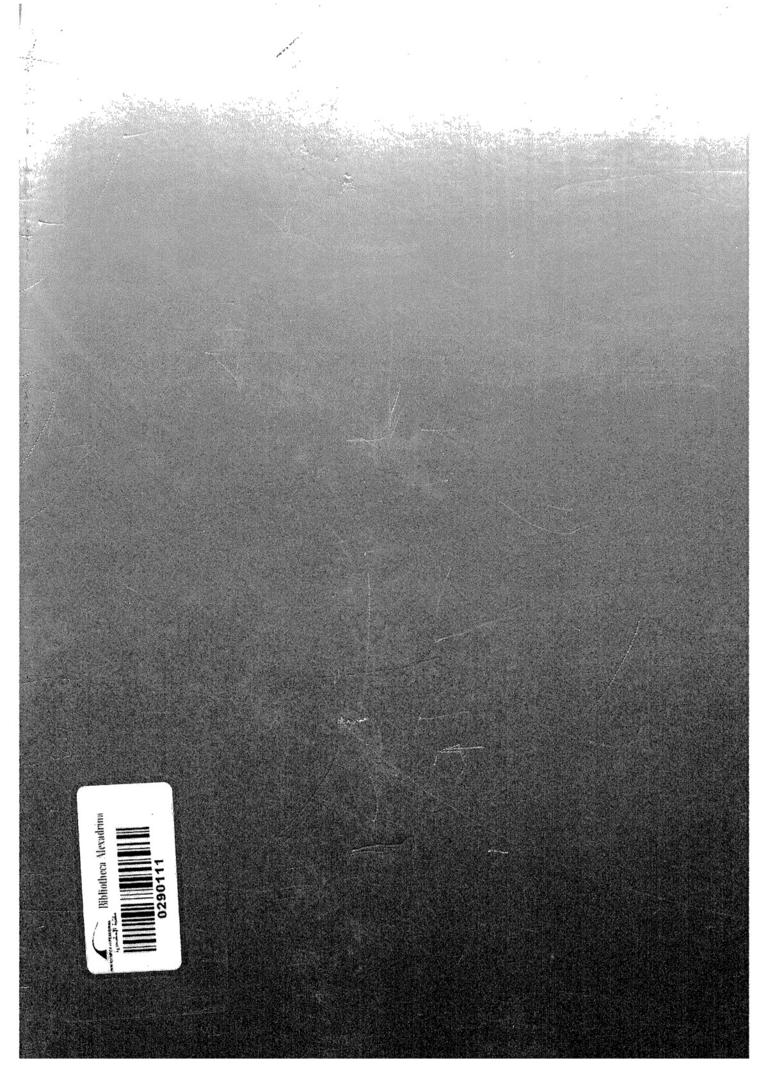
■ تبدأ غداً السبت في صنعاء أعمال الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (احد الاحزاب الرئيسية) بعدما اجلت اكثر من مرة نتيجة الخلافات التي برزت بين اعضائه عقب توقيع امينه العام السيد علي سالم البيض وثيقة «التنسيق التحالفي على طريق التوحد» مع المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح أواخر أيار (مايو) الماضي.

وعلمت «الحياة» من مصادر مسؤولة في الحزب ان «الدورة ستناقش تحديد موعد لعقد المؤتمر العام الرابع للحزب الذي سيحدد الصيغة النهائية للعلاقة بين الاشتراكي والمؤتمر في ضوء ما افرزته الانتخابات الاشتراعية التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي من نتائج». وقالت هذه المصادر ان «المكتب السياسي (أعلى هيئة في الحزب) استكمل انجاز التقارير والموضوعات الخاصة بالدورة بعد نقاشات واسعة جرت خلال اجتماعاته في الايام الثلاثة الماضية وشهدت خلافات جديدة هددت بتأجيل دورة اللجنة المركزية مرة اخرى».

من جهة اخرى كشفت مصادر موثوق بها في التجمع اليمني للاصلاح المشارك في الائتلاف الحكومي الجديد الى جانب حزبي المؤتمر والاشتراكي ان «الاصلاح يسعى الآن الى اقناع مجلس الرئاسة باصدار قرار جمهوري باسناد رئاسة الهيئة العامة للمعاهد العلمية الى احد اعضائه. ويتوقع ان يرشح الاصلاح المهندس عبدالله صعتر لهذا المنصب».

واشار مسؤولون في الحكومة الجديدة التي شكلت في ٣٠ ايار الماضي الى ان «صدور مثل هذا القرار سيكرس بقاء المعاهد العلمية (وهي معاهد دينية) رغم صدور قانون التعليم بعد مناقشته في مجلس النواب السابق برئاسة الدكتور ياسين سعيد نعمان يلغي بقاء هذه المعاهد مستقلة ويضمها الى هيكل وزارة التربية الامر الذي اثار سخط الاصلاح في حينه».

وتوقع المسؤولون الحكوميون ان «تأخذ التعيينات المقبلة والخاصة بالمحافظين ونواب الوزراء في الاعتبار سياسة التقاسم الثلاثي للسلطة بين احزاب الائتلاف الحكومي».


Bibliotheca Alexandrina
0290111